

كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني

-دراسةً وتحقيقًا-

Book "Afānīn al-Balāgha" by Al-Rāghib Al-Aṣ fahānī

-study and investigation-

إعداد
عمر ماجد عبد الهادي السنوي

إشراف
أ.د. محمد حسين عبيد الله

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة فيلادلفيا

الفصل الثاني، 2018/2017

قرار لجنة المناقشة

كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني -دراسةً وتحقيقًا-

إعداد

عمر ماجد عبد الهادي السنوي

إشراف

أ.د. محمد حسين عبيد الله

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 27 / 5 / 2018

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
أ.د. محمد حسين عبيد الله، أستاذ الأدب والنقد، جامعة فيلادلفيا	مشرفًا ورئيسًا	
د. غسان إسماعيل عبد الخالق، أستاذ مشارك، الأدب والنقد القديم، جامعة فيلادلفيا	عضوًا	
د. عمر فارس الكفاوين، أستاذ مساعد، الأدب القديم، جامعة فيلادلفيا	عضوًا	
د. أحمد غالب الخرشة، أستاذ مشارك، النقد والبلاغة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية	عضوًا خارجيًا	

التفويض

أنا **عمر ماجد عبد الهادي السنوي**، أفوّض جامعة فيلادلفيا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 31 / 05 / 2018

الإهداء

إلَيْهـا وَحْـدَهـا..

مَن احْتَـلَّـت القَلْبَ طَـوْعًـا..

وغرَسَتْ فيهِ وَرْدَةً أسْمَيْناها (رَوَى)،

إلَى الحَبيبَة (صَـفـا).

شكر وعرفان

الشكر أولًا لله المنعم الكريم المتفضِّل، على توفيقه وعظيم ألطافه وجميل تقديره وجليل عطائه، شكرًا دائمًا أبدًا، وحمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم ألوهيته وربوبيته.

ثم أتقدم بالشكر إلى والِدتي الحبيبة "عائدة"، التي أحاطتني برعايتها، وحملت همي أكثر مني، ووفّرت لي كلَّ ما تراني بحاجة إليه؛ حفظها الله ورعاها، ورزقها الصحة والعافية، وأنعمَ عليها بالسعادة وراحة البال، وأجزل لها المثوبة في الدنيا والآخرة.

كما أشكر زوجتي الحبيبة "صفا"، التي ما انفكّت تحيطني برعايتها وكأن ليس لها من المشاغل سواي، فأعانتني في الكتابة ومقابلة النُّسَخ وفي جُلّ ما يتصل بعملي، وذلك قبل أن تَحول ظروف الحياة دوننا، فتسافر عنّي في الأشهر الأخيرة هي وفلذة كبدي "رَوَى"، عائدتين إلى موطننا "العراق"؛ فبقيتُ أستضيء بأمل اللحاق بهما، وأكرّس جهدي لتعجيل الإنجاز.

ثم أشكر أختي الصغرى "عائشة"، التي أعانتني على إنجاز عملي في الأشهر الأخيرة، ورَعتْني في هذا الوقت العصيب، وحملت الهمّ معي، وقوّت عزيمتي بكلماتها المخلِصة.

والشكر كل الشكر لأستاذي الجليل ومعلّمي القدوة: الأستاذ الدكتور محمد عبيد الله، الذي شجعني لخدمة تراث هذه الأمّة، وأفادني من دقيق عِلْمه وحُسْن سَمْته، وخصَّني باهتمامه، وتحمّلَ معي العبء، وذلّل لي من الصعاب الكثير، ولم يألُ جهدًا في التوجيه في كل صغيرة وكبيرة؛ فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

والشكر موصولٌ إلى سائر أعضاء لجنة المناقشة، أساتذتي الكرام: الدكتور غسان عبد الخالق، عميد كلية الآداب والفنون بالجامعة، والدكتور عمر الكفاوين، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بالجامعة، والدكتور أحمد الخرشة، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة العلوم الإسلامية العالمية؛ على إفادتي بتوجيهاتهم الكريمة، وعلى إثرائهم هذه الرسالة العلمية بملحوظاتهم الفنية ولفتاتهم النقدية.

والشكر الجزيل -أيضًا- للمستشرق الأمريكي الدكتور "ألكسندر كي"، الرجل الإنسان، الذي استجاب لتواصلي بكل تواضع واهتمام، وأرشدني وأكرمني، وأنارَ بعض دروب هذا البحث.

ثمّ الشكر الوافر لكلِّ مَن دعمَني مادّيًا ومَعنويًا في مسيرتي هذه، ولكلِّ مَن أعانني على إنجاز هذا العمَل ولو بالقليل بحسب استطاعته، ولكلِّ مَن اهتم لأمري، ومَن دعا لي بدعوةٍ صالحةٍ مخلِصة.

عمر السنوي

فهرس المحتويات

قرار لجنة المناقشة .... ب
التفويض .... ج
الإهداء .... د
شكر وعرفان .... هـ
فهرس المحتويات .... و
الملخص .... ح
المقدمة 1
التمهيد 4
المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه 4
المبحث الثاني: حول كتاب "المعيار في نقد الأشعار" 7
القسم الأول: دراسة كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني 11
الفصل الأول: دراسة في ترجمة المؤلف 12
تمهيد 12
المبحث الأول: اسمه ومولده ووفاته 14
المبحث الثاني: شخصيته 18
المبحث الثالث: مكانته 21
المبحث الرابع: مصنّفاته 23
الفصل الثاني: دراسة في كتاب "أفانين البلاغة" 28
تمهيد 28
المبحث الأول: بين الراغب الأصفهاني وأبي هلال العسكري 31
المبحث الثاني: منهج الراغب الأصفهاني وأسلوبه 33
المبحث الثالث: الموضوعات التي تناولها الكتاب 35
المبحث الرابع: مصادره وموارده 38
القسم الثاني: تحقيق كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني 40
الفصل الأول: وصف النسخ المعتمدة وعمل المحقّق 41
المبحث الأول: وصف النسَخ المعتمدة 41
المبحث الثاني: وصْف عمَل المحقّق 45
الفصل الثاني: النَّصُّ المُحَقَّق 46
"أفانين البلاغة" كتابٌ مِن كَلامِ الرَّاغِبِ فِي البَدِيع 46
ترجمة الأبواب وفصول ما ينطوي عليه الكتاب 49
الباب الأول: فِي تقاسيم الكلام 51
الباب الثاني: في الحقيقة والمجاز 52
الباب الثالث: في البلاغة 54
الباب الرابع: في الحذف 83
الباب الخامس: في التجنيس وضروبه 87
الباب السادس: في التصحيف 90

المضارعة 91
الباب السابع: في المطابقة... 92
الباب الثامن: في المقابلة.. 94
الباب التاسع: في التدارك... 95
الباب العاشر: في الجمع بين نقيضين 97
التصدير 101
التتبيع 102
الباب الحادي عشر: في التبيين.. 103
الباب الثاني عشر: في التقسيم 104
الباب الثالث عشر: في الإيغال 105
الباب الرابع عشر: في الالتفات 107
الباب الخامس عشر: في الترصيع... 109
الباب السادس عشر: في التصريع 111
الباب السابع عشر: في الاستطراد 112
الباب الثامن عشر: في النظم... 116
الباب التاسع عشر: في الوزن 118
الباب العشرون: في نقد الشعر والاختلاف فيه 122
الباب الحادي والعشرون: في السرقات وأنواعها 123
الخـاتـمة 133
المصادر والمراجع 135
الملخص باللغة الإنجليزية 142

الملخص

كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني ـدراسة وتحقيقًاـ

إعداد: عمر ماجد عبد الهادي السنوي

إشراف: أ.د. محمد عبيد الله

تتناولُ هذه الدراسة كتابَ "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني، دراسةً لمضمونه ولمؤلفه، وتحقيقًا لمخطوطته، وفق المنهج العلمي الذي سار عليه رواد صنعة تحقيق التراث، وتأتي أهمية هذا الكتاب من علوّ مكانة المؤلّف في هذا الباب، كما تأتي من أهمية الكتاب نفسه، لأنه يُعدّ مَعلمًا من معالم علم البلاغة العربية، فقد اشتمل على خلاصة فنون البلاغة في تلك الحقبة، مع سهولة عرضه لهذه الخلاصة من خلال الأمثلة والتعليق عليها، ثمّ لمْ يُخْلِهِ من ترجيحاته واختياراته في مسائل عِدّة.

وتتلخّص مقاصد هذه الدراسة في: إخراج هذا الكتاب محقّقًا بالصورة التي تليق به، بعد أن كان في عداد المفقود أو المختلط بغيره من الكتب. وحسم هويّته، وبيان اختلافه عن كتاب "مجمع البلاغة" للمؤلف نفسه. مع الكشف عن حقيقة كتاب "المعيار في نقد الأشعار" المنسوب إلى جمال الدين محمد بن أحمد الأندلسي، والصادر بتحقيق عبد الله هنداوي، عام 1987م، الذي اعتمدَ محققه مخطوطة منحولة تحتوي كتاب الراغب الأصفهاني، وهو الأمر الذي أدى إلى صرف نظر كثير من الناس عنه، لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن هذا الخطأ في نسبة الكتاب إلى مؤلّفٍ آخر، كما ستحقق عنوانه الصحيح، وتعيد قراءته بشكل جديد يراعي معايير التحقيق العلمي للمخطوطات، بخلاف ما وقع فيه محقق "المعيار" من تحريف النّص والتصرُّف فيه، ومن قراءةٍ مَنقوصة أو مَغلوطة لكثير من نصوصه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أما بعد:

فإنّ من الملحوظ في الساحة العلمية في هذه الأيام، أنّ جهود الدارسين في حقل البلاغة قد تكثفتْ إلى حَدٍّ ما، ولا سيما تلك المحاولات التي تتلمّس التجديد والتطوير في هذا الفن العربي الأصيل. وتتزامن هذه الجهود مع جهود الناشرين والمحققين الذين ما زالوا يُخرجون كتب التُّراث -تِباعًا-، ولن تُعدَم الأمَّةُ هذه الجهود ما فتئ أناسٌ ينقبون عن كنوز آثار علمائهم السابقين.

وإنّ تطوير البحث البلاغي يقتضي المزيدَ من استقراء كتب الأوائل والتنقيب عن تراثهم ونشره، ولا سيما تراث أصحاب الطبقة الأولى ومَن في حُكمهم، حيث لا تجديد لمن لم يُشبع القديم درسًا، فـ"المُجدِّد إنْ لم يصدُر عن التراث، يظلُّ بعيدًا عن الأصالة"(1). وإنّ البلاغة العربية ذات التاريخ العريق أحوَجُ ما تكون إلى الدراسة العميقة، وإلى سبر اتجاهاتها، للوصول بها إلى مرحلةٍ تستشرف فيها مستقبلًا زاهرًا. وكما قال شاعر الإحياء "أحمد شوقي"(2):

وَإذا فاتَكَ اِلتِفاتٌ إلى المَا ضِي فَقَد غابَ عَنكَ وَجْهُ التَأَسِّي

وإنّ مما تفضّلتْ به علينا يد الزمان ونجا من الصروف والحدَثان: كتابُ "أفانين البلاغة" الذي هو موضوع هذا البحث دراسةً وتحقيقًا، وهو من نتاج الراغب الأصفهاني، أحد أعلام الأدب والفكر في القرن الرابع الهجري، وهو صاحب كتاب "محاضرات الأدباء" وكتاب "مفردات غريب القرآن" وغيرهما من الكتب المشهورة، التي تلقَّاها العلماء بالقبول، واعتمدوها مراجع ومصادر أساسية في أبوابها. لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن أحد مصادر الدرس البلاغي.

وتأتي أهمية دراسةِ هذا الكتاب وتحقيقِه، من المكانة المرموقة التي يحتلها المؤلّف في هذا الباب، كما تأتي من أهمية الكتاب نفسه، فقد اشتمل على خلاصة فن البلاغة في تلك الحقبة، مع سهولة عرضه لهذه الخلاصة من خلال الأمثلة والتعليق عليها، كما لم يُخْلِهِ المؤلّفُ من ترجيحاته واختياراته في مسائل عدّة.

وإن من مقاصد هذه الدراسة، ما يأتي:

أولًا: إخراج هذا الكتاب محقّقًا بالصورة التي تليق به، بعد أن كان في عداد المفقود أو المختلط

---

(1) مطلوب، أحمد (2007): معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. مكتبة لبنان، بيروت. (ص7).

(2) شوقي، أحمد (د.ت): الشوقيات. تحقيق عمر الطباع، دار الرقم، بيروت. (ص396).

بغيره من الكتب.

ثانيًا: حسم هويّة الكتاب، وتحقيق عنوانه، وبيان اختلافه عن كتاب "مجمع البلاغة"، اللذَين ظنّهما بعضُ الباحثين عنوانان لكتاب واحد. والحقيقةُ أنهما كتابان مستقلان، كلاهما للراغب الأصفهاني.

ثالثًا: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه؛ فقد طُبع الكتاب مشوَّهًا قبل نحو ثلاثين عامًا بعنوان مختلِف، ومنسوبًا إلى مؤلّف آخَر لا يعرفه أحد، وهو كتاب "المعيار في نقد الأشعار"، المنسوب إلى أبي عبد الله جمال الدين محمد بن أحمد الأندلسي، والصادر بتحقيق عبد الله هنداوي، عن مطبعة الأمانة، بمصر، عام 1987م، اعتمدَ محققه مخطوطةً منحولةً، وهو الأمر الذي أدى إلى صرف نظر كثير من الناس عنه، لذا سوف تكشف هذه الدراسة عن خطأ نسبة الكتاب إلى مؤلّفٍ آخر، كما ستحقق عنوانه الصحيح، وتعيد قراءته بشكل جديد يراعي معايير التحقيق العلمي للمخطوطات، بخلاف ما وقع فيه محقق طبعة "المعيار" من تحريفٍ للنص، وقراءةٍ مَنقوصة أو مَغلوطة.

وقد توزّع عمل الباحث في هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد، وقسمين رئيسَين تحتهما فصول ومباحث، ثم خاتمة.

فأما المقدمة، ففيها بيان موضوع الدراسة، ومشكلتها، وأهميتها، وأهدافها، وهيكلتها، مع عرضٍ موجَز للدراسات السابقة.

وأما التمهيد، ففيه التنصيص على المنهج المتبع في هذه الدراسة، ثم تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، مع نقد تحقيق الكتاب المنحول المطبوع قبل ثلاثة عقود.

بعد ذلك يأتي القسم الأول، المخصَّص لدراسة الكتاب وصاحبه، مشتملًا على فصلين:

الفصل الأول: تذكرةٌ بالمصنِّف تتضمّن مباحث عن حياته وشخصيّته، ومؤلفاته ومكانته.

الفصل الثاني: دراسةٌ في كتابه "أفانين البلاغة"، تتصدّرُها نبذةٌ تمهيدية عن تاريخ التأليف في البلاغة العربية، ثم تليها مباحث في بيان منهج المؤلّف في كتابه، وموارده فيه، ودراسة موجَزة عن أسلوبه ومضمون كتابه.

وأما القسم الثاني، فهو مخصَّص لتحقيق مخطوطة كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الكلامُ عن النسخ المعتمدة في التحقيق، ووصفها. ثم وصف عمل المحقق.

الفصل الثاني: مخَصَّصٌ لنَّصِّ الكتابِ المُحقَّق.

ثم في الخاتمة ذِكْرُ خُلاصةِ الدراسةِ ونتائجِها.

على أنّ الباحثَ قد لاحظ وجود عدد من الدراسات السابقة التي تناولَتْ الراغب الأصفهاني، من عدة جوانب تتصل بمجالات اللغة وآدابها، كان منها:

- دراسة عمر الساريسيي (1977): الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب مع تحقيق

مخطوطة (مجمع البلاغة) له.

وهي أطروحة تقدّم بها لنيل درجة الدكتوراه، بإشراف أ.د.عز الدين إسماعيل، في جامعة عين شمس بالقاهرة؛ تناول فيها جهود الراغب في موضوع اللغة والأدب بشكل عام، كما أنه تطرّق لفنّيّات الراغب الأصفهاني، ومنهجيته في التأليف.

- دراسة عمر حدوارة (2006): البحث الدلالي عند الراغب الأصفهاني.

وهي رسالة ماجستير، تقدم بها إلى جامعة الجزائر. وتبحث في الدرس الدلالي عند الراغب من المنظور الحديث لعلم الدلالة، وكيف أن الراغب أسهم إسهامًا بالغًا في هذا الميدان.

- دراسة محمد الزواهرة (2007): الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية.

وهي رسالة ماجستير تقدم بها إلى الجامعة الأردنية. أوضح فيها موقف الراغب من الفروق الدلالية في الألفاظ والصيغ، في دراسة قائمة على التحليل والموازنة.

- دراسة المغيلي خدير (2010م): الدلالة عند الراغب الأصفهاني.

وهي أطروحة دكتوراه، تقدم بها إلى جامعة وهران، الجزائر. احتوت على دراسة تحدد مفهوم الدلالة عند الراغب وتكشف عن تجديده في هذا المجال.

- دراسة إلكسندر كي (2011): اللغة والأدب عند الراغب الأصفهاني.

وهي دراسة باللغة الإنجليزية، أعدها هذا المستشرق الأمريكي، وطُبعت في كامبردج للنشر الأكاديمي، بريطانيا. وهي دراسة تسلط الضوء على مفهوم اللغة الأدبية عند الراغب الأصفهاني، في ظل فلسفته الخاصة.

- دراسة عبد الكريم عزيز (2012): المفردة القرآنية من خلال السياق عند الراغب الأصفهاني: دراسة وتحليل.

وهي رسالة ماجستير، تقدم بها إلى جامعة المدينة العالمية، ماليزيا. اهتمت بالمقاربة الوصفية للمفردة القرآنية أثناء ورودها في سياقات مختلفة، وكيف رصَدَ الراغب الأصفهاني معانيها.

ويظهر مما سبق أن هذه الدراسات عالجتْ موضوعات متفرقة في اللغة والأدب عند الراغب الأصفهاني، وعرَّجَ بعضُها على بعض النواحي البلاغية عنده، ولكن لم يكن هناك دراسات لبيان جهد الراغب في الدرس البلاغي على نحو شامل ومتخصص، وهو الأمر الذي تعنى به هذه الدراسة.

وأرجو أن أكون قد وفّقتُ في عملي هذا، الذي استغرق أكثر من عام، والذي لاقيت فيه عددًا من الصعاب، سواء في أثناء الحصول على النسخ، أو في المقابلة بينها، أو في طول التأمّل وتكرار القراءة مرات ومرات، كل ذلك في ظلّ الغُربة ومُجاهدة الظروف الحياتية على نحو شخصيّ.

والله الموفّق والمستعان.

التمهيد

المبحث الأول:

تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

إن مما يشار إليه بادئ ذي بدء: أنّ المنهج المتَّبَع في هذه الدراسة وما يتصل بها، هو منهجُ تحقيق التراث، وفق الأسس العلمية التي قررها رواد هذه الصنعة وأساتذتها، من أمثال: عبد السلام هارون، ومحمود شاكر، وصلاح الدين المنجد، وإحسان عباس، وهلال ناجي، وحاتم الضامن.

وتتلخّص أسس هذا المنهج في أن يقوم المحقق بجمع النسَخ المتاحة، وأن يقوم بقراءة المخطوطات بذاته، ويباشر كتابتها بنفسه، ليعيش مع الكتاب، ويُلامس روحُه روحَه، ويهضم مادّته. ثم يتسنّى له أن يُخرج النصّ على نحو ما وضعه عليه مؤلفه. ومَن تأمّلَ هذه الطريقة، علِمَ أنّ التحقيق ليس عملًا "ميكانيًا"، بل هو فن ينبع عن علم وفهم وخبرة.

كما أنّ من أسس هذا المنهج عدم نفخ كتب التراث، فلا يُوضَع في مقدماتها وحواشيها وفهارسها إلا ما يُحتاج إليه، وما يخدم الكتاب والقارئ.

وإن من أسس هذا المنهج أن يتم توثيق النصوص، وتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

ثمّ إنّ العنوان هو أوّل ما يواجه المحقق عند تحقيقه الكتاب، لما له من الصدارة، ولكونه بوابة الولوج إلى الكتاب؛ فكان حتمًا عليه تحقيقه، وضبط صحته، ومحاولة تقصّي لفظه الذي حدده له مؤلّف الكتاب.

وبعدُ؛ فإنّ المخطوطة المعتمَدة في هذا التحقيق قد أخلاها ناسخُها من التنصيص على عنوانها، واكتفى بقوله: "كتابٌ من كلام الراغب في البديع"، وهذا وصفٌ للكتاب وليس اسمًا له كما هو ظاهر. إلّا أنّه قد أضِيفَ عنوانُ "أفانين البلاغة" بخطٍّ متأخر، ولعل واضعَ هذا العنوان مِن أولئك المطلعين على تراث الراغب وما كُتِب عنه -على نُدرته وشُحّه-، فتشجَّع أن يكتب هذا العنوان على جلدتها. وأيًا كان الأمر فلا بد من أن توجد لهذا العنوان مسوّغات، وإلا كان الاكتفاء بوصف الناسخ ولفظه أسلمَ من أن يتكهّن المرء ويتصرّف.

وعلى الرغم من خلوّ المقدّمة من التنصيص على اسم الكتاب، إلا أنها اشتملت على لفظٍ مشابه لـ(أفانين البلاغة)، حين نصَّ المؤلف على أنّه يُعنى في كتابه هذا بـ"فنون البديع". ومصطلحُ البديع كان يُطلَق مرادفًا للبلاغة، ولذلك لم يكن الراغب ملتزمًا هذا المصطلح فحسب كي يُستبعَد احتمالُ جَعْلِه في عنوان كتابه؛ ففي الكتاب نفسه يقول -مثلًا-: "وقد ذُكر في صنعة الشعر أشياء هي وإن كانت تجب مراعاتها فليست تختص بالبلاغة"، ويقول -أيضًا- ضمن تعليقه

على بعض المسائل: "ليس بمذمومٍ لأمرٍ يرجع إلى البلاغة"، ويقول -أيضًا-: "وأما ما يَسْتحسِنه ويَستقبِحه فليس ذلك لأمرٍ يرجع إلى البلاغة"، وهو في هذه المواضِع يتكلم عن مصطلحٍ خاص، لا عن لفظٍ مجرَّد يحمل المعنى اللغوي فحسب.

ويزيد الأمرَ توكيدًا أنّ المؤلف جعَل مصطلح "البلاغة" عنوانًا لأكبر أبواب كتابه هذا، وهو الباب الثالث الذي احتلّ قرابة 40% من حجم الكتاب.

ولكي لا يطول الحديث دون طائل، فإن مما يساعد في اعتماد هذا العنوان أنّ عددًا ممن ترجم للراغب ذكرَه في ترجمته(1)، حتى ظنَّ بعض الدارسين(2) أن المترجِمين قصَدوا كتاب "مجمع البلاغة"، وسبب ظنّهم هذا أنهم لم يطّلعوا على "أفانين البلاغة" -هذا-.

وقد صرّحَ جلال الدين السيوطي أنه وقف على كتاب "أفانين البلاغة"، بهذا العنوان(3)، ولم يَقُل "مجمع البلاغة" أو "جماع البلاغة" كما هو على النسختين الخطّيّتين للكتاب المطبوع بعنوان "مجمع البلاغة"(4).

والفرق بين الاسمَين في الدلالة: أن مجمع البلاغة يدل على أنّه يجمع الكلام البليغ الذي يصلح أن يقرأه الكتّاب والشعراء والمتأدّبون، لتزويدهم بنماذج النصوص البليغة في شتى الموضوعات الإنسانية. وهذا العنوان يجري مجرى غيره من عناوين الكتب المماثلة، كـ"نهج البلاغة" المنسوب إلى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، و"حديقة البلاغة" لابن علبون (ت 389هـ)، و"سحر البلاغة" للثعالبي (ت 429هـ).

أمّا أفانين البلاغة، فيدلّ لفظه على أنّه يحتوي على ذكْر طرائق فن البلاغة وأصوله وقواعده، ومثله في ذلك كتاب "قانون البلاغة" لأبي طاهر البغدادي (ت 517هـ).

وأما عن صحّة نسبة كتاب "أفانين البلاغة" -هذا- إلى الراغب الأصفهاني، فإن المخطوطة تنصّ على ذلك، ثم إنّ الكتاب يتوفّر على كل المقوّمات التي تجعله في مصافّ آثار الراغب

---

(1) يُنظَر -مثلًا-: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1964): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان. (2/297).

(2) الساريسي، عمر عبد الرحمن (1987): الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب. مكتبة الأقصى، عمّان. (ص28).

(3) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. مرجع سابق. (2/297).

(4) الراغب الأصفهاني (1987): مجمع البلاغة. تحقيق عمر الساريسي، مكتبة الأقصى، عمّان. (مقدمات التحقيق: ص30).

الأصفهاني، من حيث الأسلوب والمضامين ودلائل العصر.

كما أنه قد احتوى على اقتباسات عدة كان ذكرَها في كتابه "محاضرات الأدباء"، وانفرد بذكرها. من ذلك على سبيل المثال ما ورد في مقدمة أفانين البلاغة:

"قول البَديهي:

وأرى القوافي لا تَصير مُطيعةً إلا إلى المُثْرين مِن أدَواتِها

والطبعُ ليس بمُقنعٍ إلا إذا حصَلَتْ إضافتُه إلى آلاتِها"

فهذان البيتان أوردهما المصنِّف في كتابه الآخَر: "محاضرات الأدباء"، ولم أجدهما عند سواه ممن سبقه. ومثل ذلك قوله: "رُوِي أن سُقراط قال بيتين فأجادهما، فأثنى عليه بعض أصحابه وقال: ما أجوَد ما قلتهما، قال: (إنّ مَن حفَر بئرًا بقرب قناةٍ لَحَقيقٌ أن يُمِيئَهُ)"؛ فهذا الخبَر أوردَه المصنِّف -بنحوه- في كتابه الآخر: "محاضرات الأدباء"؛ وهو -أيضًا- مما لم أجده عند غيره. ومثل ذلك عدة اقتباسات أخرى، هذا في المقدمة وحدها؛ فكيف لو قورن به بقية الكتاب.

ومما يؤكّد صحة نسبة هذا الكتاب إلى الراغب الأصفهاني أن الخطيب القزويني (ت 739هـ) نقل كلامًا طويلًا للراغب الأصفهاني، ونسبَه إليه صراحةً، وعند البحث والتنقيب في كتب الراغب، لم يتم العثور على هذا الكلام في كتبه الأخرى، إلا في هذا المخطوط "أفانين البلاغة"، وهذا يدل -أيضًا- على أن "أفانين البلاغة" كان من موارد الخطيب القزويني في كتابه الشهير "الإيضاح في علوم البلاغة".

وهذا هو بِنَصِّه: "وقال بعض المفسرين: معنى (ما منعك): ما حماك وجعلك في منعة مني في ترك السجود، أي من معاقبة ترك السجود؛ فعلى هذا لا تكون زائدة، وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال: لو كان كذا لم يكن يجيب بأن يقول: {أنا خير منه}، فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه، وإنما هو جواب مَن قيل له: ما منعك أن تسجد. ويمكن أن يقال في جواب ذلك: إن إبليس لما كان أُلزم ما لم يجد سبيلًا إلى الجواب عنه، إذ لم يكن له مِن كالئٍ يحرسه ويحميه، عدلَ عما كان جوابًا، كما يفعل المأخوذ بكظمه في المناظرة".

وهو نَصٌّ لا يَخرُج فيه الراغب عن ترجيحه هذا الرأي في كتابه الآخَر: "مفردات غريب القرآن"، مادة (منع)؛ حيث يقول: "المنع يقال في ضدّ العطيّة... ويقال في الحماية، ومنه: ...{ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ} أي: ما حماك؟"[1].

ولعل في هذا القدْر كفايةً ومَقنعًا.

(1) الراغب الأصفهاني (1987): مفردات غريب القرآن. تحقيق صفوان عدنان، دار القلم، دمشق، (ص779).

المبحث الثاني:

حول كتاب "المعيار في نقد الأشعار"

طُبع قبل ثلاثين عامًا كتابٌ بعنوان: "المعيار في نقد الأشعار" منسوبًا إلى أبي عبد الله جمال الدين محمد بن أحمد الأندلسي. وهو بتحقيق عبد الله محمد سليمان هنداوي، وقد صدر عن مطبعة الأمانة، بمصر، عام 1408هـ / 1987م، ويقع في 237 صفحة من القطع العادي.

وقد صرّح المحقق بأنه حققه عن نسخة خطية محفوظة لدى دار الكتب المصرية، ولكنه لم يوثق هذه النسبة ولم يذكر رقم المخطوطة ولم يضع صور نماذج منها، ولم يتكلم عن المخطوطة سوى ما كان من إشارته إلى سوء خطّها.

وعند الاطلاع على محتوى الكتاب يظهر أنه هو نفسه كتاب "أفانين البلاغة" الذي هو موضوع هذا البحث. وعندئذٍ كان لا بد من تقصي حقيقة الأمر بالتوصُّل إلى المخطوطة التي اعتمدها المحقق، فبعْدَ أن تيسَّر الأمر وتم التوصُّل إليها، إذا بمحتواها لا يختلف عن المطبوع، إلا في بعض الأشياء التي هي من أخطاء التحقيق، وكانت مكتوبة بخط مغربي جيّد.

وحينها كان السؤال الأبرز: هل هناك احتمال أن يكون الكتاب فعلًا لهذا الأندلسي؟ وأنه بهذا العنوان المذكور؟

أما مسألة العنوان فأمرها سهل، إذْ يظهر أن أحدهم قد لفقه من تضاعيف ألفاظ المؤلف في مقدّمته، فبالرجوع إلى النسخة المخطوطة وُجِد أن العنوان كان على هذا النحو: "كتاب المعيار في نقد الأشعار، وفارق ما بين النقاية منها والمختار، وطرق فنون البديع، من النثر والنظم البارع الرفيع"، وهذا العنوان الطويل المسجوع، كانت عباراته مقتبسة من عدة مواضع من مقدمة المؤلف، وطريقة وضعه تدل على الحقبة المتأخرة التي وُضِع فيها.

أما اسم المؤلف المثبَت عليها فليس له ذكْرٌ في أيٍّ من كتب التراجم ولا ما يحوم حولها، بحسب ما اطلع عليه الباحث. وهو أمرٌ لا يُستغرَب، إذْ سبَق أن بحثَ في ذلك غير واحدٍ، ومنهم المحققُ نفسُه ولم يهتدِ إلى شيء، وذكَر في مقدمة تحقيقه كلامًا لاثنين من الباحثين، رجّح أحدهما اسمَ أحد الأعلام الذي يقترب بعض الشيء من اسم هذا المذكور على النسخة، في حين ردّ عليه الآخَر في ذلك، ولكنه أشار إلى دلالات على عصر تأليف الكتاب من وجهة نظره.

فأما الأول، فزعم أن المؤلف هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الكفيف (ت 780هـ). ولكن ردّ عليه الآخَر بأنّ ابن جابر هذا له منظومة في فنون البديع مشهورة اسمها "الحلة السيراء"، وبطبيعة الحال فإن مضمونها مختلف عن هذا الكتاب، مما يستحيل أن يكونا

لمؤلف واحد، كما احتجّ عليه بأشياء أخرى كانت هذه أقواها[1]. ولكنه حين استبعد نسبة الكتاب إلى ابن جابر، راح يستنتج من خلال مضامين الكتاب أن يكون من كتب النقد والبلاغة المتأخّرة، بسبب تقسيماته وتفريعاته، فهذه الطريقة في نظره تجعله ينتمي إلى العصر الغرنـاطي أو ما بعده -بحسب قوله-، أي في حدود القرن العاشر.

وهذا رأيٌ عجيب من باحثٍ[2] عُرف بعنايته بتأريخ النقد الأدبي وعلم البلاغة، ومثله يَعلم أنّ التقسيمات والتفريعات التي وجِدَت في هذا الكتاب لا يمكن أن يتعدى تاريخها النصف الأول من القرن الخامس، وأنّ طرْحَ مؤلّفها طرْحٌ مَشرقي قديم، يختلف عمّا آلت إليه أحوال البلاغة في الأندلس.

أما محقق المعيار فإنه أيّد القول الثاني في ردّه على الأول، وزاده حجّة أن ابن جابر يلقب بشمس الدين، ولكن المحقق لم يتعقب صاحب القول الثاني في نسبته الكتابَ إلى العصور المتأخرة، ومع ذلك بقي المحقق ثابتًا على القول بأنه لم يهتدِ إلى ترجمة لهذا الأندلسي، ولا إلى مَن ذكَر عنوان هذا الكتاب.

وهناك رأيٌ ثالث، رجّحَته إحدى الباحثات، حين تناولتْ في دراستها "الأجناس البلاغية في كتاب المعيار"[3]، فزعمت أن المؤلف هو ابن مالك (ت 672هـ)، صاحب ألفية النحو الشهيرة. ولعل من أولى الملاحظات التي يمكنها الانتباه إليها دون عناء فكر وعلو كعب في الثقافة، أن تجد اختلافًا في اسم الأب، والظنّ بها أنها رأت ذلك، ولذا عمدت إلى حذفه في موضع تعريفها به، مكتفية باسمه ولقبه. يُضاف إلى ذلك أن ابن مالك يُعرف بابن مالك، فيُستَبعَد أن يذكره أحدٌ بغير هذه الشهرة، ثمّ إنّ شهرته تجعل من المستحيل أن يغيب ذكر كتابه هذا عن الشرّاح والمترجمين.

أما على مستوى الموضوع والأسلوب والمضمون، فلا يُعرف أن لابن مالك اشتغالًا بالبلاغة على هذا النحو، بل هو نحوي خالص، وكل مؤلفاته كانت في النحو واللغة، كما أنّ الأسلوب غير الأسلوب، والمصادر والموارد والمحتوى الذي يشير إلى الانتماء الزمني، كل ذلك يختلف عما يلمسه قارئ كُتب ابن مالك.

وفيما سبق في المبحث الأول غنية عن الإطالة في بيان أن هذه النسخة منحولة. كما سيأتي

---

(1) الأندلسي، جمال الدين محمد بن أحمد (1987): المعيار في نقد الشعار. تحقيق عبد الله هنداوي، مطبعة الأمانة، مصر، ط1. (مقدمة التحقيق: ص3-4).

(2) وهو: رضوان الداية. يُنظر: المرجع السابق.

(3) سليماني، فضيلة (2016): الأجناس البلاغية في كتاب المعيار في نقد الأشعار. مذكرة تخرّج لنيل درجة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر. (ص12).

الكلام عن النسخة المخطوطة وتقييمها في موضِعها من القسم الثاني.

أما فيما يتعلق بعمَل المحقق في طبعة المعيار، فإنه قد وقع منه تحريف للنص وتصرُف فيه، كما أنّ قراءته للمخطوطة كانت منقوصة أو مغلوطة في مواضِع كثيرة، يضاف إلى ذلك منهجيته في تخريج شواهد الكتاب وتعليقه على النصوص.

فأما تحريفه وتصحيفه، فيمكن ضرب بعض الأمثلة عليه، ولتكن ملتقطة من الباب الثالث على سبيل المثال لا الحصر:

قال المؤلف: "أوضح فيما جلب له التشبيه"، فجعلها: "أوضح فيما جاء به التشبيه".

قال المؤلف: "لتضمّنه معنى التمرد"، فجعلها: "لتضمّنه معنى التهدد".

أنشد المؤلف: "إني إذا ما طارت الزنابر ولقحت أيديها عواسرُ"، فجعله: "إني إذا ما طارت الزنابر ولقحت أيديها غواش".

وأمثال هذا الصنيع كثير جدًا، تتضح لكل ذي نظر عند المقارنة.

ومن أمثلة الحذف والسقط ما جاء في الباب الثالث -على سبيل المثال أيضًا-:

قول المؤلف: "نحو قولك: أرى زيدًا حمارًا في البلادة، وأعلم عمرًا أسدًا في الشجاعة"، فجعلها: "نحو: رأيت زيدًا أسدًا في الشجاعة".

وسقط من طبعته قول المصنف: "وقول الشاعر: (وحسبك داءً أن تصح وتسلما) وقول آخر: (أسرع في نقص امرئ تمامه)".

وسقط منه: "ومما استقبح من ذلك قول ابن المعتز: (كل يوم يبول زب السحابِ)، وقول عبد الله بن زياد: (افتحوا سيفي) يعني سلَّهُ".

وهناك مواضع أخرى كثيرة حصل فيها سقط سواء أكانت كلمةً أم أكثر.

وحين يتصرف فيزيد بعض الكلمات، فإنه لا ينبّه على ذلك، إلا مرة واحدة عند قول المصنّف: "لا تخلو أن تكون مؤكدة" فزاد حرف الجر (من) قبل (أن)، وأشار في الحاشية أنها زيادة يقتضيها المقام، مع أنها ليست كما يقول، فالسياق يصح دونها.

أما أمثلة الأخطاء المطبعية المخلّة، فمنها قول المصنّف: "كتسميتهم النميمة بالقنافذ"، فجعلها: "بالقناقذ". وأمثاله الكثير مما لا يتسع له المجال لذكره، إضافة إلى الأخطاء الإملائية المتكاثرة، وكأنه كان على عجلة من نشره.

ومما سار عليه المحقق في الكتاب، أنه كان يستعين في بعض الأحيان -لضبط ألفاظ النصوص- بالمراجع التي يرجع إليها، مُغْفلًا اللفظ الذي تنصّ عليه المخطوطة، فيثبت خلافه، دون أن يشير إلى تصرّفه هذا؛ من ذلك على سبيل المثال ما جاء في آخر الكتاب:

قال المؤلف: "فشبّه نفسه في حال حبسه بالسيف مغمدًا وفي حال إبزازه به منتضًى".

فكتبها المحقق على هذا النحو: "فتشبه في حال حبسه بالسيف مغمدًا، وفي حال تعريته بالسيف مسلولًا، وبالليث إلفًا لغيله تارة ومفارقًا لغيله تارة". وقد أخذه عن ابن طباطبا العلوي (ت 322هـ)[1]؛ دون أن يشير إلى تصرفه أو يحيل على مرجعه.

كما أنّ المحقق كان غالبًا ما يهمل بعض العبارات التي لم يستطع قراءتها، دون أن يشير إلى ذلك، إلا ما حدث منه في هذه المواضع: (ص100، و143، و208) فقد وضَع مكانها نقاطًا.

يُشار إلى أنه قد تمّ تتبُّع المواضِع التي خالَف فيها المحققُ مخطوطتَه، وذلك عند مقابلة النُّسَخ، ولا سيما الفصل الأخير من الكتاب الذي نقصَ جلّه من المخطوطة المعتمدة، مما جعل الاعتماد في إتمام النقص على النسخة المنحولة التي اعتمدها محقق المعيار، فكانت المفاجأة أنّ عدد هذه الفروقات في ذلك الموضِع المستدرَك من المخطوطة الأخرى قد بلغ قرابة الخمسين موضعًا؛ فإذا كان المحقق قد وقع في هذا الكم الهائل من الأخطاء في قراءة الصفحات القليلة الأخيرة من مخطوطته، فلكَ بَعدَها أن تتخيّل مدى الخلل الحادث في سائر الكتاب.

وأمّا تخريج الأبيات الشعرية عند محقق المعيار، فهي عنده بالخيار، وليس له منهج محدد فيها، فهو يخرِّج منها ما شاء، ويترك ما شاء، حتى وإن كانت طبعات المصادر متوافرة في زمانه، سواء أكان ما ترَك تخريجه مشهورًا أم غير مشهور. وحين يخرّج فإنّه تارة يسهب، وتارة يكتفي بمصدر واحد. كما أنه ينصِّص على بحور الأشعار التي تنتمي إليها الأبيات في غالب أمره، ولكنه يغفل ذلك أحيانًا دون سببٍ يُذكَر.

ومما وقع فيه المحقق -أيضًا- أنّه لم ينتبه إلى السقْط الحاصل في موضِعٍ من المواضع في المخطوطة التي اعتمدَها، بحيث سقط منها بيت امرئ القيس:

تصدّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي   بناظـرةٍ من وحش وجْرةَ مُطفلِ

وكذلك سقَط منها تصريح المصنّف باسْم عديّ بن الرقاع -صاحب البيت الذي يليه-، مما جعَل المحقق يُخَطّئ المصنِّف في نِسبة بيت عديّ إلى امرئ القيس، وهذا وإنْ كان فيه تسرُّعٌ وعدمُ احتمالِ احتمالات أخرى غير وهْم المصنِّف، إلا أن الأمر إلى هذا الحد مقبولٌ، ولكن الذي لا يُقبَل هو أنْ يتصرّف في تعليق المصنّف فيحذف منه ويستبدل ما فيه دلالة على بيت امرئ القيس الذي سقط من نسخته، دون أن يشير إلى تصرّفه هذا أدنى إشارة؛ فقد استبدل قوله: "وَوجْرة" بـ"وجآذر"، كما أنه حذف قوله: "وليس له رونقُ بيت امرئ القيس وعدي بن الرقاع"، مع أن هذا مثبَتٌ أمامَه في النسخة المخطوطة التي اعتمَدَها[2].

(1) ابن طباطبا العلوي (د.ت): عيار الشعر. تحقيق عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة. (ص135).

(2) ولعل في هذا المثال أنموذجًا للأسباب التي تدفع بعض المحققين إلى التجرّؤ على تخطئة المصنّفين من =

القسم الأول

دراسة كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني

الفصل الأول: دراسة في ترجمة المؤلف

- تمهيد
- المبحث الأول: اسمه ومولده ووفاته
- المبحث الثاني: شخصيته
- المبحث الثالث: مكانته
- المبحث الرابع: مصنّفاته

الفصل الثاني: دراسة في كتاب "أفانين البلاغة"

- تمهيد
- المبحث الأول: بين الراغب الأصفهاني وأبي هلال العسكري
- المبحث الثاني: منهج الراغب الأصفهاني وأسلوبه
- المبحث الثالث: الموضوعات التي تناولها الكتاب
- المبحث الرابع: مصادره وموارده

=

العلماء، دون أن يحتملوا احتمال السقط أو تلاعب النُسّاخ، أو غير ذلك من أسباب تؤدّي إلى مثل هذا الخلل.

الفصل الأول:
دراسة في ترجمة المؤلف

تمهيد

لقد طبّقتْ شهرةُ الراغب الأصفهاني الآفاق، ولا سيما في مجال اللغة والأدب، من خلال كتابَيه اللذَين لم يَشكّ في نسبتهما إليه أحدٌ، وهما: "مفردات غريب القرآن"، و"محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء"؛ كما اشتُهر الراغبُ -أيضًا- في حقول الفلسفة وعلم الكلام وتفسير القرآن الكريم وفقه الشريعة، وذلك من خلال بعض كتبه الأخرى ورسائله. ولعلّ أبرز مجال عُرف به الراغب هو مجال علم البلاغة، يدل على ذلك تفسيره المطبوع في خمسة أجزاء، مما جعل البعضَ يظنه من أعلام المعتزلة، وسبب ذلك ما عُرف عن المعتزلة من عناية بل وريادة في هذا المجال، ولا سيما في تلك القرون الأولى.

فعلى الرغم من ذلك كله خَفِيَت ترجمةُ الراغب الأصفهاني، وكانت وما زالت سيرتُه غامضة، وربما ستظل كذلك، ولا يُعلَم حقيقة أمرها إن كانت قد ضاعت، أو أنّ أحدًا من أهل زمانه أو مَن تلاه لم يلتفت إليه ويهتم لشأنه، لأسبابٍ ما.

وليس الراغب وحيدًا في هذا السبيل، فمثله عددٌ من الأعلام ضاعت تراجمهم[1]، على الرغم مِن شُهرتِهم ومِن تَبوُّءِ بعضِهم مَناصِب مَرموقة حُكِيَت عنهم[2].

نعم، لا يمكن إنكار المحاولات القديمة الضئيلة التي تَقدَّم بها البعض حين شعروا بأهمية شخصية الراغب، وبما يقوم على عاتقهم تجاهه من واجب، فيَعرفونه ويُعرّفون الناس به؛ وقد جاءت محاولاتهم متواضعة، وربما داخلتْها معلومات مغلوطة، لا تقوى على الثبوت أمام بعض الحقائق أو الإلزامات، ولا تثريب عليهم في ذلك حيث كانوا أمام هذا الغموض يتشبّثون بأيّ معلومة تنمى إليهم عنه.

أمّا في العصر الحديث، فقد تكاثرت الدراسات حوله بعد أن هاجت النفوس بالتساؤلات عنه، وقد نشأت لدى بعض الدارسين نظريات واحتمالات سطّروها لمَلْء الفراغات الشاسعة في ترجمة

---

(1) يُنظر -على سبيل المثال-: عبد الحكيم الأنيس (2015): أين تراجم هؤلاء؟. مقالة منشورة في شبكة الألوكة، على الرابط: http://www.alukah.net/culture/0/94891

(2) يُنظر -مثلًا-: أنستاس الكرملي (1912): مطبوعات ومخطوطات. مجلة المقتبس، العدد (80)، دمشق.

الراغب الأصفهاني.

وعليه، فإن البحث في حياة الراغب وسيرته بات أمرًا مفروغًا منه، ومَن يريد أن يكشف عن جديد في الأمر فلا بد أن يكون قد وقعت له وثائق كانت في عداد المفقود، إلا أنه لم يحدث ذلك حتى الساعة.

أما والحال كذلك، فليس بإمكان الباحث سوى أن يرجّح ويختار ويدلل، في ضوء دراسته لكتابٍ لم يُطبع منسوبًا إلى الراغب من قبل، وليس فيه سوى تكرار شخصية الراغب نفسه في كتبه الأخرى، مُبينًا عن ثقافته الشخصية التي ألِفَها قُرّاؤه في كتبه المشهورة، وحاملًا دلالات على تحديد عصره كانت قد طُرحت من قِبَل بعض الدارسين، فاستدعتْ ترجيح أقوالهم وتقويتها. فلأجل ذلك كانت هذه الدراسة الجديدة عن حياتِه، تصدُر عمّا تمت دراسته سابقًا، فهي تذكرة بالمؤلّف أكثر من كونها ترجمة، وفيها ترجيحُ الآراء الأقوى توثيقًا، واستدارك الأوهام التي وقعت لدى السابقين، مع تدعيم المعلومات ببعض الإشارات التي أسفَر عنها هذا الكتاب.

المبحث الأول:

اسمه ومولده ووفاته

أغلب المصادر والمخطوطات ورَد فيها التعريف به باسْم: الحسين بن محمد بن المفضل، ومما يُرجِّح هذا الاسم أنه مُثْبَتٌ على مخطوطتين نُسِخَتا على زمنه، إحداهما يُظَنّ أنها بخطّه -كما سيُذكَر لاحقًا-.

وقدْ وهِمَ الساريسي[1]، حين رجّح أنّ اسمه: الحسين بن مفضل بن محمد؛ وأحال إلى المصادر التي ذُكِرَ فيها الاسم على النحو الأول، لا على نحو ما ذكَره هو، وإن كان قد ورد هذا في بعض المخطوطات[2]، إلا أنه مرجوحٌ بما سبق ذكره.

وقال ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): "الراغب صاحب غريب القرآن، اسمه محمد بن علي الأصبهاني وقيل اسمه الحسين"[3]. وسمّاهُ السيوطي (ت 911هـ): "المفضل بن محمد"[4].

أما كنيته فتكاد الأقوال تتفق على أنه يكنى أبا القاسم. وأما لقبه وهو الذي طغى على اسمه، فأجمعوا على أنه: الراغب الأصفهاني[5]. فالأصفهاني نِسبة إلى "أصفهان"[6] وتُنطَق بالفاء والباء، وهي من أكبر مدن بلاد فارس، ومن أعرقها، وتقع إلى الجنوب من العاصمة الإيرانية اليوم "طهران". وأما لقب "الراغب"، فلا يُعلَم سببه ولا كيف أُطلِق عليه أو أطلَقه على نفسه.

وُلد الراغب الأصفهاني في أصفهان، وقد عثر أحدُ الباحثين على مخطوطة[7] عليها تاريخ ولادته ومكانها، بأنها كانت في "مستهل رجب، من شهور سنة 343هـ، في قصبة أصفهان"،

---

(1) يُنظر: الراغب الأصفهاني (2013): أدب الاختلاط بالناس ورسائل أخرى. تحقيق عمر الساريسي، دار أروقة، عمّان. (مقدمة التحقيق: ص9).

(2) يُنظر: فهرس المكتبة التيمورية. دار الكتب المصرية، القاهرة. (216/4).

(3) ابن حجر العسقلاني (1989): نزهة الألباب في الألقاب. تحقيق عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1. (321/1).

(4) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. مرجع سابق. (297/2).

(5) يُنظر: ابن حجر العسقلاني (1989): نزهة الألباب في الألقاب. مرجع سابق.

(6) يُنظر: اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (ت 292هـ) (2001): البلدان. دار الكتب العلمية، لبنان. (ص88).

(7) يُنظر: الجوهرجي، محمد عدنان (1986): رأي في تحديد عصر الراغب. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الملجد الحادي والستون، العدد الأول. (ص194-195).

وهو تعليقٌ بخطٍّ متأخِّر على حاشية مخطوطة كتاب "مفردات غريب القرآن" المنسوخة في مُحرّم من سنة 409هـ، وقد صرّح المعلّق أنّه رأى هذه المعلومة بخطّ "أبي السعادات"، ولعل المقصود بأبي السعادات: ابن الشجري (ت 542هـ).

وهذا التحديد ليس له إسناد ثابت، ولكنه غير بعيد الصحة في ضوء دلائل تحديد العصر الذي عاش فيه الراغب الأصفهاني. ولا سيما أنّ في هذا التعليق ذِكْر أنّ ناسخ هذه النسخة هو المصنّف نفسه، وهذا يعني أنه بقي حيًا إلى سنة 409هـ.

وفي التعليق هذا نفسه تحديد سنة وفاة الراغب، وهو أنه توفي في شهر ربيع الآخر من عام 412هـ، وعند مقارنة هذه النسخة بنسخةٍ أخرى للكتاب نفسه نجد أحدهم قد كتب عليها المعلومات السابقة نفسها، إلا أنه حدّد تاريخ الوفاة بالتاسع من ربيع الأول من عام 422هـ[1].

وفي هذه النسخة الأخرى دلائل أخرى، وهي أنّ عليها تاريخ شرائها من أصفهان في السابع من شوال من سنة 420هـ، وعليها أيضًا إجازة سَماع بخط أبي منصور الجواليقي (ت 540هـ).

والمعلومات التي يفيدها التقييدان الموجودان على النسختين حول تحديد مولد الراغب ووفاته، هي معلومات متقاربة جدًا، ولكن في أحدهما وهْم يسير، ويبدو أن الأرجَح هو التاريخ الأوّل، فهو أقرب إلى دلائل تحديد عصره، فلو كان الراغب عُمّر إلى عشرينات القرن الخامس لكان قد أدرك حقبةً التمعَ فيها نجْم عددٍ من الأعلام ما كان ليُخْلي كتبه مِن ذكْرهم، كما لم يُخْلها مِن ذكْر أعلام القرن الرابع أو الإشارة إليهم والنقل عنهم.

ولم يُبعِد السيوطي حين قال إنه كان في رأس المئة الخامسة[2]، وكان قد صرّح بأنه وقف على كتابه "مفردات غريب القرآن"، فلعلّه اطلع على نسخته المنسوخة في محرّم من سنة 409هـ التي قيل إنها بخط يده، فقال ما قال عن علم واطلاع، ولا يُظَن أن الراغب تجاوَز هذا التاريخ كثيرًا فربما مات من سَنته، أو بعدها بسنتين أو بضع سنين لا أكثر، بحسب ما توحي به الدلالات المنطقية.

فإذا تَقرّر ذلك، بَانَ خطأ القول بأنه أدرك القرن السادس، حيث زعم البعض أنه توفي سنة 502[3]، ولعلّهم توهّموا هذا الوهم من فهمهم عبارة السيوطي أنه كان في رأس المئة الخامسة،

---

(1) يُنظَر: كي، ألكسندر (2012): الإطار اللغوي للعقل، الراغب الأصفهاني وماذا يعني أن يكون غامضًا. أطروحة دكتوراة، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. (ص32).

(2) السيوطي: بغية الوعاة. مرجع سابق. (297/2).

(3) يُنظَر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت 1067هـ) (1941): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد. (1773/2).

ظانّين أنه قصد بدايات سنة 500هـ، بينما العبارة تعني بداية المئة الخامسة (القرن الخامس) أي سنة 400هـ والسنوات الأولى بعدها. بل يوجَد زعمٌ آخَر بأنّه توفي سنة 535هـ[1]، وزعمٌ ثالثٌ بأنّ وفاته سنة 565هـ[2]؛ وهذا غلط واضح لعله كان من اشتباهٍ بينه وبين تراجم غيره.

ومن دلالات عصر الراغب في كتابه هذا "أفانين البلاغة"، أنه كان يَصِف بعضَ الشعراء بالمحْدَثين، أي من شعراء عصره؛ وعند مراجعة المصادر للتعرّف بهم اتضَح أنهم من شعراء الصاحب بن عباد (ت 385هـ) أو من معاصريه كمحمد بن أحمد المغربي -راوية المتنبي-[3]. وبعضُهم وصَفَهُم الراغب بالمحْدَثين وأطلَقَ عليهم أبو الحسن الرمّاني (ت 384هـ) هذا الوصفَ نفسَه[4]، مما يدل على أن الراغب والرماني أهل عصرٍ واحد وإن كان الرماني أعلى طبقةً[5].

وأوضَحُ من ذلك تصريح الراغب في بعض كتبه أنه التقى بعض الشعراء وكاتَبَهم، كأبي القاسم بن أبي العلاء، وعبد الصمد بن بابك، وعند النظر في تراجمهم تبيَّن أنهم من شعراء الصاحب بن عباد -أيضًا-[6]، بل قال الراغب الأصفهاني نفسه ما نصه: "وتكلم بعضُ أهل زماننا عند الصاحبِ فسأله عن شيء"[7]، فكل هذا إثباتٌ قاطع على أنّ الراغب من أهل القرن الرابع وإن غَمُض تاريخُ ولادته أو اختُلِفَ في تاريخ وفاته.

وقد بحث أحد الدارسين[8] قضية تصدير الراغب عددًا من أعماله بذِكْرِ شخصٍ يرفعها إليه،

---

(1) شيخ زاده، محمد بن أحمد الأدنَوي (من القرن الحادي عشر) (1997): طبقات المفسرين. تحقيق سليمان الخزي، ط1، دار العلوم والحكم، السعودية. (ص209).

(2) الخوانساري، محمد باقر (ت 1313هـ) (1971): روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. تحقيق أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، قُم. (227/3).

(3) سيأتي ذكره في الباب الثالث عشر في النصّ المحقَّق.

(4) نقلًا عن: القيرواني، الحسن بن رشيق (ت 463هـ) (1981): العمدة في محاسن الشعر ونقده. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت. (287/1).

(5) سيأتي ذكره في فصل التشبيه من الباب الثالث في النصّ المحقَّق.

(6) يُنظر: الراغب الأصفهاني (2003): تفسير الراغب الأصفهاني (من أول آل عمران إلى آية 113 من النساء). تحقيق عادل الشدي، ط1، مدار الوطن، السعودية. (مقدّمات التحقيق: 1/55-56)

(7) الراغب الأصفهاني (1999): محاضرات الأدباء. تحقيق عمر الطباع، ط1، دار القلم، بيروت. (92/1).

(8) يُنظر: الساريسي، عمر عبد الرحمن (1986): الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب. مكتبة الأقصى، عمّان. (ص35).

ويلقبه بـ(الأستاذ) أو (الشيخ الفاضل) أو (سيّدنا)، فرجَّحَ أن يكون المقصود الوزيرَ أبا العباس الضبّي (ت 399هـ)، خليفة الصاحب بن عباد في عِلمه ومَنصبه.

وزعم بعض الدارسين[1] أن هناك أقوالًا تفيد بأنّ الراغب الأصفهاني سكن بغداد وتوفي فيها. والحقيقةُ أنّ معلوماتهم هذه ليس لها مصدرٌ يُسنِدها، ولعل الأمر اشتبه عليهم بتراجم آخَرين أو أنّهم لم يدققوا النظر في المراجِع التي نسبوا إليها هذه المعلومات.

يُذكَر أنّ كُتّاب التراجم من أهل طبقته والذين يَلُونَهم قد أهملوا ذِكرَه تمامًا، فلا غرو أنْ نجِد القدماء حين يذكرونه في كتب التراجم يذكرونه بإشارة عابرة دون أن يَعرفوا له ترجمة، فهُم يذكرونه من خلال معرفتهم بمصنّفاته الشهيرة.

وقد كان أوّل ذكرٍ له فيما ظهر من كتب التراجم، هي الترجمة التي صنعها الحكيم البيهقي (ت 565هـ)[2]، وهي ترجمة مقتضبة لم يؤرّخ فيها لولادته ولا لوفاته، وإنما أشار إلى بعض مصنّفاته، وذكَر منها كتاب "غرة التنزيل ودرة التأويل" وهو مما لا تصح نسبته إلى الراغب، وإنما هو للخطيب الإسكافي (ت 420هـ)[3].

وممن ذكرَ الراغب -أيضًا-: ياقوت الحموي (ت 626هـ)[4]. وشمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، فقد ذكرَ اسمه ثمّ صرّح بأنه لم يجد له ترجمة، وخَمَّن أنه كان حيًّا سنة 445هـ[5]. وأيضًا قد أشار إليه الصفدي (ت 764هـ)[6]، ومِن بَعده الفيروزآبادي (ت 871هـ)[7].

---

(1) يُنظر: المرجع السابق. (ص20).

(2) البيهقي، ظهير الدين علي بن أبي القاسم (1946): تاريخ حكماء الإسلام. تحقيق محمد كرد علي، المجمع العلمي العربي، دمشق. (ص112).

(3) يُنظر: الخطيب الإسكافي (2001): درة التنزيل وغرة التأويل. تحقيق محمد مصطفى آيدن، جامعة أم القرى، مكة. (مقدمات التحقيق: ص87-91).

(4) يُنظر: الحموي، ياقوت (1993): معجم الأدباء. تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، لبنان. (1156/3).

(5) يُنظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (2006): سير أعلام النبلاء. تحقيق محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة. (341/13).

(6) يُنظر: الصفدي، صلاح الدين بن أيبك (2000): الوافي بالوفيات. تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت. (29/13).

(7) يُنظر: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (2000): البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. دار سعد الدين، دمشق، ط1. (ص122).

وبوجه عام، أفاد أصحابُ تراجم الحكماء والفلاسفة من كتاب البيهقي، وأما المتأخرون فاعتمد أكثرهم على السيوطي؛ منهم: تلميذه الداوودي (ت 945هـ)[1]، وطاشكبرى زاده (ت 968هـ)[2]، وحاجي خليفة (ت 1067هـ)[3]، وكارل بروكلمان (ت 1956)[4]، والزركلي (ت 1976)[5]، وغيرهم.

المبحث الثاني:
شخصية الراغب الأصفهاني

إن أبرز ملمح من ملامح شخصية الراغب الأصفهاني، أنه عالم موسوعي، وهو من نوع القارئ النهم، الذي توحي آثاره بسعة اطلاعه وتشعّبه، حتى أنه يقرأ لمعاصريه كما يقرأ للمتقدّمين.

هذا الملمح قد تنبّه له جميع مَن ترجم له أو درس كتبه، وسيأتي ذكر بعض أقوالهم لاحقًا.

ومن آثار سعته أن الباحث كان يلاحظ -أثناء تحقيقه نصوصَ كتابه "أفانين البلاغة"- وجودَ بعضَ الاقتباسات أو الأبيات الشعرية التي لم يذكرها سواه -بحسب ما تم الاطلاع عليه من مصادر كثيرة منشورة في العصر الحاضر-.

إن شخصيةً بهذا الوصف، لم تكن لتتحصل على هذه الصفة لولا العكوف على العلم والانكباب على الكتب، وهذا ربما جعله قليل المخالطة للناس، وهذا لا ينافي أنه كان يخالطهم وكانت له مجالسات ومحاورات مع أهل زمانه، وهو ما يدل عليه كلامه في بعض كتبه.

ومن ملامح شخصية الراغب أنه لا يؤثر الحديث عن نفسه قط، وقد جرّه الحديث مرة ليذكرَ فيه مكاتبَتَه أبا القاسم بن أبي العلاء -أحد الشعراء- يبتغي استعارة كتاب منه، فأرفق أبياتًا من شعره، ثم أعقبَها بجواب أبي القاسم إليه يجيبه ويعارض أبياته؛ فلمّا تنبَّه إلى صنيعه في حديثه عن نفسه وإيراده أبياته، قال: "والغرض في ذلك ما قاله أبو القاسم لا ما خاطبتُه به، أعوذ بالله أن

---

(1) يُنظر: الداوودي، محمد بن علي (1983): طبقات المفسرين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. (329/2).

(2) يُنظر: طاشكبرى زاده (1985): مفتاح السعادة ومصباح السيادة. دار الكتب العلمية، لبنان. (70/2).

(3) يُنظر: حاجي خليفة، (1941): كشف الظنون، مرجع سابق. (1773/2 وغيره).

(4) يُنظر: بروكلمان، كارل (1977): تاريخ الأدب العربي. تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، دار المعارف، مصر، ط5. (209/5).

(5) يُنظر: الزركلي، خير الدين بن محمود (2002): الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت، ط15. (255/2).

أكون ممّن يزري بعقله بتضمين مصنّفاته شعر نفسِه"[1].

بل إنه في أغلب كلامه يتجنب ضمير المتكلم إلا بحدود معينة أو مواضع يقتضيها السياق:

كأن يكون في جملة فيها دعاء وتضرُّع، كقوله: "فما أعظم في القيامة الحسرة والندامة، إن لم يتغمدني اللّه برحمته التي وسعت كل شيء، فسهِّل يا رب المجاز، ويسِّر لي الجواز، فقد حان حصادي وإن لم يصلح فسادي ولم يحصل رشادي"[2].

أو أن يفتتح كتابه بما يشرح سبب تصنيفه، كما هو الحال في كتابه هذا "أفانين البلاغة"، حيث قال: "سألتم -أدام الله الإمتاع بكم- أنْ أُملي... وقد أنهجتُ فيما أمليتُ...".

أو أن يضطره الحديث إلى أن يردّ على خصمٍ اتهمه ونشرَ معايبه بين الناس. ولم يحدث ذلك في شيء من آثار الراغب، إلا في رسالة صغيرة، ذلك أنّ الراغب كانت قد حصلت له خصومة مع بعض الناس ممن له سلطة وانتشار، مما اضطره إلى أن يدفع عن نفسه ويرد ما اتُّهم به، فألّف رسالته "مراتب العلوم"[3] في هذا الشأن، ولكن الملاحَظ أنه قد تلطّف غاية اللطف في الرد، واستعمل ألفاظ الدعاء والتحبب والإيثار؛ فلعل القارئ يراجع ذلك ويتأمل منهج هذا العالم الأديب.

أما حين كان الراغب يريد أن يرجّح قولًا أو يتبنّى رأيًا فإنه يحرص على تجنُّب قول "أرى" أو "أقول" أو "عندي"، ولكن ربما استعمل ذلك لسبب يمكن استنباطه من سياق الحديث؛ فعلى سبيل المثال قال في كتابه هذا: "وقولنا في البيتين..." فإنه لم يقل: "ويُقال" -مثلًا- باستخدام صيغة المبني للمجهول، ولم يقل: "والقول" -مثلًا- بصيغة المصدر، كما هي عادته في سائر كلامه، بل زاد على ذلك أنه استخدم ضمير الجمع الذي ربما ظنه البعض لتعظيم النفس، ولكن الظاهر من سياق كلامه أنه أراد أن ينسب القول إلى أهل الصنعة، وأنه يعدّ نفسه واحدًا منهم، بدلالة استخدامه في هذا الكتاب مصطلح "أصحابنا" في الإشارة إلى أهل البلاغة والنقد.

ومن هنا يظهر للباحث ملمح آخر من ملامح شخصيته، حيث إنه ينسب نفسه إلى أهل صنعة البلاغة والنقد؛ ومَن يُطالع كتابه هذا في التقعيد لعلم البلاغة لا يشك في كونه كذلك.

ومما يُذكَر في شخصية الراغب أنه من جراء منهجه في عدم ذكر نفسه، لم يذكر شيوخه ولا

---

(1) الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء. مرجع سابق. (1/135).

(2) الراغب الأصفهاني (2007): الذريعة إلى مكارم الشريعة. تحقيق أبو اليزيد العجمي، دار السلام، القاهرة. (ص299).

(3) ضمن مجموعة من رسائله، يُنظر: الراغب الأصفهاني: أدب الاختلاط بالناس ورسائل أخرى. مرجع سابق. (ص193).

أسماء من يملي عليهم، بل لا يُعرَف له إسناد واحد في كتبه إلى شيخ ما يروي عنه روايةً ما.

وهذا لا يعني أنه لم يكن له أشياخ، وإلا فإنّ الكُتُب لا تنتِجُ عقولًا وشخصيات على المستوى الذي يُرى في شخصية الراغب الأصفهاني.

كما أنه أيضًا كان له تلاميذ وأصحاب، فمن أمارة ذلك ما يذكره في فواتح كثير من كتبه أنهم سألوه التأليف في بعض المسائل، فأجابهم إلى ذلك.

ومن ملامح شخصية الراغب، أنه يتمتع بقدر عالٍ من الأمانة العلمية، فهو لا يألو جهدًا في نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها، وإن لم يصرّح أحيانًا فإنه يشير، وحتى في بعض إشاراته فإنه يتلطف ويقول: "قال بعض البلغاء" مع أنه يشير بذلك إلى مؤلّفٍ من معاصريه.

ومما يُذكر أيضًا في شخصية الراغب أنه كان رجلًا قنوعًا عفيفًا زاهدًا لا يطمع وإن أتيحت له الفُرَص، يظهر بعض ذلك من قوله: "ورحم الله أبا عبيدة حيث يقول: (من أراد أن يأكل الخبز بالعلم، فلتبكِ عليه البواكي)، زهّدَنا الله في فضول المال، المورث للوبال، وجعلنا ممن يطلب العلم رعايةً لا رواية، وممن يظهر حقيقة ما يعلمه بما يعمله"(1).

يُضاف إلى ذلك ما وُجِد على إحدى النسَخ الخطية من كتابه "الذريعة"، مكتوبٌ فيه: "كان حسَن الخَلق والخُلق، وكان يستعبد الناسَ حسْنُ محاورته بهم"(2).

وخلاصة ما سبق أن الراغب الأصفهاني قارئ نهم، وعالم مليء، وذو عقل راجح، وصاحب مكارم خُلقية دفعته إلى أن يكون متواضعًا، أمينًا، زاهدًا، حسَن المحاورة، لطيف العبارة حتى مع خصومه وهو يدفع عن نفسه إساءتهم إليه.

---

(1) الراغب الأصفهاني (1987): مجمع البلاغة. مرجع سابق. (ص36).

(2) الساريسي: الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب. مرجع سابق. (ص33).

المبحث الثالث:
مكانة الراغب الأصفهاني

لقد ظهرت مكانة الراغب منذ أيام حياته، تلك المكانة التي جعلت الأستاذ والصديق والمتعلِّم يسألونه أن يكتب لهم ويفيض عليهم من علومه ويتحفهم بعزيز فوائده.

ومثلما ظهرت تلك المكانة لمن اتَّصل به، فإنها ظهرت أيضًا لمن قرأ كُتُبَه مِن بَعْد.

وكان مِن بَين مَن أشاد بهذه المكانة وأثنى على علم الراغب وأدبه ومصنّفاته، جماعةٌ من أهل العلْم يُعتَدّ بقولهم، منهم:

- أبو حامد الغزالي (ت 505هـ): فقد روي عنه أنه "كان يستصحب كتاب (الذريعة) للراغب الأصفهاني دائمًا، ويستحسنه، لنفاسته"[1].
- ظهير الدين البيهقي (ت 565هـ): ترجَم له في كتابه الذي ترجم فيه للفلاسفة المسلمين، فقال عنه: "كان من حكماء الإسلام، وهو الذي جمع بين الشريعة والحكمة في تصانيفه، وكان حظه من المعقولات أكثر"[2].
- الفخر الرازي (ت 606هـ): قرَنَ الراغبَ الأصفهاني بأبي حامد الغزالي، في سياق ذِكْر أقوال أئمّة أهل السنّة[3].
- ياقوت الحموي (ت 626هـ): قال عنه في ترجمته له: "أحد أعلام العلم، ومشاهير الفضل، متحقق بغير فن من العلوم، وله تصانيف كثيرة"[4].
- شمس الدين الذهبي (ت 748هـ): قال عنه ما نصه: "العلامة الماهر المحقق الباهر، أبو القاسم، الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، الملقب بالراغب، صاحب التصانيف. كان من أذكياء المتكلمين"[5].

---

(1) حاجي خليفة: كشف الظنون. مرجع سابق. (827/1).

(2) البيهقي، ظهير الدين: تاريخ حكماء الإسلام. مرجع سابق. (ص112).

(3) يُنظَر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (1995): أساس التقديس. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1. (ص16). وكتابه الآخَر (1999): مفاتيح الغيب. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3. (398/21).

(4) الحموي: معجم الأدباء. مرجع سابق. (1156/3).

(5) الذهبي: سير أعلام النبلاء. مرجع سابق. (341/13).

- صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ): قال عنه: "أحد أَعْلَام العلم ومشاهير الفضل، مُتَحَقق بِغَيْر فنٍّ من العلم، وَله تصانيف تدلّ على تَحْقِيقه وسَعة دائرته فِي الْعُلُوم وتمكُّنه مِنْهَا"[1].
- بدر الدين الزركشي (ت 794هـ): قال وهو يعدد الكتب المصنَّفة في غريب القرآن: "ومن أحسنها كتاب (المفردات) للراغب، وهو يتصيّد المعاني من السياق"[2].
- الفيروزآبادي (ت 871هـ): ذكَر الراغب وعدّد بعض كتبه، فقال عن بعضها: "له (التفسير الكبير) في عشرة أسفار، غاية في التحقيق، وله (مفردات القرآن) لا نظير له في معناها"[3].
- القاضي طاشكبرى زاده (ت 968هـ): قال بعدَ أن ذكَر بعض مصنّفات الراغب: "والكلّ بالغٌ نهاية الحسْن، بحيث لا يمكن لمادحها قضاء حقّها"[4].
- طاهر الجزائري (ت 1338هـ): حين عمل على طبع كتاب "تفصيل النشأتين" للراغب الأصفهاني، قدّم له بترجمة جمعَها من متفرّقات ما كتبَه حاجي خليفة في "كشف الظنون"، ثم أعقبها بقوله: "وبالجملة فإن الإمام الراغب ممن أجمعت على فضله العلماء الأعلام على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم"[5].

---

(1) الصفدي: الوافي بالوفيات. مرجع سابق. (13/29).

(2) الزركشي، بدر الدين محمد (1957): البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1. (1/291).

(3) الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. مرجع سابق. (ص122).

(4) يُنظر: طاشكبرى زاده: مفتاح السعادة. مرجع سابق. (2/70).

(5) الراغب الأصفهاني (1901): تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين. تحقيق طاهر الجزائري، بيروت. (ص2).

المبحث الرابع:
مصنّفات الراغب الأصفهاني

كان الراغب الأصفهاني ممن انقطع للعلم -كما تقدّم ذكره-، وإن من جملة الانشغال بالعلم أن يشتغل بالتصنيف، فامتازت مصنّفاته بالغزارة العلمية، واللفتات اللغوية والبلاغية، والاستشهادات المناسِبة، والعرْض الحسَن، والسبْك المُحْكَم.

وقد سبق بيان مكانة هذه المصنّفات عند أهل العلم، فلا عجب إذا جاء العصر الحديث، عصر الطباعة والتحقيق، فعني أهله بتراث هذا العالِم، وصيّروه مادّة لدراساتهم وأبحاثهم.

ولقد تنوّعت الفنون التي طرَقها الراغب في مؤلّفاته؛ فمنها ما هو في حقل اللغة والأدب، ومنها ما هو في التفسير، ومنها ما هو في الفقه، ومنها ما هو في الحكمة والعقائد والأخلاق والزهد، وغير ذلك، مما سيتبيّن تاليًا في هذا العرض الموجَز، الذي حرص فيه الباحث على الاقتصار على الكتب الثابتة النسبة إليه، وتحقيق القول في عدد من عناوينها، باستثناء كتابه "أفانين البلاغة" لأنه موضوع هذه الدراسة، ومادة هذا التحقيق.

أولًا: الآثار المطبوعة:

1. آداب مخالطة الناس: طبع مع عدة رسائل للراغب، عن دار أروقة للدراسات والنشر، بعمّان، سنة 2013، بطبعته الثانية. وموضوع هذه الرسالة في مسائل المخالطة والاعتزال، والمحبة والأصحاب وآداب الصداقة. ولعله نفسه الذي سمّاه الحكيمُ البيهقي: "كلمات الصحابة"[1].
2. الاعتقادات، أو كتاب في الاعتقاد: طبع بتحقيق شمران العجلي، على ثلاث نسخ خطيّة، صدر عن مؤسسة الأشراف، ببيروت، سنة 1988. وكان قد حُقق في رسالة ماجستير مقدّمة إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة، من قِبل الباحث أختر جمال لقمان، سنة 1982. ويقول أحد الدارسين[2] إن هذا الكتاب هو نفسه كتاب "تحقيق البيان في تأويل القرآن" للراغب، مستدلًا أنه قارن بينه وبين النسخة المخطوطة التي عليها هذا العنوان، فوجدهما متطابقين، ولكن يَرِد على ذلك إشكال، وهو أن يكون العنوان قد وُضِع على هذه النسخة خطأً، ولا سيما أنه غير دالّ على المضمون، ولذلك لا بد من تأمّل كلام الراغب في كتابه "الذريعة" الذي قال فيه:

---

(1) البيهقي، ظهير الدين: تاريخ حكماء الإسلام. مرجع سابق. (ص112).

(2) الساريسي: الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب. مرجع سابق. (ص51).

"كنتُ قد أشرتُ في ما أمليته من كتاب (تحقيق البيان في تأويل القرآن) إلى الفرق بين أحكام الشريعة ومكارمها"[1]، وهذا النصّ حداني إلى مطالعة كتاب "الاعتقاد" لعلي أظفر فيه بشيء عن الموضوع الذي أشار إليه الراغب، فلم أجد؛ وعليه يبقى الاحتمال الأقوى أن يكونا كتابَين مختلفَين، والله أعلم.

يُذكَر أنّ بعضهم نسبَ إليه كتاب "الإيمان والكفر"[2]، وغالِب الظنّ أنه فصلٌ كبير مستلٌّ من كتاب "الاعتقاد"، وهو الفصل الثامن منه، وهو جدير بالإفراد لما حواه من تفصيل دقيق وشرح مفيد.

3. تفسير الراغب الأصفهاني: وقد تناولّه عدد من الباحثين بالدراسة والتحقيق، وصدَرت منه خمسة أجزاء اشتملت على مقدّمة في أصول التفسير، وتفسيره من الفاتحة إلى آخر المائدة. وقد رجّح الدارسون أنه من المصنّفات التي لم يكملها الراغب الأصفهاني[3].
4. تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين: طبع عدة طبعات، آخرها بتحقيق عبد المجيد النجار، عن دار الغرب الإسلامي، ببيروت، سنة 1988.
5. خلاصة إصلاح المنطق: وقد هذَّب فيه الراغبُ كتابَ "إصلاح المنطق" لابن السكّيت (ت 224هـ)، ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (9800)، وقد ذُكِرَ أنّ الباحث فوزي مسعود تناولّه بالدراسة والنشر، وطبع في الرياض سنة 1991[4]، فربما يكون قد حَقّق الكتاب مع الدراسة التي قدَّمَها؛ ولكني لم أتمكن من الوصول إليه للتأكد من صحة المعلومة، ولا سيما أنّ النقل عن "موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين" يستوجب التثبُّت، فهي محشوة بالأغاليط، مِن ذلك أنهم ذكروا في الموضِع نفسه أنّ هذا الكتاب منه نسخة خطية ضمن مجموعة رسائل للراغب الأصفهاني في مكتبة السليمانية، بإستانبول، برقم (3654)؛

---

(1) الراغب الأصفهاني: الذريعة إلى مكارم الشريعة. مرجع سابق. (ص59).

(2) الخوانساري: روضات الجنات. مرجع سابق. (198/3).

(3) الراغب الأصفهاني (1999): تفسير الراغب الأصفهاني (المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة)، تحقيق محمد بسيوني، جامعة طنطا، مصر، ط1. و(2003): تفسير الراغب الأصفهاني (من أول آل عمران إلى آية 113 من النساء)، تحقيق عادل الشدي، مدار الوطن، السعودية، ط1. و(2001): تفسير الراغب الأصفهاني (من آية 114 من النساء غلى آخر المائدة)، تحقيق هند سردار، جامعة أم القرى، مكة، ط1.

(4) نقلًا عن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2006): موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين. دار الجيل، بيروت، ط1. (122/10).

وهذا المجموع هو الذي حققه عمر الساريسي[1] وليس فيه هذا الكتاب.

6. الذريعة إلى مكارم الشريعة، أو أخلاق الراغب: وقد أشار إليه الراغب في مقدمة كتابه "مفردات غريب القرآن"[2] بعنوان "الذريعة". وطُبع بهذا الاسم عدة طبعات، آخرها بتحقيق أبي اليزيد العجمي، عن دار الصحوة، بالقاهرة، سنة 1988.

ويُعرف هذا الكتاب أيضًا باسم "أخلاق الراغب"، وربما يعود السبب في ذلك إلى أنّ النسخة الفارسية منه تحمل هذا العنوان، واشتهرت بين أهل ذلك اللسان انتشارًا واسعًا، وفضّلوه على كتاب "أخلاق الناصري" المشهور عندهم، وقد ذكر ذلك الخوانساري، قائلًا: "وكتاب (الذريعة) في علوم الأخلاق والمواعظ الحسنة والآداب بالفارسية، على طريقة (الآخلاق الناصري) وأحسن منه، ويذكر فيه أيضًا حكايات من كليلة ودمنة"[3].

7. ذِكْر الواحد الأحد: طبع ضمن عدة رسائل للراغب، أوّلها "آداب مخالطة الناس"، عن دار أروقة للدراسات والنشر، بعمّان، سنة 2013، طبعة ثانية. وموضوعها في شرح هذه الاسمين من أسماء الله الحسنى.

8. فضيلة الإنسان بالعلوم: طبع ضمن عدة رسائل للراغب، أوّلها "آداب مخالطة الناس"، عن دار أروقة للدراسات والنشر، بعمّان، سنة 2013، طبعة ثانية.

9. مجمع البلاغة، أو جماع البلاغة: طبع بتحقيق عمر الساريسي، عن مكتبة الأقصى، بعمّان، سنة 1987، وهو شبيه بـ"محاضرات الأدباء"، لكن الراغب جعله بمستوى أعلى منه كما صرّح في مقدّمته.

10. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: وهو من الشهرة بمكان، حتى كان الناس يتهادونه لنفاسته، فقد ذكر ابن أبي أصيبعة (ت 668هـ)[4] أنّ أمين الدولة ابن التلميذ (ت 560هـ) أهدى كتاب "المحاضرات" إلى الوزير ابن صدقة (ت 529هـ)، وكتبَ معه:

لمّا تعذّر أن أكون ملازمًا   لجناب مولانا الوزير الصاحبِ
ورغبت في ذكري بحضرة مجدهِ   أذكرته بـ"محاضرات" الراغبِ

---

(1) يُنظر: الراغب الأصفهاني: أدب الاختلاط بالناس ورسائل أخرى. مرجع سابق. (ص7-8).

(2) الراغب الأصفهاني (1982): مفردات غريب القرآن. تحقيق صفوان عدنان. دار القلم، بيروت، ط1. (ص54).

(3) الخوانساري: روضات الجنات. مرجع سابق. (198/3).

(4) ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم (1968): عيون الأنباء في طبقات الأطباء. تحقيق نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت. (ص369).

وقد طُبع الكتاب طبعات عديدة، وبعضهم عمل على تهذيبه واختصاره، ولكن طبعاته حتى الساعة دون المستوى المأمول من حيث التحقيق. وربما كان من أفضلها تحقيق عمر الطباع، الصادر عن دار القلم، ببيروت، سنة 1999.

11. مراتب العلوم: طبع ضمن عدة رسائل للراغب، أوّلها "آداب مخالطة الناس"، عن دار أروقة للدراسات والنشر، بعمّان، سنة 2013، طبعة ثانية.

12. مفردات غريب القرآن: وهو من أشهَر كتبه، وله نُسَخ خطية كثيرة، منها نسختان كُتِبَتا في زمنه، وهما بهذا العنوان المذكور، ولكن بعض الطبعات الحديثة جعلت العنوان: "مفردات ألفاظ القرآن" وهو الذي بتحقيق صفوان عدنان داوودي، مع أنه نفسه في طبعات سابقة أسماه "المفردات في غريب القرآن"، وكذلك ظلَّ اسمه داخل الكتاب، وقد صدرت طبعته الخامسة عام 2009، عن دار القلم، ببيروت.

ثانيًا: الآثار المخطوطة:

13. تحقيق البيان في تأويل القرآن: وقد تقدَّم القول بأن الراغب كان قد ذكره في مقدمة كتابه "الذريعة"، وأشار بروكلمان إلى وجود نسخته في مكتبة العتبات الرضوية، بمشهد، برقم (56)[1]. وهذه غير النسخة المخطوطة التي قيل إنها تطابق كتاب "الاعتقاد".

ثالثًا: الآثار المفقودة:

14. أصول الاشتقاق: ذكره الراغب في كتابه "مفردات غريب القرآن"[2].

15. الرسالة المنبهة على فوائد القرآن: ذكرَها الراغب في مقدمة كتابه "مفردات غريب القرآن"[3].

16. شرح حديث «ستفترق أمتي»: وموضوعه الجمع بين روايتين، الأولى: «كلها في النار إلا واحدة»، والثانية: «كلها في الجنة إلا واحدة». وقد ذكره الراغب في كتابه "الذريعة"[4].

17. شرف التصوف: ذكرَه الراغب في "تفسيره" عند تفسير الآية (37) من سورة البقرة[5].

---

(1) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي. مرجع سابق. (211/5).

(2) الراغب الأصفهاني: مفردات غريب القرآن. مرجع سابق. (ص118).

(3) الراغب الأصفهاني: مفردات غريب القرآن. مرجع سابق. (ص53).

(4) الراغب الأصفهاني: الذريعة إلى مكارم الشريعة. مرجع سابق. (ص191).

(5) الراغب الأصفهاني (1999): تفسير الراغب الأصفهاني (المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة). تحقيق محمد بسيوني، جامعة طنطا، مصر، ط1. (ص169، 185).

18. عيون الأشعار: وقد ذكرَه الراغب في مقدمة كتابه "محاضرات الأدباء"[1]، كما ذكره ياقوت الحموي -أيضًا-، وسمّاه "أحداق عيون الأشعار"[2].
19. مناسبات الألفاظ: ذكرَه الراغب في مقدمة كتابه "مفردات غريب القرآن"[3].
20. نكت الأخبار: وقد ذكرَه الراغب في مقدمة كتابه "محاضرات الأدباء" مع ذكره كتاب "عيون الأشعار"[4].

يُشار إلى أنّ الراغب الأصفهاني كان قد ذكَر لنفسِه كتابًا بعنوان "الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد" وأنه سوف يؤلفه بعْد كتاب المفردات[5]. ولا يُعلَم إن كان قد أنجز ما وعد أم أنه لم يتمكّن من ذلك.

فهذه هي مؤلفات الراغب، ولعل المستقبل يكشف عن المفقود منها، بل ربما يكشف عن كتب أخرى للراغب.

---

(1) الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء. مرجع سابق. (13/1).

(2) الحموي: معجم الأدباء. مرجع سابق. (1156/3).

(3) الراغب الأصفهاني: مفردات غريب القرآن. مرجع سابق. (ص55).

(4) الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء. مرجع سابق. (13/1).

(5) الراغب الأصفهاني: مفردات غريب القرآن. مرجع سابق. (ص55).

الفصل الثاني:
دراسة في كتاب "أفانين البلاغة"

تمهيد

لقد تَبيّن من خلال الفصل الأول أن عصر الراغب هو النصف الثاني من القرن الرابع، فهو إذن ينتمي إلى الحقبة التي استقل فيها علم البلاغة، وصار فنًّا يتخصص فيه المختصّون، ويُعزى إليهم ويُعزَون إليه، وإن لم تتحدد بعدُ أقسامه الثلاثة الرئيسة.

وعلى الرغم من استقلاله إلا أنه ما زال فتيًا، والمصنّفات فيه قليلة كما أشار إلى ذلك أبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)[1].

وفن البلاغة، كان قد مرّ بأطوار، أوّلها الطور الذي برز فيه الجاحظ (ت 255هـ)، وكان المصطلح الشائع لهذا الفن في ذلك الحين: "البيان"، فقد ألف الجاحظ فيهِ كتابَه "البيان والتبيُّن"، "إلا أنّ الإبانة عن حدود البلاغة وأقسام البيان والفصاحة مبثوثةٌ في تضاعيفه ومنتشرة في أثنائه؛ فهي ضالّة بين الأمثلة، لا توجد إلا بالتأمّل الطويل والتصفُّح الكثير"[2].

ثم جاء الطور الثاني، الذي أبدعَه عبد الله بن المعتز (ت 296هـ)، الخليفة العباسي الأديب الشاعر، فصنَّفَ كتابه "البديع"، وصرّح في مقدّمته أن الناس في عصره أطلقوا هذا المصطلح للدلالة على علم البلاغة بشكل عام[3]، وقد أوضَحَ ابن المعتز في كتابه الغرض الذي من أجله وضع هذا الكتاب، فقال: "وإنما غرضنا في هذا الكتاب تعريف الناس أنّ المحْدَثين لم يسبقوا المتقدّمين إلى شيء من أبواب البديع"[4]، ويظهر من ذلك أنه أراد بيان أن العرب القدماء لا يجهلون شيئًا من أبواب البلاغة، وأن غاية عمل المحْدَثين أنهم وصَفُوا وقعّدوا واصطلحوا وشرحوا، كما الشأن في سائر علوم اللغة.

---

(1) يُنظَر: العسكري، أبو هلال (1998): الصناعتين الكتابة والشعر. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت. (ص4).

(2) المرجع السابق. (ص5).

(3) ابن المعتز، عبد الله بن محمد العباسي (1990): البديع. تحقيق محمد خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1. (ص73).

(4) المرجع السابق. (ص75).

أما الطور الثالث، فهو الذي حاول فيه ابن طباطبا العلوي (ت 322هـ) وقدامة بن جعفر (ت 337هـ) أن يجدّدا ويَفْتَنّا، بما أوتيا من علم في المنطق والفلسفة أعمَلا أدواتهما في أبواب علم البلاغة والنقد الأدبي، وكان الجانب الفلسفي المنطقي عند قدامة أظهَر مما عند ابن طباطبا.

فأما كتاب ابن طباطبا في هذا الشأن فهو كتاب "عيار الشعر"، الذي تناول فيه تحديد مفهوم الشعر وبيان شرائطه وضوابطه، وأسهب في ذلك. ثم تكلّم عن نقد الشعر ومعرفة جيّدِهِ من رديئه من خلال الأساليب البلاغية.

وأما قدامة فقد وضعَ كتابه "نقد الشعر"، وصرّح أنه لم يَسبقه إلى الكلام عن الشعر من هذه الجهة أحد[1]، يعني من جهة بيان رديئه من جيّده، وربما كان سبب قوله هذا أنه ألّفه في زمن مقارب لتأليف ابن طباطبا، فلم يطلع أحدهما على عمل الآخر، وقد صدَق قدامة حيثُ أراد أنه لم يَضَع السابقون تصنيفًا مفرَدًا في هذا الجانب يحتوي قواعد يرجع إليها الدارس. وإلا فإن الجاحظ وابن المعتز وغيرهما قد تطرقوا إلى ذلك كثيرًا، لكن لا على جهة الإفراد والتخصيص.

وعلى الرغم من أن كتابَي قدامة وابن طباطبا ضيّقا الإطار، إلا أنهما من مصادر علم البلاغة، اتكأ عليهما مَن جاء بعدهما.

ثم ظهرت بعضُ الأعمال المختصة بنقد شعراء معيّنين، والهدف منها الانطلاق من نماذج معيّنة لإبراز قواعد نقدية وبلاغية صالحة للتعميم والقياس. فمن هذه المؤلّفات مثلًا: كتاب "الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري" لأبي القاسم الآمدي (ت 370هـ)، وكتاب "الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء" لأبي عبد الله المرزباني (ت 384هـ)، وكتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه" للقاضي الجرجاني (ت 392هـ).

ومما يجدر ذكره في موضوع تطور مراحل علم البلاغة: أنه قد برزت في هذه الأثناء -في القرْن الرابع وما قارَبَه- مرحلة الاهتمام البلاغي من جهة إبراز إعجاز القرآن الكريم؛ فكان مِن أبْرزِ الذين عنوا بهذه الناحية[2]:

- محمد الواسطي (ت 306هـ)، الذي ألف كتاب "إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه".
- أبو الحسن الرماني (ت 386هـ)، صاحب رسالة "النكت في إعجاز القرآن".
- أبو سليمان الخطابي (ت 388هـ)، مؤلف رسالة "بيان إعجاز القرآن".

---

(1) قدامة بن جعفر، أبو الفرج (1885): نقد الشعر. مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1. (ص2).

(2) يُنظر: الرافعي، مصطفى صادق (ت 1356هـ) (2005): إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. دار الكتاب العربي، بيروت، ط8. (ص106).

- أبو بكر الباقلاني (ت 403هـ)، الذي ألف كتاب "إعجاز القرآن".
- القاضي عبد الجبار الأسدآبادي (ت 415هـ)، الذي خصَّصَ الجزء السادس عشر من كتابه "المغني في أبواب التوحيد والعدل" للحديث عن إعجاز القرآن.
- ثم يأتي القرن الخامس وفيه يتوّج هذا الجهد بما أبدعه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز" الذي ألفه بعد كتابه الذائع: "أسرار البلاغة".

كلُّ ما سبق ذكره من جهود لم يكن فيها تحديد واضح لأقسام البلاغة، بل لم تكن البلاغة منفصلة عن النقد الأدبي، وكيف لها أن تنفصل عنه وكلاهما يدور في فلك واحد، فيسعى إلى أن يتحقق في العبارة الأدبية: الصدق، والقوة، والجمال.

المبحث الأول:

بين الراغب الأصفهاني وأبي هلال العسكري

في ظلّ ما سبق ذكره في التمهيد: ظهَر كتابان عُنِيا بفن البلاغة عِناية خالصة، ونَصَّ كلاهما على كونه علمًا مفردًا، والحاجة إليه ماسّة.. وهذان الكتابان هما: "كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر" لأبي هلال العسكري، وكتاب "أفانين البلاغة" للراغب الصفهاني.

وقد ذاع صيت الأول بين الناس، وبه تحصّلت الشهرة لأبي هلال العسكري، وإلا فإنّ أخبار سيرته شحيحة، ولكنه لا يبلغ مبلغ حال الراغب الأصفهاني، فإنّ شهرة شيخه وخاله أبي أحمد العسكري جعلته أقرب منالًا من الراغب في تلمّس أخباره، كما أنّه ممن ينتهج منهجًا يختلف عن الراغب في تصانيفه، بحيث يتمكن القرّاء من معرفة أخباره، ولا سيما وأنّ له ديوانًا شعريًا كبيرًا، ولعل مما ساعد في انتشار خبره أنه ممن رحَل وتنقل بين البلدان[1].

أما كتاب الراغب الأصفهاني فقد كان خامل الذكر كحال صاحبه، ولعله حين عُرِفَ في وقتٍ لاحق، كانت قد أغنت عنه بعض الكتب الأخرى، ولا سيما ما أبدعه عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس، ثم السكاكي (ت 626هـ) وما أبدعه في أواخر القرن السادس، حيث تحددت على يده أقسام البلاغة: المعاني والبيان والمحسّنات البديعية.

فما الفرق يا ترى بين كتاب أبي هلال وكتاب الراغب؟ واللذَين من المرجّح أنهما صدَرا في وقت متقارب، ولكن يُحتَمَل أن يكون الراغب قد اطلع على كتاب أبي هلال، وليس ذلِكَ مؤكَدًا، لأن كليهما قد نهل من الكتب السابقة، ثم أبدع كل واحد منهما في طريقة تصنيفه وبثّ آرائه.

ولكن الباحث يلمس فرقًا بينهما من حيث الاعتراف بفضل السابقين، فأما أبو هلال فقال: "لما رأيتُ تخليط هؤلاء الأعلام فيما راموه من اختيار الكلام، ووقفتُ على موقع هذا العلم من الفضل، ومكانه من الشرف والنّبل، ووجدتُ الحاجة إليه ماسة، والكتب المصنّفة فيه قليلة، وكان أكبرها وأشهرها كتاب (البيان والتبيين)... فرأيتُ أن أعمل كتابي هذا مشتملًا على جميع ما يُحتاج إليه في صنعة الكلام: نثره ونظمه"[2]؛ فهو لم يكد يعترف بالفضل لأحد ممن تقدم سوى الجاحظ، على الرغم أنه كان ينقل ويعتمد على كثير من الكتب المذكورة في مفتتح هذا الفصل.

وأما الراغب الأصفهاني، فقد قال في مقدمة كتابه هذا: "وقد أنهجتُ فيما أمليتُ طرُقَ فنون

---

(1) يُنظَر: الحموي: معجم الأدباء. مرجع سابق. (918/2).

(2) يُنظَر: العسكري، أبو هلال: الصناعتين. مرجع سابق. (ص4-5).

البديع من النظم والنثر، سالكًا فيه طريق مَن تقدّم، وموضحًا من كلامهم ما أُبهم، ومفصِّلًا ما أُجمِل، ومبيِّنًا ما أُهمِل"، على الرغم من أنّ المطالِع كتابَه يعلم أنّ اتباعَه طريقَ مَن تقدَّم لم يكن حذو القذة بالقذة، وإنما هو اعترافٌ بالفضل، وحِسٌّ بالأمانة العلمية مفعم.

أما من حيث الموضوعات، فقد التقى الكتابان في كثير منها، إلا أن تفريعات أبي هلال وتقسيماته كانت أكثر مما وقع عند الراغب، مع أنّ كليهما كان على مستوى من الشمول والإلمام بموضوعات علم البلاغة.

وتميُّز الراغب في اعتدال تقسيماته، يعود إلى طبيعة تفكيره، فلم يغب عن باله أنّ كثرة التقسيمات تُشغِل عن جَوهَر العلم.

والحديث عن قلة التقسيمات وكثرتها لا يشمل القول في قضية الاختصار، فكتاب الراغب بلا ريب يهدف إلى الاختصار مع الشمول، فقد التزم فعْل ما قرّره في مقدّمته، وكان من مظاهر ذلك الاختصار الاكتفاء من الأمثلة بما يوصل الفكرة، بخلاف أبي هلال الذي كان يُسهب التمثيل ويستطرد في حشد الشواهد حتى ليكاد يكون كتابه كتاب مختارات أدبية.

ومن جهة أخرى فإنّ أبا هلال رجل صناعة، وهو صريح في ذلك منذ بوابة كتابه (العنوان)، حتى تفاصيل مسائله، التي نراه فيها أحيانًا يشيد بجوانب صناعية بحتة في الكلام شعرًا أو نثرًا، بعيدًا عن ملامستها الذوق وبعيدًا عن مدى شاعريتها.

بينما الراغب الأصفهاني حينما كانت تسنح له الفرصة فإنّه ينبّه إلى أهمية الذوق، والاستحسان والاستقباح العقلي، بعيدًا عن "الآليّة" إن صحّ التعبير؛ وذلك ليوجِّه المتعلّم إلى الذي ينفعُه على وجه الحقيقة، لا أن يوطّن نفسه على التصنّع بركوب آلات البديع دون أن يكون لها مسوّغ حسَن، ومعنى يَصلُح به.

المبحث الثاني:
منهج الراغب الأصفهاني وأسلوبه

لقد كاد المبحث السابق أن يجرّ الحديث إلى بيان المنهج حتى يستوفيه، فكان لا بد من قرار الخروج منه، والشروع في المقصود من الكلام عن منهج الراغب في أفانينه مستقلًا.

لقد أوضحَ الراغبُ أن كتابه هذا جاء استجابة لطلب طالبٍ أن يملي له ما يكون أنموذجًا يقيس عليه معرفة صحيح الشعر من سقيمه، ومختاره من متروكه؛ فكان أن أملى ما يعطي الطالب آلات ترشده في إبداعه الأدبي، أو في نقده أدبَ غيره.

ورأى الراغب أن يضمِّن مقدّمة كتابه ما يدلل على أهمية تحصيل آلات النقد.

ثم قال في آخرها ما يجلي حقيقة منهجه في كتابه: "وقد أنهجتُ فيما أمليتُ طرُقَ فنون البديع من النظم والنثر، سالكًا فيه طريق مَن تقدّم، وموضحًا من كلامهم ما أُبهم، ومفصّلًا ما أُجمِل، ومبيّنًا ما أُهمِل، غير خارجٍ عن طريق الاختصار".

فهو يصرّح بما معناه أن الطريق إلى معرفة النقد لا بد أن تكون من خلال معرفة فنون البديع (أفانين البلاغة).

وأن هذه الأفانين لا تختص بالشعر وحده، وإن كان هو الأشهَر بلاغةً والأكثر اهتمامًا به -عند العرب الأقدَمين- مِن الكلام المنثور؛ فالراغب هنا ينصّ على عنايته بنقد النثر -أيضًا- وبيان أفانين بلاغته، بموازاة الشعر جنبًا إلى جنب.

نعم، لقد كان للشواهدِ الشعرية في كتابه النصيب الأوفر، ولكنه لم يهمل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والأمثال الحكمية.

وأما قوله "سالكًا طريق مَن تقدّم" فهي إشارة إلى مجمل موارده، وأنه لم يبتدع الكلام عن هذه الأفانين من عنده؛ إلا أنه يؤكد أنّ عمله لم يقتصر على الجمع والضم والنقل، بل كان مشتملًا على ثلاثة مسالك رئيسة:

فالأول: إيضاح الكلام المبهم، وهو ما يسمى الشرح والتفسير.

والثاني: تفصيل المجمَل، وهو أخصُّ من مسلك الإيضاح، لكونه يتعلق بالعبارات التي تحمل معانيَ مفهومة، لكنها قد تُفهم في غير سياقها، وتُحمل على غير وجهها.

والثالث: بيان المهمَل، وهو أن يكون في الموضوع شيء محذوف أو متروك، فيعمد المصنِّف إلى ذِكْره وإبانته والكشف عنه.

ثم يؤكّد قائلًا: "غير خارج عن طريق الاختصار"، والمراد به مجمل الاختصار، فلا يُناقضه

إن أسهب في الكلام عن مسألةٍ ما قد يتطلب الأمر الإسهاب فيها، وهو البلاغي المدرك أفانين ما أودعه كتابَه؛ فقد قال في أوائل الباب الثالث من كتابه: "وقد يطول الكلام للبيان، ومع ذلك هو في غاية الاختصار، وذلك إذا كان ما يقصده من الخبر لا يمكن إيراده بأقل من تلك العبارة".

هذا هو منهج الراغب وأسلوبه الذي نصّ عليه في كتابه. وتُضاف إلى ذلك أمور لم ينصّ عليها، ولكنها تُلمَس من خلال تأمّل كتابه؛ فقد اعتمد أيضًا التعبير السهل، وهي سهولة لا يقدر عليها إلا بليغ، فهي من نوع السهل الممتنع، ويتبيَّن أمرُ هذه السهولة بالاطلاع على بعض رسائل الراغب الأخرى ذات اللغة العالية، والفكرة الدقيقة التي تُجهد القارئ حتى يدركها بمشقة.

ويُلاحَظ أن أسلوبه لم يعتمد المحسنات البديعية في التعبير، وهو الذي كان شائعًا في أسلوب أهل عصره حدّ السماجة عند بعضهم، فلم يتورّط فيه بل اعتدل، فبدرت منه عبارات معدودةٌ فيها تحسين، تصرخ بعفويتها بما لا يساور الشكُّ أحدًا فيظنها متكلّفة؛ من مثل قوله في الباب التاسع عشر: "فللموزون من الكلام قبْل تفهُّم المعنى، وقبْل عرفان المغزى: إيقاعٌ يُطرب النفْس، وينبّه الحسّ، بالغناء المطرب الذي يهتز سامعه لطيب لحنه، وإن لم يكن عارفًا بما في ضمنه"، وقوله بعده: "وكثير من الأبيات تراه رائقًا إذا قرع السمع، فإذا وزنته بالمعيار، لم يكن من المختار".

ومما يُلاحَظ -أيضًا- حسنُ تقسيمه وذكاؤه فيه، مع إدراكٍ ووعيٍ لما يقسّمه وإن تشعّب به الأمر؛ ولا مجال لضرب الأمثلة عليه لأن الكتاب كله يمثّل هذه الظاهرة.

المبحث الثالث:

الموضوعات التي تناولَها الكتاب

بعْدَ أن افتتح المؤلف كتابه بمقدّمته التي أوضَحَ فيها دافعه إلى التأليف، ومنهجه الذي سار عليه، وأهمية عمله: أفردَ فصلًا لذكر تراجم أبواب كتابه وفصوله على سبيل الإجمال، وهو تقسيم لم يخالفه في تضاعيف كتابه، إلا أنه قد فاته ذكر ثلاثة موضوعات، كان قد تناولَها في تضاعيف كتابه، ولم يذكرها في مسرد تراجمه.

ويمكن إيضاح موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

الباب الأول: في أقسام الكلام، وقد تناوله من ناحية البلاغة والفصاحة، لا من الناحية النحوية أو الفلسفية؛ فذكر أن الكلام يُقسم إلى مهمل ومستعمَل، واستبعدَ الكلام على المهمل لعدم الحاجة إليه. ثم تكلم عن المستعمل وأقسامه.

الباب الثاني: تناول فيه موضوع الحقيقة والمجاز، وهو من أبرز موضوعات علم البيان. فعملَ على تعريف كل مصطلح منهما، مع بيان الأمثلة الموضحة. وتحدث عن طرائق المجاز، وأجاب على اعتراض بعض من أنكر بعض طرائق المجاز.

الباب الثالث: وهو باب جمع فيه ما أسماه "أجناس البلاغة"، وجملتها أنها على ثلاثة أنواع: (إيجاز، ومساواة، وإطناب)، وهو بذلك يتطرق إلى موضوعات من علم المعاني. ولكنه أدرج تحت هذه الأنواع موضوعات من علم البيان.

فجعل تحت قسم الإيجاز: التلويح، والتشبيه، والاستعارة. وعرّف بكل نوع وأبان عن أقسامه، وأطال في الكلام عن التشبيه والاستعارة، لكثرة ما يندرج تحتهما من أقسام، ولتنوّع جهات التقسيم فيها.

ثم تكلم عن المساواة، فعرّفها ومثّل لها، ولكنه جعلها ضمن أقسام الاستعارة.

ثم بعد ذلك تكلم عن البسط معرّفًا به، وذاكرًا أقسامه، ولم يخلطه بموضوعات علم البيان، فقد تكلم عن: التكميل، والتبليغ، والتذييل، والاستعانة، والتأكيد، والتكرير.

ثم ختم الباب بفصلٍ مناسبٍ لموضعَي التأكيد والتكرير، وهو الكلام عن الزيادة في الأسماء والحروف، وبيان القول الراجح في ذلك.

الباب الرابع: تناول موضوع الحذف، وهو من موضوعات علم المعاني، ويُبحث غالبًا في باب الإيجاز، ويبدو أن أهميته عند الراغب الأصفهاني تجعله بابًا مستقلًا لا تابعًا.

الباب الخامس: تناول فيه موضع الجناس وأنواعه. وهو وما يليه من الأبواب إلى الباب الثامن عشر جلها من موضوعات علم المحسنات البديعية.

الباب السادس: في التصحيف، وهو نوع مما يسمى الجناس الناقص، إلا أنه رأى إفراده عن الجناس لاختلافه في جوهر التعريف، وإن كان يقترب من الجناس في حقيقة أمره؛ فالجناس عنده ائتلاف اللفظ شكلًا ونطقًا، والتصحيف فيه ائتلاف الشكل فحسب، حيث يقع الاختلاف في النقط.

وبعد ذلك تكلم عن المضارعة، ولعلها باب مستقل كما يوحي تصرّفه في سياق الكلام عنه، لكنه لم يذكره في مسرد تراجم الأبواب. والمضارعة هي -أيضًا- نوع مما يسمى الجناس الناقص، فلا يكون بين اللفظين ائتلاف، وإنّما تقارُب.

الباب السابع: أفرده للكلام عن الطباق، فعرّف به، وذكر أقسامه، ونبّه على الفرق بينه وبين الجناس.

الباب الثامن: تناول فيه موضوع المقابلة، وهي مقابلة المعاني بأمثالها اتفاقًا أو اختلافًا.

الباب التاسع: تحدَّث فيه عن التدارك، ويسميه بعضهم: الرجوع، وهو إثبات ما نفي أو نفي ما أثبت. ثم تطرق إلى ذِكر أقسامه.

الباب العاشر: عن الجمع بين النقيضين. وهو بابٌ يمكن أن يُصنَّف مع أبواب النقد، مع أن فيه ما يتعلق ببعض موضوعات المحسنات البديعية.

وبعدَ الباب العاشر تكلم عن موضوعَين غير مبوَّبَين، حيث يبدو أنهما بابان مستقلان ذهل عن استدراكهما المؤلّف في مسرد تراجم الأبواب، وهما: التصدير وهو رد العجز إلى الصدر، والتتبيع وهو الاستغناء عن لفظٍ بآخر هو تابع له في المعنى، وهذا الباب يتجاذبه علم البيان وعلم المحسنات اللفظية.

الباب الحادي عشر: عن التبيين، وهو بابٌ يتداخل بين أن يكون من موضوعات علم البيان وعلم المحسنات البديعية.

الباب الثاني عشر: عن التقسيم، وهو في طرائق التعداد وذكر الأقسام والوجوه على نحو يشعر بالبلاغة لا التكلف.

الباب الثالث عشر: عن الإيغال، وهو تجاوز الحد في الوصف، ثم ذكَر المصنِّف اختلاف البلاغيين في أمره استحسانًا واستقباحًا، وأبان عن وجه الصواب عنده.

الباب الرابع عشر: عن الالتفات، الذي هو الانتقال في الكلام من الإخبار إلى الخطاب، أو العكس.

الباب الخامس عشر: الترصيع، ويعني به المقاربة بين الكلام، ومساواة أجزائه، ليكون على وزنٍ موحَّد.

الباب السادس عشر: عن التصريع، وهو خاص بالشعر، والمقصود به جعْل العَروض مقفى تقفية الضرْب.

الباب السابع عشر: الاستطراد، وهو الأخذ في معنى يُتوصل به إلى معنى آخر متصل به، ويُستعمَل في الانتقال من موضوع إلى موضوع، كأن ينتقل من النسيب إلى المديح.

وقد أتبعَ المصنّفُ هذا الباب بفصل يتكلم فيه عما يُستحسَن عقلًا ويُستقبَح. ولعله شعر بضرورة هذا الفصل بعد أن أنهى الكلام عن أبواب المحسنات البديعية، ليوجّه المتعلم إلى ما ينفعه على وجه الحقيقة، لا أن يوطّن نفسه على التصنّع.

أما الأبواب الأربعة الأخيرة، فكانت مخصصة لأبواب النقد الأدبي، فقد تناول في الباب الثامن عشر: قضية النظْم، وفي الباب التاسع عشر: الوزن، وفي الباب العشرين: نقد الشعر واختلاف النقاد في أمره، وفي الباب الحادي والعشرين: تكلم على أنواع السرقات، ورجّح فيه أنّ أغلب ما يقال في ذلك ليس من باب السرقات.

ومن خلال هذا العرض المقتضب لموضوعات الكتاب يتبيّن أن الراغب الأصفهاني قد أتى على جملة موضوعات البلاغة والنقد، بتفريعاتها، ولكنه اختصر وأوجَز، ولم يكثر من التقسيمات حين لا يقتضي ذلك.

ولكن قد يُستشكَل إفراده بعض الأبواب التي ربما من حقها الدمج، ولعل هذه القضية تحتاج من القارئ إلى مزيدِ تأملٍ يكشف عن سر صنيعه.

المبحث الرابع:
مصادره وموارده

اختلفت موارد الراغب الأصفهاني في كتابه هذا بين مصرَّح به، ومُشار إليه، ومبهَم يُعرَف من خلال التتبع والتخريج.

- فأما الموارد التي صرّح بها؛ فهي:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ): فقد صرح بالنقل عنه في موضع واحد، وهو في أول الباب السابع، حيث قال: "مطابقة اللفظ بما يضاده عند الخليل"، وهو يشير بذلك إلى ما ذكره في "معجم العين"[(1)].

- الجاحظ: فقد صرح بالنقل عنه في موضع واحد أيضًا، فقال في الباب العشرين: "والجاحظ وكثير من الكُتّاب على أن..."، وهو يشير بذلك إلى ما جاء في كتابه: "البيان والتبيّن"[(2)].

- ابن المعتز: وقد صرّح بالنقل عنه مرة واحدة، حيث قال في أول الباب السابع: "مطابقة اللفظ بما يضاده عند الخليل وابن المعتز"، وهو يشير بذلك إلى ما ذكره في كتاب "البديع"[(3)]. هذا فيما يخص نقله عنه في مواضيع البلاغة، وإلا فإن الراغب قد مثّل على بعض القضايا ببعض شعر ابن المعتز في عدة مواضع.

- قدامة بن جعفر: فقد صرح بالنقل غير مرة، فقال في أول الباب السابع: "وسمَّى قدامة التجنيسَ مطابقةً"، وهو يشير بذلك إلى ما قاله في كتابه "نقد الشعر"[(4)].

وقال أيضًا في الباب العاشر: "وأنشد قدامة..." ونقل عنه نقلًا طويلًا، ثم شرَع في تَعقُّبه في بعض قوله، قائلًا: "وما ذكرَه ليس يقدح...".

- الصاحب بن عباد: فقد صرّح بالنقل عنه مرّةً، في الفصل التاسع عشر، ناقلًا حديثه عن حوارٍ دار بينه وبين ابن العميد (ت 360هـ)، وهو ينقل عن كتابه "مساوئ شعر المتنبي".

- وأما الموارد التي أشار إليها، فتتمثل فيما يأتي:

---

(1) يُنظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت): العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت. (108/5).

(2) يُنظر: الجاحظ، عمرو بن بحر (2002): البيان والتبيين. دار الهلال، بيروت. (110/1).

(3) يُنظر: ابن المعتز: البديع. مرجع سابق. (ص124).

(4) يُنظر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر. مرجع سابق. (ص9).

- القاضي الجرجاني: وهو ينقل عنه في غير ما موضعٍ، بالإشارة إليه بقوله: "قال بعض الأدباء" أو "قال بعض البلغاء". وهو بذلك يشير إلى كتابه "الوساطة بين المتنبي وخصومه".

- أبو علي المرزوقي (ت 421هـ): وقد نقل عنه بالإشارة، حين قال: "وقال بعضهم"، ويقصد بذلك النقل عن كتابه "شرح الحماسة" الذي لم يصل إلينا، وإنما عُرِفت بعض آرائه فيه من خلال ما نقله عنه الخطيب التبريزي (ت 502هـ).

- وأما الموارد الأخرى فهي محتَمَلة، وقد تمت الإشارة إليها في بعض المواضع في حاشية النص المحقق، إلا أنه من المستحسن ذكر بعضها -هنا- استكمالًا لمادة هذه الدراسة:

- ابن طباطبا العلوي: وذلك في كتابه "عيار الشعر"، حيث تظهر استفادة المصنِّف منه في آخريات الكتاب، عند ذكر شعر علي بن الجهم، والتعليق عليه.

- عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت 327هـ): يغلب على الظن أن المصنِّف استفاد من كتابه "الألفاظ" لنقل كلمة إبراهيم بن يسار النظّام (ت 221هـ) في الباب الثاني، ذلك أن هذا الخبر عن النظّام لم يجده الباحث منسوبًا إليه إلا في هذا الكتاب. كما أنّ الراغب قد نقل بيتًا من شعر عبد الرحمن بن عيسى كان قد ضمَّنه كتاب "الألفاظ" -نفسه-.

- أبو الحسن الرماني (ت 386هـ): فقد استفاد من غير ما كتابٍ له، ولا سيما كتاب "النكت في إعجاز القرآن". مثال ذلك كلامه عن بلاغة قول الله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} [البقرة: 179] في بداية الباب الثالث.

هذه جملة موارد الراغب الأصفهاني في كتابه "أفانين البلاغة"، يضاف إليها دواوين الشعراء، وكتب المختارات الشعرية، ونحوها من مصادر الاستشهاد الشعري، ومجامع الأمثال، وتصانيف الأخبار.

القسم الثاني

تحقيق كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني

الفصل الأول: وصف النسَخ المعتمَدة وعمَل المحقّق

- المبحث الأول: وصف النسَخ المعتمَدة
- المبحث الثاني: وصف عمَل المحقّق

الفصل الثاني: النَّصّ المحقَّق

الفصل الأول:
وصف النسخ المعتمدة وعمل المحقّق

المبحث الأول:
وصف النسَخ المعتمدة

أولاً: نسخة مكتبة جامعة (لاندبرغ) الألمانية:

هذه النسخة المخطوطة مودعة اليوم في مكتبة (بينِكْ) بجامعة (ييلْ)، بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أتاحَتْها مكتبة (بينِكْ) على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت[1]؛ وقد كانت النسخة من مقتنيات مكتبة جامعة (لاندبرغ) الألمانية في الفترة الواقعة بين عامَي 1848-1924م. وتحمل الرقم: (Landberg 165).

وتقع النسخة في أربعين ورقة (78 صفحة)، بمعدَّل أربعة عشر سطرًا في الصفحة الواحدة، كل سطرٍ بمقدار عشر كلمات تقريبًا، وقياساتها: 12.5 × 16.5 سم.

وليس عليها تاريخُ نسْخ، ولا تصريحٌ باسْم الناسخ، ويُرجَّح أن تكون من منسوخات القرن السادس الهجري أو بداية القرن السابع[2]؛ فهي منسوخة بخط النسْخ الورَاقي، وهو جيّد وواضح، وأغلب حروفه منقوطة ومشكولة.

وقد أتت الرطوبة على بعض المواضِع في المخطوطة فنالت منها، كما يظهر على بعض صفحاتها قِطَع من اللاصق الورقي الأبيض تَسبَّبَ بطمْس بعض الحروف، كما أنّ قِدَم المخطوطة كان له أثر في انمحاء بعض الحبر أو تقليل وضوحه، وفي تآكل حوافها مما صغّر حجمها فبُتِرَت بعض كلمات الحواشي، إضافة إلى خرومات صغيرة في بعض الأوراق لم تؤثر على النَّصّ.

والنسخة هذه هي نسخة ناقصة الآخر، بمقدار ثلاث ورقات تقريبًا، وقد تَبيَّن ذلك بمقارنتها مع النسخة الأخرى.

ومما تمتاز به هذه النسخة: دِقة ناسخها وأمانته، ومِن الجَلِيّ أنه قد راجَعها وقابَلَها على أكثر من

(1) https://brbl-dl.library.yale.edu/vufind/Record/3667770

(2) التقدير الأول صرّح به أحد خبراء المخطوطات عند حديثه عنها في منتديات "مركز ودود للمخطوطات"، على هذا الرابط: http://wadod.org/vb/showthread.php?t=6674

بينما التقدير الثاني أفادني به أ.د. قاسم السامرائي. وهو تقدير يقارب تخمين القائمين على مكتبة (بينِكْ)، وهو أن تكون من منسوخات القرن الثالث عشر الميلادي -أي: السابع الهجري تقريبًا-.

نسخة، وأثبتَ الفروق في حواشيها، كما استدركَ فيها المواضِع التي سها عنها عنْد نَسْخها أول الأمر.

ولعل الناسخ من المهتمين بالعلم، وذو ثقافة واطلاع، أو ربما كان ينقُل عَمَّن هذه صفتُه، حيث كان يُصحِّح بعض المعلومات الواردة عند المصنِّف -وإن كان ذلك نادرًا-، كما كان يُعلِّق على بعض المواضِع بالشرح -وهي قليلة-، والتي أثبتُّها في مواضعِها من النَّصِّ المحَقَّق.

وقد استخدم الناسخ بعض الرموز في عمله، وهي:

إذا أراد استدراك نقصٍ أو تصويب لفظٍ، أرمزَ له بـ"صح".

وإذا أراد التنبيه إلى فرقٍ بين نسخةٍ وأخرى، أرمزَ له بحرف "خ".

وإذا علّقَ على شيءٍ من النَصِّ أعقبَهُ بلفظ: "حاشية".

وربما انقلبت الجملة وانعكست ألفاظها، فحينها يضع حرف "م" على الموضِعَين المعكوسَين.

أما عن طريقة رسمه الكلمات والحروف، فقد كان يُهمل تنقيط بعضها، كما أنّه كثيرًا ما يهمل رسم همزة القطع (نحو: انسان، اديب)، ولا سيما في الألفاظ المتكررة (مثل: الى، ان، ابو...)، وربما أهملَها في وسط الكلمة أيضًا (مثل: تاكيد، سال)، وكل ذلك ليس بمطّرد. ولكنه كان يَقلِب الهمزة ياءً مَدّيّة إذا كانت مكسورة أو قبلها كسر (مثل: قايل، دلايل) على نحوٍ مطّرد، ويرسم كلمة "شيء" على هذ النحو: (شئ) دائمًا. كما أنه لا ينقط الياء الآخرية ولا التاء المربوطة. وغالبًا ما يضع تحتَ حرف الحاءِ من الكلمة رأسَ حاءٍ صغيرة، وربما وضع تحتَ حرف العين عينًا صغيرة، وفوق السين والراء رمزًا يدل على أنهما مهملتان يشبه رأس الحاء معكوسًا، إلى غير ذلك من دقائق رسم الناسخ مما يطول حصره.

والمعتمَد في تحقيق النصّ أن يُكتَب وفق الرسم الإملائي المشرقي المتعارف عليه في هذا العصر، دون الإشارة إلى فروقات الرسم بينه وبين المخطوطة، اكتفاءً بما جاء في هذا الوصف.

وأما عنوان المخطوطة فأثبَتَه الناسخ على الورقة الأولى بصيغة: "كتابٌ من كلام الراغب في البديع"، ولكن يظهر بالقرب منه عنوان "أفانين البلاغة" أُضيفَ بخطٍّ متأخِّرٍ يختلف عن خطّ الناسخ، ومن المُرَجَّح أنه خطُّ واحدٍ من ذوي الاطلاع والاهتمام، أو من مفهرسي المخطوطات، ولعله اعتمد على بعض القرائن لترجيح العنوان الأنسب للكتاب، وهو مذكورٌ في ترجمة الراغب الأصفهاني، كما أنّ ما هو مثبَتٌ في أوّل المخطوطة هو في الحقيقة وصف مضمونه، وليس عنوانًا للكتاب.

وتبتدئ النسخة بـ "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله... سألتم -أدام الله الإمتاع بكم- أنْ أُملي..."، وتنتهي بجملة: "والسرقات على أضرُب: الانتحال، والإغارة، والإلمام، والافتنان في المعنى الواحد، والنقل، والقلب، والتبديل وهو أخذ الطريقة، وتناول اللفظ".

وقد اعتمدتُ هذه النسخة النفيسة نُسخَةً أُمًّا وأصلاً في التحقيق، وسيُشار إليها برمز (ف).

ثانيًا: نسخة دار الكتب القومية بمصر:

هذه النسخة تَحصَّلْتُها[1] مصوّرةً (ميكروفيلم) عن النسخة المحفوظة بدار الكتب القومية، تحت الرقم: (6114هـ).

وتقع في 35 ورقة (68 صفحة)، في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، وكل سطرٍ بمقدار عشر كلمات تقريبًا.

وكان قد كُتِب عليها اسم الناسخ، ولكن يدًا عبثت فضرَبت عليه وطمسته.

وأما تاريخ النسْخ فلا أثر له، إلا أنه يُقدَّر أن تكون من منسوخات القرن العاشر الهجري.

وهي نسخة مكتوبة بخط مغربي، واضحٍ غالبًا، ولكن الناسخ لا يلتزم أسلوب الخط المغربي بصورة دقيقة، وإنما قد يستعمل الأسلوب المشرقي في التنقيط، ويُلحَظ فيهِ أيضًا ظاهرة نَقط الألف المقصورة بحيث تشتبه مع حرف الياء. وقد يُفسَّر هذا بترجيح أنه ناسخ مشرقي ينقل عن أصل مغربي، رسَم أكثر الألفاظ بالخط المغربي، ولكنه في التنقيط خرج إلى المألوف عنده في رسم المشارقة.

واحتوت هذه النسخة على حواشٍ أشبه بالفهرسة الدالة على مواضيع الكتاب، للتسهيل على متصفّحها.

ومما يجب التنبيه إليه في هذا السياق: أن الناسخ لم تكن عنايته فيها كما كانت عناية ناسخ النسخة السابقة، وأوّل ما يواجه القارئ أنه وضع على نسخته عنوانًا ملفّقا من تضاعيف عباراتِ مقدّمة المصنِّف، فأسمى الكتاب: (كتاب المعيار في نقد الأشعار وفارق ما بين النقاية منها والمختار وطرق فنون البديع من النثر والنظم البارع الرفيع)، ثم نحلَ الكتاب إلى شخصٍ لا يُعرَف أهو شخصية حقيقية أم من اختراع الناسخ، حيث زعم أنه من (تأليف العالم العلّامة العُمْدة الفهّامة جمال الدين محمد بن أحمد الأندلسي). وهذا الصنيع لا يُعلَم إن كان منه أو من صاحب النسخة التي ينسخ عنها؟

وتبتدئ هذه النسخة بـ "بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلى الله (كذا) على سيدنا محمد نبيه الكريم، الحمدُ لله... سألتم -أدام الله الإمتاع بكم- أنْ أُملي...". وتنتهي بـ "فشبّه نفسه في حال حبسه بالسيف مغمدًا، وفي حال إبزازه به منتضًى. تمَّ كتاب المعيار، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين".

كما أن مِن صُوَر عدم تمتُّع هذه النسخة بالدقة: أن فيها بعض السقط، والتحريف، والتصرُّف،

---

(1) أكرمَني بها -مشكورًا- المستشرق الأمريكي د. ألكسندر كي.

فأما السقط والتحريف فستتبيَّن بعضُ مواضعه خلال قراءة النص المُحَقَّق، وأما التصرُّف في النصّ فإنه كثيرًا ما يختلف عن النسخة السابقة في ألفاظ التذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والغَيبة والخطاب، وحروف العطف، والتقديم والتأخير بين المعطوفات، كل ذلك على نحوٍ يُشعِر بالتصرُّف، لتسبُّبه في إضعاف معنى النص الذي تظهَر قوَّته في النسخة السابقة.

ومع ما في هذه النسخة من عيوب، فإنها كانت مفيدةً عند التحقيق من أجل تكميل النقص الحاصل في آخر النسخة السابقة، وفي التأكد من صحة قراءة بعض الألفاظ.

وستكون الإشارة إليها برمز (م).

ثالثًا: مطبوعة "المعيار":

إنّ نسخة دار الكتب القومية -المذكورة سابقًا- اعتمدَها مُحَقِّقٌ سابقٌ، وهو عبد الله محمد سليمان هنداوي، الذي طُبع تحقيقه في مطبعة الأمانة، بمصر، عام 1987م؛ حيث أخرَجَ هذه النسخة على علّاتها، وزاد إليها عللاً على مستوى ضبط النص ومنهج التحقيق.

وسيُشار إلى هذه النسخة المطبوعة عند الحاجة، ويُرمَز لها برمز (ط).

المبحث الثاني:
وصْف عمَل المحقّق

يتلخّص عمَل المحقّق فيما يأتي:

1. تفريغ نَص المخطوطة (ف)، ومقابلة التفريغ عليها مرة أخرى، ثم مقابلته بالنسخة الخطية الأخرى (م)، وكذلك النسخة المطبوعة (ط).
2. ضبْط النص وتفقيره وترقيمه وتشكيل ما يحتاج إلى تشكيل.
3. وضْع بعض الكلمات أو الجُمَل بين قوسين هلالين **( )**، للدلالة على تصحيحات الناسخ نفسه في حاشية المخطوطة (ف)، التي وضَع عليها الناسخ رمز "صح"، فقد كان يراجع ما نسَخَه، ويضبط النصّ، ويستدرك ما سقط منه أثناء النسْخ. وهذه الإشارة هنا تغني عن الإشارة إليها في مَواضِعِها من الكتاب.
4. وضْع بعض الكلمات والجمل بين قوسين معكوفين **[ ]**، للدلالة على إضافةٍ أو تعديلٍ مستفاد من النسخة (م) -وهو قليل-، مع التنبيه عليه في الحاشية في مَواضِعِه.
5. عند اختلاف صيغة التعبير عن الله -عز وجل- أو رسوله -صلى الله عليه وسلم- بين النُّسختين، فإنّ الاختيار يقع على الصيغة الأكمل، ويتم وضعها بين معكوفين **[ ]** إذا كانت تختلف عن النسخة المعتمدة، ولا يُنبَّه عليها في الحواشي.
6. استكمال تراجم الأبواب في مواضِعِها من نسخة (م)، ووضعها بين معكوفين **[ ]**، وهو استكمالٌ يتوافق مع ما ذكَره المصنِّف في مقدّمته عند سرد تراجم الأبواب. وهذا التنبيه يغني عن إعادة التنبيه عليه في تلك المواضِع.
7. تخريج الآيات القرآنية، ويكون التخريج في متن الكتاب بين قوسين معكوفين بخط صغير، على هذا النحو: [السورة: الآية].
8. تخريج الأبيات الشعرية والأقوال والاقتباسات، والاكتفاء غالبًا بمصدر واحد، إلا إذا دعت الحاجة إلى الزيادة.
9. الاستغناء عن الحواشي المتعلقة بإثبات الفروقات بين النُّسَخ، والاكتفاء بما يكون منها قد دعت إليه الحاجة، وبخاصّة ما كان متعلقًا بما يخدم ضبط النص وما يؤديه من معنى.
10. التعريف ببعض الأعلام غير المشهورة، على نحوٍ موجَز.

وعمومًا فإنّ من معالِم المنهج المتبَع في التحقيق: محاولة إبراز النص واضحًا، ومن ذلك: عدم إثقال الكتاب بالحواشي، وعدم إشغال القارئ بفروقات النُّسَخ إلّا بقدر الحاجة.

الفصل الثاني:
النَّصُّ المُحَقَّق

"أفانين البلاغة"

كتابٌ مِن كَلامِ الرَّاغِبِ فِي البَدِيع

-غفر الله له ولمن دعا لكاتبه بالمغفرة-

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله مُعطي الإنسانَ فضيلة اللسان، تقوية لإعجاز القرآن، وصلَّى الله على نبيِّه المختار محمَّد وآله الأخيار.

سألتم -أدام الله الإمتاع بكم- أنْ أُملي ما يُجعل أمارةً في نقد الأشعار وفارقًا بين النُّفاية[1] منه والمُختار، فالمتعاطي لقريض[2] الشعر ونقده، وإنْ حصّل جُلّ أدواته مِن اللغة، والعربية، والأخبار، والأمثال وغير ذلك، ويكون ذا طبعٍ مائلٍ إلى عيون الأشعار، فلا بُدّ له من آلاتِ النقد إلى ما يرشدُه ويعضدُه، ليكون مُجيدًا فيما ينسجُه وينقُدُه.

فللنَّظْم آلاتٌ متى ما تَجمّعتْ ... لمَن رامَ قولَ الشعرِ كانَ مُجيدًا[3]

كما قال البَديهي[4]:

وأرى القوافي لا تَصير مُطيعةً ... إلا إلى المُثْرين مِن أدَواتِها

والطبعُ ليس بمُقنعٍ إلا إذا ... حصَلَتْ إضافتُه إلى آلاتِها[5]

ورُوِي أن سُقراط قال بيتين فأجادهما، فأثنى عليه بعض أصحابه وقال: ما أجوَد ما قُلتَهُما!

---

(1) النُّفاية: ما نَفَيْتَهُ من الشَّيء لرداءَتِه. يُنظر: الجوهري: الصحاح، (514/7)، مادة (نفا).

(2) القرْض: هو قول الشِّعر. يُنظر: السابق، (101/4)، مادة (قرض).

(3) من الطويل، ولم أظفر به في مصدر آخر، فلعله من نظم المصنِّف.

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد، (ت 380هـ)، شاعر بغدادي من أصحاب الوزير الأديب الصاحب بن عباد. يُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، (559/13).

(5) من الطويل، أوردهما المصنِّف في كتابه الآخَر: محاضرات الأدباء، (116/1)؛ ولم أجدهما عند غيره.

قال: "إنّ مَن حفَر بئرًا بقُرب قناةٍ لَحَقيقٌ أن يُمِيئَهُ"[1].

[واعلم][2] أن الأدباء في نسج الشعر ونقده على أربعة أضرب:

منهم من لا يقول الشعر ولا يعرف نفايته ونقاوته، فيكون في درايته كما قال الشاعر، وهو نُصَيبٌ[3]:

زواملُ للأشعار لا عِلمَ عندهم   بجيِّدها إلا كعِلم الأباعرِ

لعَمْرك ما يَدري البعيرُ إذا غَدا   لحاجَته[4] أو راحَ ما في الغَرائر[5]

ومنهم من يَحوكه ولا يَعرفه، فينسِج خَزًّا[6] بوافٍ ومُطّرَقًا بآلافٍ، فيجمع بين الدُرّة والبَعرة؛ فهذا متى أساء دُمَّ، ومتى أحسن لم يُحمَد، فإنه كما قال حسان[7]:

يُصيب وما يَدري ويُخطي وما دَرى   وكيفَ يكون النُّوكُ إلا كذلِكا[8]

فهذان صِنفان مذمومان.

ومنهم مَن يعرفه ولا يقرضه، كما قال ابن المقفع لرجلٍ قال له: لِمَ لا تقول الشعر؟ فقال: "أنا كالمسنّ يسنّ الحديد ولا يقطع"[9]. وهذا محمود.

---

(1) هذا الخبَر أورده المصنِّف -بنحوه- في كتابه الآخر: محاضرات الأدباء، (116/1)؛ حيث ذكَرَه إلى جانب قول البديهي، وهو -مثله- مما لم أجده عند غيره.

(2) في (ف) غير ظاهرة، وهي بهذا اللفظ مثبتة في (م).

(3) لم يُذكَر اسم الشاعر في (م). ونَسبَه المحقق في (ط) إلى مروان ابن أبي حفصة، وهذه النسبة وردتْ في كثير من كتب اللغة والأدب، ولهذا جعله حسين عطوان في كتابه: شعر مروان ابن أبي حفصة، (ص58)؛ ولكن ترجيح الراغب الأصفهاني هنا لا يمكن أن يَمرَّ دون نظَر واعتبار، ولا سيما وأنه "قد نُسب عَددٌ من مقطّعات نُصيب إلى شعراء آخرين" كما قال داوود سلوم في كتابه: شعر نصيب بن رباح، (ص51). ونُصَيب، هو ابن رباح الكناني، (ت 108هـ)، من شعراء العصر الأموي. يُنظَر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (258/1).

(4) في (م): "بأوساقه".

(5) من الطويل، ذكرَهما المبرد في: الكامل، (98/3).

(6) في حاشية (ف) أشار الناسخ إلى ورود هذه الكلمة بلفظ آخر في نسخة أخرى، ولكن لم أهتدِ إلى قراءتها جيدًا لانطماس رسْمها، وأظنها: "حريرًا"، وهذه العبارة مأخوذة من قول الأصمعي في النابغة الجعدي: "تجد في شعره مطرفًا بآلافٍ وكساء بوافٍ"، حكاه الصولي في: أخبار أبي تمام، (ص97).

(7) في حاشية (ف)، علّقَ الناسخ: "بل هو لأبي الأسود الدؤلي في عبد الرحمن بن فروخ، وبعده:

وَإن قالَ قولاً لم يَكُن ذا حَقيقةٍ * وَإن قُلتَ خَيراً رَدَّهُ مِن فعالِكا

من ديوانه" اهـ.

(8) من الطويل، وهو في ديوان أبي الأسود الدؤلي، (ص255).

(9) أورَدَه الراغب الأصفهاني كذلك في: محاضرات الأدباء، (123/1).

وقال بعض الأدباء[1] في اعتذاره عن ذلك:

وقد يَقرضُ الشعرَ البكيُّ[2] لسانُهُ ... وتُعيي القوافي المرءَ وهو خَطيبُ[3]

وقد أجاد (ذلك) مَن قال:

لا تقرضنّ الشعر ما لم يكنْ ... [عِلمُك] في [أبحره] جِسرا[4]

فلن يزال المرء في فسحةٍ ... مِن عقلِه ما لم [يَقُل شِعرا][5]

ومنهم مَن [يعرفه و][6] يقرضه، وهذا هو الغاية والنهاية، فكم من أديب أريب فُتن بشعره، فصار ضُحكة لمن دونه في العلم، وسُخرة لمن يقصر عنه الفهم، كما قال أبو تمام:

ويُسيء بالإحسان ظنًا لا كمنْ ... هُو بابْنهِ وبشِعرهِ مَفتونُ[7]

ورُوِي أنَّ أبا عبيدة قال شِعرًا فعرضه على خلف الأحمر، فقال له خلف: "أخْبِئه كما تخبئ الهرّة خُرْأها"[8]. فقصّر أبو عبيدة عن الاهتداء إلى عيوبه في شعره، مع غزارة بحره.

وقد أنهجتُ فيما أمليتُ طرُقَ فنون البديع من النظم والنثر، سالكًا فيه طريق مَن تقدّم، وموضحًا من كلامهم ما أُبهم، ومفصّلًا ما أُجمِل، ومبيّنًا ما أُهمِل، غير خارجٍ عن طريق الاختصار، وبالله سبحانه التوفيق.

---

(1) هو المفضل الضبي (ت 178هـ)، صرّح بذلك ابن رشيق في: العمدة، (117/1).

(2) في حاشية (ف) أرمَزَ الناسخ إلى أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "الذكيّ".

(3) من الطويل، ذكره الجاحظ في: البيان والتبيين، (182/1)؛ وهو في: محاضرات الأدباء، (111/1).

(4) في (م):

لا يقرض الشعر من لم يكن * علمك في أبحره بحرا

(5) من الرجز، ذكره الوشّاء -دون نِسبة- في: الموشَّى، (ص2). وعنه استكملتُ المواضع المطموسة في (ف).

(6) ليست في (ف)، وهي مثبتة في (م).

(7) من الكامل، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص294).

(8) رواه المَرْزباني في: الموشح، (ص452).

ترجمة الأبواب
وفصول ما ينطوي عليه الكتاب

الباب الأول: في تقاسيم الكلام.

الباب الثاني: في الحقيقة والمجاز.

الباب الثالث: في البلاغة؛ ولها أربعة فصول:

التلويح، والتشبيه، والاستعارة، والبسط.

فمن الاستعارة: الإرداف، والتقديم، وإطلاق اللفظ على ما يجاوره، والكنايات، والمزاوَجة، واستعمال اللفظ على التهكم، والفحوى، والتمثيل، والتضمين، والمساواة.

ومن باب البسط: التكميل، والتبليغ، والتذييل، والاستعانة، والتأكيد، والتكرير.

الباب الرابع: في الحذف.

الباب الخامس: في التجنيس وضُروبه.

الباب السادس: في التصحيف.

الباب السابع: في المطابَقة.

الباب الثامن: في المقابَلة.

الباب التاسع: في التدارُك.

الباب العاشر: في الجمع بين النقيضَين.

الباب الحادي عشر: في التبيين.

الباب الثاني عشر: في التقسيم.

الباب الثالث عشر: في الإيغال.

الباب الرابع عشر: في الالتفات.

الباب الخامس عشر: في الترصيع.

(الباب السادس [عشر]: في [التصريع].

الباب [السابع عشر]: في [الاستطراد])(1)

الباب الثامن عشر: في النظم.

---

(1) سقطت من المتن واستدركها الناسخ في حاشية (ف)، إلا أنها كانت على طرف الورقة فجاءت كلماتها مبتورة، وهي مُثبَتة في (م).

الباب التاسع عشر: في الوزن.

الباب العشرون: في نقد الشعر [والاختلاف فيه][1].

الباب الحادي والعشرون: في أنواع السرقات[2].

(1) زيادة في (م)، وهي موافقة لترجمة الباب في محلّه من الكتاب.

(2) تنبيه: ضَمَّن المُصنِّفُ كتابَه أبوابًا أخرى، لم يُصرِّح بترجمتها في هذا الموضِع ولم يعدّدها ضمن هذه الأبواب، ولعله كان قد تطرّقَ إلى موضوعاتها بعد أن وضَع أصل كتابه، وفاتَهُ أن يستدرك فيُشير إليها هنا؛ وهي على النحو الآتي:

- المضارعة / بَعد الباب السادس.
- التصدير / بَعد الباب العاشر.
- التتبيع / بَعد التصدير، وقبل الباب الحادي عشر.

وعليه، يصبح عدد أبواب الكتاب أربعة وعشرين بابًا، علمًا أن باب "التتبيع" كلُّه ليس في (م).

الباب الأول

فِي تقاسيم الكلام

الكلام ضربان: مُهمَل ومُستعمَل؛ فالمهمل لا حاجة إلى ذكره. والمستعمل على ضَربين: ضربٌ يفيد إبانة عينٍ من عينٍ مُقامٍ مَقامَ الإشارة[1]، وذلك [في][2] الأعلام. وضربٌ وُضع ليفيد على طريق الاشتراك، وذلك قسمان: قسم يقع على المختلفات والأضداد، كقولك في الأسماء: "لون وجوهر"، وفي الأفعال: "فعلَ وصنعَ"؛ وقسمٌ يتناول مخصوصًا، كـ"فرس وحمار" -في الأسماء-، و"خرجَ وضربَ" -في الأفعال-.

والألفاظ المفيدة على أضرُب: منها ما وُضع لمعنى واحد مختص به، ومنها ما وُضع لمعنيين مختلفين، ومنها ما وُضع لضدّين، فالأول لا خلاف فيه، والثاني والثالث لا خلاف أيضًا أنه يجوز في لغتين، واختلفوا في جوازه (إذا كان) في لغة واحدة، ومَن أبى جواز ذلك تطلّب لكل لفظ من ذلك وجهًا، ثم اختلفوا هل يصحّ أن يُراد باللفظ الواحد معنيان مختلفان [معًا][3]؟ فأبى ذلك كثير من الأدباء والفقهاء، وجوّزه بعضهم وهو الصحيح، وعلى ذلك قول الشاعر:

ومـــاءٍ آجِنِ الجَمَّـاتِ قَفْرٍ تَعَقَّـمُ في جَـوانِبه السِّـباعُ[4]

والماء قد يُطلَق على مكانه، وقد أُريدَ به هو ومكانُه في البيت، لأن الـ"آجِن" من صفة الماء، و"قفر" من صفة المكان، وقد وُصف بالوصفين، وليس هذا مَوضع الاستقصاء فيه.

---

(1) أشار الناسخ في حاشية (ف) إلى ورود هذه الجملة في نسخة أخرى بلفظ: "إبانة عينٍ تقومُ مَقام الإشارة". وفي (م): "إبانة عَينٍ من عَين ويقومُ مَقامَ الإشارة".

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) ليست في (ف)، وهي مثبتة في (م).

(4) في حاشية (ف) علّق الناسخ: "الاعتقام: الاحتفار في جوانب البئر، ويقال: هو التردد، وهو الأصح". والبيت من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم الضبي. يُنظر: المفضل الضبي: المفضليات، (ص187).

[الباب الثاني
في] (الحقيقة والمجاز)

الكلام ضَربان: حقيقة ومجاز؛ فالحقيقة: اللفظ المستعمل فيما وُضع له في أصل اللغة. والمجاز: (اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له في أصل اللغة.

والمجاز) على ضَربين:

منه ما ساد[1] في العُرف أو الشرع جاريًا مجرى الحقائق حتى إنّ صَرْفه إليه عند الإطلاق أوْلى من حَمْله على الحقيقة، وذلك نحوُ: "دابّة وماشية"؛ لأنهما وضعتا لكل ما يدب ويمشي ثم صارتا مختصتين ببَهيمَتين مُعيّنتين. ونحو: "الصلاة والصوم"، فقد صارا بالشرع اسمين لأفعال مخصوصة.

ومنه ما لا يسوغ حَمْله على المجاز إلا بقرينة تقتضي حَمْله عليه، كقولك: "حمارٌ" للبليدِ.

وقيل: المجاز ما حقه أن لا ينتظم لفظه معناه إلا بزيادة أو نقصان أو نقل[2]، ومثّل الفقهاء النقصان بقوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} [يوسف: 82]، والزيادة بقوله [سبحانه]: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11] (أي: ليس مثله)، والنقل بقوله [تعالى] {وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ} [طه: 85]، فعند أهل اللغة حقيقة، لأن المُضِلّ هو ناصِب العلم على غير الطريق، والسامري فعَل ما وقع الضلال عنده، فكان في الحقيقة مُضِلاً.

ومثال النقل إنما هو باب الاستعارات كلها.

ومن الناس من أبى المجاز بالزيادة، وقال: لا يصح ادّعاء زيادة غير مفيدة في كلام الحكيم، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون عابثًا في ذلك، وإذا جاز عليه العبث في فعلٍ واحد جاز عليه في جميع أفعاله، وذلك مؤدٍّ إلى فساد عظيم؛ ثم متى انتهى إلى الكلمات التي حُكِم بزيادتها تطلّب لكلٍّ منها تأويلًا يعدل به إلى الطريقة. [والذين][3] ذهبوا هذا المذهب (منهم مَن قال) في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}: إنّ الجمع بين "الكاف" و"مثل" على طريق تأكيد نفي المشابهة، وذلك أنهم إذا أكّدوا إثبات الشيء أو نفيه ربما كرروا اللفظ، وربما جمعوا بين لفظين مقتضيين لمعنى واحد،

---

(1) في (م): "صار".

(2) لفظُ هذا التعريف مرويٌّ عن ابن مجاهد (ت 370هـ)، ذكرَه عنه الرازي في: المحصول، (399/1).

(3) من (م) و(ط)، وفي (ف): "والذي".

وذلك معروف منهم؛ فلما أراد [الله] تعالى المبالغة في نفي المشابهة جمَع بين أداتي تشبيه، والعدول عن الحقيقة إلى المجاز يقتضي أن تتعلق به فائدة، وإلا فلا معنى لاستعماله حيث يمكننا استعمال الحقيقة.

وقوله [تعالى]: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} إنما قصد بذلك أحد وجهين:

إما أنه لمّا أراد تعميم السؤال عدل عن اسم المسؤولين إلى اسم أمكنتهم قصدًا إلى تعميمهم بالسؤال، والتعرّف من جهتهم عن آخرهم، حتى لا يبقى منها مكان إلا وهو مأمور بتتبعه والتعرف من ساكنيه. وعلى ذلك العدول إلى اسم الزمان (في نحو): "ليله قائم ونهاره صائم"، تنبيهًا أنه ما من جزء من أجزاء الليل إلا وقد شَغَله بصلاته، وليس ذلك في قوله هو قائم ليلَه.

والوجه الثاني: أنّ استعمال السؤال يكون على جهة الاستعارة في الاعتبار، فكأنه قال: اعتبرْ حال القرية حتى تعرفها معرفتك بسؤال من تسأله؛ وذلك كما قال بعض الحكماء: "سل:[1] مَن غرَس أشجارَكِ وجنَى ثمارَكِ؟ فإن لم تجبْك حِوارًا أجابتك اعتبارًا"[2]. واستعمال السؤال في ذلك كاستعمال القول في نحو:

امتلأ الحوض وقال[3] قَطْني[4]

---

(1) في (ط) زاد: "سل الأرض فقل لها...".

(2) ذكَره الجاحظ في: البيان والتبيين، (253/1)، ونسَبَه إلى الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي.

(3) في (م): "فقال".

(4) من الرجز، استشهد به جمعٌ من أهل اللغة والأدب، ولا يُعرَف قائله. يُنظر: المبرد: الكامل، (70/3).

[الباب الثالث
في] (البلاغة)

أجناس البلاغة ثلاثة أضرُب: إيجاز ومساواة وبسْط. ولكلٍّ مَوضعٌ يَختصُّ به وأوصافٌ تُحسِّنه وتُقبِّحه.

قال بعض البلغاء: "إذا كان الإيجاز كافيًا كان التطويل عيًّا، وإذا كان التطويل واجبًا كان الإيجاز عَجْزًا"[1]، وأُنشِدَ في ذلك:

يرمون بالخُطَب الطوالِ وتارةً وحْيُ الملاحِظِ خِيفة الرُّقبـــاءِ[2]

وسُئل ابن الرومي عن البلاغة، فقال: "حُسْن الاقتصاد[3] عند البَداهة، والغزارة يوم الإطالة"[4].

وسُئل أعرابيٌّ عن ذلك فقال: "الإيجاز من غير عَجْز، والإطناب في[5] غير خَطَل"[6].

فالإيجاز على ضربين: إيجاز لفظ، وإيجاز معنى.

فإيجاز اللفظ: إيراد المعنى المُستوفَى بأقلّ العبارتين، من نحو التصغير إذا قلت: "دُرَيْهِم" أفاد فائدة درهم صغير، مع وجازة لفْظه، ونحو التثنية والجمع.

وإيجاز المعنى: إيراد المعنى مُجْملًا، كقوله تعالى: {لِلَّهِ[7] مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [البقرة: 284]، ففي لفظ "ما في السماوات وما في الأرض" جملة الأنواع المتفقة والمختلفة التي يكثر تَعْدادها مفصّلًا.

[و][8]ألفاظ الإيجاز على ضربين:

ضرب وُضع في أصل اللغة ليُستغنى به عن الألفاظ الكثيرة، كالأسماء التي يُستفهم بها

---

(1) أوردَه الراغب الأصفهاني -نفسه- في: محاضرات الأدباء، (82/1)، ونسبَه إلى جعفر البرمكي.

(2) من الكامل، وهو لأبي دؤاد بن حريز الإيادي، شاعر جاهلي، يُنظَر: الجاحظ: البيان والتبيين، (143/1).

(3) في (م): "الاقتصار".

(4) يُنظر: أبو هلال العسكري: ديوان المعاني، (87/2).

(5) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "مِن" بدل "في".

(6) رواه الجاحظ عن ابن الأعرابي عن المفضل الضبي عن أعرابيٍّ منهم، يُنظَر: البيان والتبيين، (99/1).

(7) في (م): "له"؛ وبذلك يصبح الاقتباس من آية قرآنية أخرى: (طه: 6).

(8) ليست في (ف)، وهي مثبتة في (م).

ويُجازَى بها، وككثير من المبْهَمات وأسماء الأجناس.

وضربٌ يَخترِع صيَغَها البلغاءُ بعد استقراء[1] اللغة، وهو الداخل في باب الصنْعة.

وقد يطول الكلام للبيان، ومع ذلك هو في غاية الاختصار، وذلك إذا كان ما يقصده من الخبر[2] لا يمكن إيراده بأقل من تلك العبارة.

فمن الإيجاز قول الله عز وجل: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} [البقرة: 179] هو أوجز وأحسن من قول العرب: "القتل أنفى للقتل"[3]، من أربعة أوجه -وإن كان قولهم وجيزًا حسنًا-:

أحدها: أنّ قولهم "القتل" متضمِّن لتخصيصٍ غير منطوقٍ به، إذ كان القتل إنما يكون أنفى للقتل على وجه مخصوص.

الثاني: أنّ في قولهم تكريرًا.

الثالث: أنه أطول لفظًا بحروفه من الآية.

الرابع: أنّ حُسن نظمه[4] قاصر عن الآية، وذلك مدرَك بالطبع.

ومِن هذا الباب قوله عز وجل: {وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ} [فاطر: 43].

وقول الشاعر:

وحسبك داءً أن تصح وتسلما[5]

وقول آخر:

أسرع في نقص امرئ تمامه[6]

وقول لبيد:

تَمنَّى ابنتايَ أنْ يعيش أبوهما ... وهل أنا إلَا مِن ربيعة أو مضرْ[7]

ومن الإيجاز: التلويح، والتشبيه، والاستعارة.

---

(1) في (م): "استقرار".

(2) في (م): "ما يقصده المخبر".

(3) الميداني: مجمع الأمثال، (105/1). ويُنظر: الرماني: النكت في إعجاز القرآن، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، (ص77-78).

(4) في (م): "حسن لفظه"، وفي (ط): "جنس لفظه".

(5) من الطويل، شطرُ بيتٍ لحميد بن ثور الهلالي. يُنظر: محمد شفيق البيطار: ديوان حميد بن ثور، (ص218).

(6) مِن بَعد الآية إلى هذا الموضِع سقط من (ط).

والبيت من الرجز، لأبي العتاهية، يُنظر: ديوان أبي العتاهية، (ص636).

(7) من الطويل، يُنظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، (ص79).

التلويح: هو الإشارة إلى المعنى الكثير بلفظ قليل، وهو يُقارب ما تقدّم، غير أن أهل الصنعة[1] أفردوه، ووصْفُ ذلك أن يكون كما قال بعضهم وقد سئل عن البلاغة، فقال: "هي لمحة دالة"[2]، نحو قول امرئ القيس:

على هيكلٍ يعطيك قبْل سؤالهِ أفانينَ جَرْيٍ غير كزٍّ ولا وانِ[3]

فقوله "أفانين" ينطوي على ضروب من العدْو.

وقوله:

بعزّهمُ عززتَ فإن يذلوا فذُلهمُ أنالك ما أنالا[4]

وقول زهير:

فإنّي لو لَقيتكِ واشتملنا[5] لكان لكلِّ مُنْكَرةٍ كَفاءُ[6]

التشبيه:

جعلُ أحد الشيئين سادًّا مسدّ الآخر على بعض الوجوه؛ وذلك على ضربين: تشبيه تحقيق، وتشبيه تقدير.

فتشبيه التحقيق متفقان لأنفسهما[7] كـ"الجوهرين" و"السوادين"، وليس ذلك بالصناعي الذي نحن فيه.

وتشبيه التقدير يتضمن ثلاثة أشياء: مشبَّهًا، ومشبَّهًا به، ومعنًى يجمعهما؛ ويجب أن يشبَّه الأغمضُ بالأوضَح، والأبعدُ بالأقربِ، ولذلك يكثر تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه الحاسّة.

والتشبيه في إدخال أداة التشبيه عليه على ضربين:

ضرب تُذكر فيه أداة التشبيه، وهي: "كأنّ"، و"الكاف"، و"مثل"، و"شبه" وما في معناها، وقد تُذكر أفعال تُنبئ عن معنى التشبيه، نحو: "يكاد"، و"يرى"، و"يعلم"، نحو قولك: "أرى زيدًا

---

(1) في (م): "أهل اللغة والصنعة".

(2) يُنسَب إلى صُحار العبدي. يُنظر: المبرد: الكامل، (231/2).

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص91).

(4) من الوافر، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص311).

(5) في (م): "واستلمنا".

(6) من الوافر، يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص20).

(7) في (م): "لمتفقين في نفسيهما".

حمارًا في البلادة"، و"أعلم عَمرًا أسدًا في الشجاعة"، هذا إذا قرّبت التشبيه، فإذا أبعدته أدنى بُعدٍ قلتَ: "تَخالُ"، و"تَحسِبُ"، و"تُقدِّرُ"، وعلى ذلك قول الشاعر:

يَحسِبه الجاهلُ ما لم يَعْلَما

شيخًا على كُرسيّه معمَّما[1]

فزعم أن المشابهة بينهما مقدار ما إذا نظر إليه جاهل ولم يكن منه تأملٌ يورثه العلمَ يحسبه شيخًا، هكذا.

وقد غُلِّط المتنبي حيث قال:

أمطْ عنك تشبيهي بما وكأنهُ[2]

فإن "ما" ليست من أدوات التشبيه.

وضربٌ لا يُذكر فيه حرف التشبيه، وذلك نوعان:

نوع يُقدَّر فيه فيُحذَف، نحو:

تعرّض أثناء الوشاح المفصّلِ[3]

تقديره: تعرضًا كتعرض أو مثل تعرض، ولو لم يقدَّر ذلك لم يكن له اتصال بما قبله.

والثاني: لا يُقدَّر فيه أداة التشبيه، بل يُجعل المشبَّه كأنه هو المشبَّهُ به، كقول أبي نواس:

الحُبُّ ظَهرٌ أنت راكبهُ فإذا صرفتَ عنانه انصرفا[4]

وعلى ذلك باب الاستعارات.

واعلم أن التشبيه على ثلاثة أضرب: مَلفوف ومُجْمل ومُفصّل.

فالملفوف: أن يجمع بين مشبّهين ومشبّه به على طريق الجملة، ثم يرجع كل واحد من المشبه به إلى واحد من المشبّه، نحو:

كأنّما اليَدانِ والرجلان

[طالبتا وِتْرٍ وهاربان[5]]

ونحو:

---

(1) من الرجز، ويُنسَب للعجاج. يُنظر: ديوان العجاج، (331/2).

(2) شطر بيت من الطويل. يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص930).

(3) شطر بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس من معلّقته. يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص14).

(4) من الكامل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص319).

(5) ما بين المعكوفين مطموس في (ف) وغير واضح، وقد أكملته من كتاب الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء، (676/2)، وهو من الرجز، ونسَبَه إلى بكر بن النطّاح.

نشرت غدائر شَعرها لتُظِلَّني حذَر الوشاة من العيون الرمَّق

فكأنني وكأنها وكأنهُ صبحان باتا تحت ليلٍ مطبق[1]

وقول بعضهم: "إني وإياك كالزجاجة والحجر، إن وقع عليها فَضَّها، وإن وقعت عليه رَضَّها"[2].

والمجمل: أن يذكر المشبه والمشبه به ولم يبين الوجه الذي به تشابها، وذلك إذا كان معنى التشبيه معقولًا، إما ببديهة العقل أو ببعض الاستدلالات، نحو:

بكرنَ بكورًا واستحرنَ بسحْرةٍ فهنّ ووادي الرسِّ كاليد للفم[3]

ولعنترة:

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثرّةٍ فتركنَ كلَّ حديقةٍ[4] كالدرهمِ[5]

وإذا تباعد التشبيه لا يصح (أن يقال) إلا بتقييد، نحو: "هذا الخل في شدة حموضته كهذا العسل في شدة حلاوته".

والتشبيهات على أضرب: تشبيه عين بعين، وحدث بعين، وحدث بحدث، وعين بحدث[6].

فأما تشبيه العين بالعين، فلا بدّ أن يكون لمعنى من المعاني، نحو:

نظرت إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبان تشبّ لقفّال[7]

القصد إلى تشبيه إضاءة النجوم بإضاءة المصابيح.

وقال آخر:

حَرِقُ الجَناح كَأنَّ لِحيَي رَأسِهِ جَلَمان بالأخبار هَشٌّ مولَعُ[8]

ومتى قصدتَ تشبيه ذات بذات، وجبَ أن يستوي عدد المشبه والمشبه به، نحو: "هم كالنخيل السحق"، ولا يجوز: "هم كنخلةٍ سَحوق".

---

(1) في (م): "مطرق". والبيتان من الكامل، روى ثانيهما أبو أحمد العسكري البيت الثاني عن أحمد بن هشام الشاعر، يُنظَر: المصون في الأدب، (ص66). وأوردهما أبو هلال العسكري: الصناعتين، (ص250)، بألفاظ متقاربة، ولم ينسبهما.

(2) تُحكى عن مروان بن الحكم قالها لبعض الخوارج. يُنظَر: ابن المعتز: البديع، (ص171).

(3) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى من معلقته. يُنظَر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص104).

(4) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "قرارةٍ".

(5) من الكامل، وهو من معلقة عنترة. يُنظر: ديوان عنترة بن شداد، (ص196).

(6) "وعين بحدث" ليست في (م).

(7) من الطويل، وهو لامرئ القيس، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص31).

(8) من الكامل، وهو لعنترة، يُنظر: ديوان عنترة، (ص263).

وإذا قصدتَ تشبيه معنىً ويكون المشبه مجموعًا، فلا فرق في المشبه به بين أن يأتي بلفظ الواحد أو يأتي بلفظ الجمع، نحو: "هم في البلادة كحُمُر"، وإن شئت قلت: "كحِمار".

وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا} [البقرة: 17].

وتشبيه الحدث بالعين، نحو قوله عز وجل: {مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)} [إبراهيم: 18]، فشبَّه أعمالهم في بطلانها برمادٍ تعصفه الرياح.

وأما تشبيه الحدث بالحدث، فنحو:

كأن صليلَ المرْوِ حين يشدّهُ   صليلُ زيوفٍ يُنتقدن بِعَبقرا[1]

آخَر:

كـأنّ صوتَ شَـخْبِهـا غُدَيّـهْ

حفيفُ ريحٍ أو كشيشُ حيَّهْ[2]

وأما تشبيه العين بالحدث، فكقول الذبياني:

فإنّك كالليل الذي هو مُدْركي   وإنْ خِلْتَ أنّ المنتأى عنك واسعُ[3]

وقول سَلْم:

فأنتَ كالدهْرِ مبثوثٌ حبائلهُ   والدهرُ لا ملجأٌ منهُ ولا هربُ[4]

ولما كان من شرط المشبه به أن يكون أوضح فيما جُلب له التشبيه، وضعوا لفظ المشبَّه في موضعِ المشبَّه به، فقيل: "كأنّ الشمس وجه فلان"، حيث قصد إلى أنه من الحُسن بحيث تُشبَّه به الشمس، لا هو يشبه بها.

(وأحسن التشبيه ما يتفق المشبه والمشبه به في معنيين وثلاثة، وما فيه تحقيق التشبيه)، نحو قول امرئ القيس:

كـأنّ قلـوب الطيـر رطـبًا ويابـسًا   لدى وكْرها العنابُ والحشفُ البالي[5]

فشبّه قلوب الطير: رطبها بالعناب في اللون والرطوبة، ويابسها بالحشف في اللون واليبوسة.

---

(1) من الطويل، وهو لامرئ القيس، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص64).

(2) من الرجز، ولم أجِد له نسبة فيما بين يدي من مصادر، يُنظر -مثلًا-: ابن المعتز: البديع، (ص171).

وفي حاشية (ف): "الشخب ما امتد من اللبن عند الحلب".

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني، (ص38).

(4) من البسيط، لسَلْم الخاسر، يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (5/11). وأبو أحمد العسكري: المصون في الأدب، (ص67).

(5) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص38).

واقتدى بشّار به في التشبيه فقال:

كأنّ مثار النقّع فوقَ رؤوسنا وأسيافنا ليلٌ تهاوتْ كواكبُه[1]

وقال امرؤ القيس:

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحُلِنا الجزعُ الذي لم يُثقَّبِ[2]

فحقق التشبيه وكمّله بأن جعل الجزع غير مثقب.

وقول عَدي بن الرِّقاع:

تُزجى أغنَّ كأنّ إبرةَ رَوْقهِ قلمٌ أصاب مِن الدَّواةِ مِدادَها[3]

وقول عنترة في صفة الذباب:

غردًا يحكّ ذراعَهُ بذراعِهِ قدْحَ المكبِّ على الزناد الأجذمِ[4]

فشبّه ذراعَي الذباب عند حكها بذراعي قادحٍ أجذم في الهيئة والحركة، وهو أحسن تشبيه، وأصدقه.

وقول الشماخ[5] في صفة غروب الشمس:

والشمسُ كالمرآة في كَفّ الأشَلْ

فشبّه الشمس بالمرآة وجعلها في كف الأشل، لقلة سكونها وكثرة تحركها.

مسألة:

إن قال قائل: إن التشبيه يكون من شيئَين، فما المشبه وما المشبه به في قول الحسَن: "كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل"[6]، وفي قول امرئ القيس:

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان بشار بن برد، (318/1).وفيه بلفظ "تهاوى كواكبه"، وعنه أثبتها المحقق في (ط).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص53).

(3) من الكامل، يُنظَر: ديوان عدي بن الرقاع، (ص 35).

(4) من الطويل، وهو من معلقته، يُنظَر: ديوان عنترة (ص198).

(5) في حاشية (ف): "البيتُ لجنادة بن حري، ابن أخي الشماخ". ولعل الاسم تصحّف عنده، فابن أخي الشماخ اسمه: جبّار بن جَزْء، وهو منسوب إليه عند ابن طباطبا العلوي في: عيار الشعر، (ص28). وقال العباسي: "هُوَ من الرجز، وَاخْتُلف فِي قَائِله، فَقيل الشماخ، وَقيل ابْن أَخِيه، وَقيل أَبُو النَّجْم، وَقيل ابْن المعتز"، يُنظَر: معاهد التنصيص، (32/2). ويُنظَر: ديوان الشماخ، (ص394).

(6) أخرَجه عبد الله بن أحمد بن حنبل، في كتاب: الزهد، برقم (1363)، عن الحسن البصري، وإسْناده حَسَن. ويُروى بنحوه مرفوعًا عن أبي هريرة -رضي الله عنه- إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، بإسنادٍ لا يصحّ. يُنظر: ابن ودعان الموصلي: الأربعون الودعانية الموضوعة، (ص44)، برقم (27).

كأنّيَ لـم أركـبْ جـوادًا للـذّةٍ   ولم أتبطّـن كاعـبًا ذات خِلخـال[1]

وقال الهذلي[2]:

وإذا مَضى شيءٌ كأنْ لم يَفعلِ[3]؟

قيلَ: إن الحسَن شبّه حاله في الدنيا بعد افتقادها بحالته فيها قبل وجودها، وشبّه حاله في الآخرة بحاله لو اتصلت. وامرؤ القيس شبّه حاله لـمّا فقد هذه الأشياء بحاله لو لم تكن له أصلًا. وكذلك بيت الهذلي.

مسألة:

إن قيل: ذكرتَ أن التشبيه الصادق أن يشبَّه الأبعد بالأقرب، والأغمض بالأوضح، وقد قال امرؤ القيس:

ومسنونةٍ زرقٍ كأنيابِ أغوالِ[4]

وقد استحسنوا هذا التشبيه مع أنه شبه المعايَن بغير المعايَن.

قيل: إنّ كلَّ ما كان مقرَّرًا في الخاطر فهو كالمشاهَد بالناظر؛ وأنياب الأغوال مقرّر في الأوهام أنها أشد وأنكى من الأسنّة، فصَحّ تشبيهها بها ولم يخرج عما قدّمناه.

والتشبيه المستقبح أن يبعد المشبه من المشبه به، فمِن ذلك قول بعض المحْدَثين:

وله غُرّة كلَون [وصالٍ]   فوقها طُرّة كلَون الصُّدودِ[5]

وهذا من أبعد تشبيه، فإنه شبه سواد الطرة بسواد الصدود، والصدود لا حقيقة للونه، إذ هو عرَض، وإذا وُصف بالأسود فإنما يُقصد به المكروه، وإذا حُقق هذا التشبيه يكون قد وَصف الطُّرّة بأنها مكروهة.

ومن التشبيه القبيح: قول بعض المحدَثين:

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص35).

(2) هو أبو كبير، عامر بن الحليس، شاعر من شعراء الحماسة في الجاهلية، قيل إنه أدرك الإسلام وأسلم، ولقي الرسول -عليه الصلاة والسلام-. يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (956/2).

(3) شطر بيت من الكامل، لأبي كبير، عامر بن الحليس، قيل إنه أدرك الإسلام وأسلم. يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (956/2). وأبو سعيد السكري: شرح أشعار الهذليين، (ص1080).

(4) شطر بيت من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص33).

(5) من الخفيف، نقلَه ابن رشيق القيرواني عن أبي الحسن الرماني، وأنَّ قائله معاصر له، وهو نفسه عصر الراغب الأصفهاني، ولذا وصفه أنّه من "المحْدَثين". يُنظر: ابن رشيق: العمدة، (287/1). ولفظة "وصال" جاءت في (ف) بأل التعريف مع إضافة التنوين آخرها، ولا يستقيم الوزن ولا الضبط مع التعريف. وصوابها من (م)، و"العمدة".

صُدْغُه ضِدّ خَدّهِ مِثلما الوَعْـ ـدُ إذا ما اعتَبرتَ ضِدُ الوعيدِ[1]

فهذا مع غثاثة لفظه وثقله، عكَس ما ينبغي أن يكون عليه التشبيه، فقد شبه الأوضح بالأغمض، مع قبح مغزاه إذا تُصُوِّر.

ومن التشبيه المسترذل: قول الطائي:

رقيقُ حواشي الحلم لو أنّ حِلمهُ بكفّيك ما ماريتَ في أنه بُرْدُ[2]

والبُرد لا يوصَف بالرقة، وإنما يوصف بالصفاقة والدقة.

وقول[3] الآخر:

لك قدٌّ أرَقُّ من أن يُحاكَى بقضيبٍ في النعت أو بكثيبِ[4]

والقدّ لا يُوصف بالرقة.

الاستعارة:

استعمال العبارة على غير ما وُضعت له في أصل اللغة على جهة النقل؛ وكل استعارة تتضمن معنى التشبيه، وليس كل تشبيه استعارة.

والاستعارة من باب المجاز، ويجب أن يكون فيها بلاغة وبيان لا تنوب مناب الحقيقة، ومتى نابت الحقيقة، فاستعمال الحقيقة أولى[5].

وكل استعارة لا تتعرى من ثلاثة أشياء: مستعار، ومستعار منه، ومستعار له.

(ويكون حقيقة في المستعار منه، وله قوة ليست للمستعار له)، ويجب أن تكون بينهما مناسبة. وأكثر ذلك أن يُستعار المحسوس لغير المحسوس ليتصوّر بصورة المشاهَد المعايَن.

والاستعارة على أضرب: استعارة تصريح، واستعارة كناية.

وقد استُعملت الاستعارات في الأبواب الثلاثة من الاسم والفعل والحرف.

أما الأسماء، فعلى ضربين: عينٌ وحدَث.

وقد يُستعار العين للعين، والحدث للحدث، والعين للحدث والحدث للعين.

---

(1) يُراجَع ما قِيل في البيت السابق، وقد ذكَر ابن رشيق ما يفيد أن البيتين من قصيدة واحدة.

(2) من الطويل، يُنظَر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، (88/2).

(3) في (ط): "وقوله"، إشارة إلى أنّ القائل هو أبو تمام الطائي نفسه، لكنه لم ينبِّه إلى تَصرُّفِه في الحاشية.

(4) من الخفيف، لأبي تمام، يُنظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، (172/4).

(5) في (م) بلفظ: "فيها بلاغة ببيانٍ لا تنوب منابه الحقيقة، ومتى نابت الحقيقة عنه، فاستعمال الحقيقة أولى". ويُنظَر: الرماني: النكت في إعجاز القرآن، (ص86).

فأما العين للعين، فنحو قوله تعالى: {وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا} [الأحزاب: 46]، فسمى [اللهُ عز وجل] النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- سراجًا لاهتدائنا به كاهتدائنا بالسراج في الظلام.

وقول الشاعر: "قيدِ الأوابدِ"[1].

وقول عَدي بن الرقاع:

يتعاوَران (من الغُبار)[2] ملاءةً منسوجةً بيضاءَ مُحْكَمةً[3] هُما نَسَجاها

تُطوَى إذا هبَطا مكانًا جاسيًا وَإِذَا السَّنابِكُ أَسْهَلَتْ نَشَراها[4]

وقول أبي نواس:

تبكي فتُذري الدُرّ من نرجِسٍ وتلطِمُ الوردَ بعنّاب[5]

وقول النابغة:

بأنّك شمسٌ والملوكَ كواكبُ[6]

ومما يُعد في هذا الباب قول الشاعر:

فَما بَرِحَ الولدانُ حَتّى رَأَيتُهُ عَلى البَكرِ يُمريهِ بِساقٍ وَحافِرِ[7]

فإن ذلك استعارة، وإن كان قد ذهب الأصمعي وغيره إلى أنه ضرورةً قد وضَع[8] الحافر موضع القدم. ووجه الاستعارة فيه: أنه لما قصد إلى هجو ضيفه وتقبيح قدَمه جعَلَهُ كحافرٍ.

وعلى ذلك قول الحطيئة:

قرَوا جارَكَ العَيمْانَ لمَّا جفَوْتَهُ وقلص عَن بَردْ الشَّرابِ مشافِرهْ[9]

فاستعار المِشفر للشفة تشبيهًا، وقصْدًا إلى أن يذكُر أنها تقلصت مع عِظَمها.

---

(1) جزء من بيت لامرئ القيس في معلقته، من الطويل، وهو قوله في وصف حصان:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَلِ

يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص33).

(2) استدركَها الناسخ في حاشية (ف) من نسخة أخرى، وقد سقطت من (م)، أما في (ط) فأثبتَها من مصادر أخرى.

(3) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "مُحْدَثة".

(4) البيتان من الكامل، يُنظر: ديوان عدي بن الرقاع، (ص50).

(5) بيت أبي نواس ليس في (م). والبيت من السريع، يُنظَر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص588).

(6) شطر بيت من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني، (ص74).

(7) من الطويل، نسَبَه ابن طباطبا إلى المُزرد أخي الشمّاخ، يُنظَر: ابن طباطبا: عيار الشعر، (ص171). ونسَبَه حمزة الأصفهاني إلى جبهاء الأشجعي، يُنظر: حمزة الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف، (ص101).

(8) في (م): "أنه للضرورة وضع".

(9) من الطويل، يُنظر: ديوان الحطيئة، (ص102).

وأما استعارة الحدث للحدث، فعلى ثلاثة أضرب:

حدَثٌ في عينٍ لحدَثٍ مصاحِبٍ لحدَثٍ، نحو قوله [عز وجل]: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} [الحجر: 94]، فاستعملَ في فصل الأمر الصدعَ تشبيهًا بصدع الزجاجة المتبيّن أثرُه.

وقوله: {بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ} [الأنبياء: 18]، أي نورد الحق على الباطل فيزيله، واستعمل القذف لما فيه من دلالة القهر، والدمغ لما له من التأثير، فهما أظهر في النكاية.

والثاني: استعارة حدَث في محْسوس لمحْسوس، نحو قوله تعالى: {بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ} [الحاقة: 6] أي: شديدة، فاستعمل العتوّ إذ هو أبلغ، لتضمّنه معنى التمرّد.

والثالث: استعارة حدَث غير محْسوس لحَدث في مثله.

وأما استعارة العين للحدث، فنحو قول الأفوَه(1):

كيفَ الرشادُ وقد خُلِفتُ في نفَرٍ لهمْ عَن الرشْـدِ أغـلالٌ وأقيـادُ

(فجعل المعاني الصارفة عن الرشد أغلالًا وأقيادًا).

وقول زهير:

وَمَن يَعْصِ أطرَافَ الزّجاج فَإنّهُ مُطيعُ العَوَالي رُكّبَتْ كلّ لَهْذَمِ(2)

فاستعمل الزِّجاج والسِّنان في الأمور الصغار والكبار.

آخر:

جَعلتُ لهمْ فوقَ العَرانين مَيسَما(3)

أي: عارًا يظهر ظهورَ المَيْسم.

ومن هذا الباب قولهم: "شعرٌ شاعرٌ، وموتٌ مائتٌ".

ومن ذلك تسميتهم كثيرًا من الأحداث باسْم عين يوجد فيه معنى مضارع لذلك الحدث؛ كتسميتهم النميمة بالقنافذ، والحقد بالضب، والكلمات الموجعة بالزنابير، نحو:

إني إذا ما طارت الزنابرُ

ولـقحتْ أيديَها عواسـرُ(4)

وأما استعارة الحدث للعين، فنحو قولهم "فلان أكَل وشرِب"، و:

---

(1) الأفوه الأودي، صَلاءة بن عمرو اليماني، شاعر جاهلي، يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (389/12). والبيت من البسيط، وهو من داليّته المشهورة. يُنظر: ديوان الأفوه الأودي، (ص67).

(2) من الكامل، وهو من معلقته. يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص111).

(3) شطر بيت من الطويل، وهو للمتلمّس الضبعي. يُنظر: ديوان المتلمس الضبعي، (ص29).

(4) من الرجز، ويُنسَب إلى حكيم بن معية. يُنظر: ابن قتيبة: المَعاني الكبير، (819/2).

إنّما هِي إقبالٌ وإدبارُ[1]

إذا كثُر ذلك منه، ووجهه أنه لما كثر ذلك منه سُمّي بالحدث تنبيهًا على أنه صار مستحقًا لهذا الاسم للنفس، إذا كانت أسماء الأحداث تُستحَق للنفس لا لمعنًى، قال:

وهُم ربيعٌ للمُجاوِر فيهمُ[2]

وأما استعارة الكناية؛ فأنْ تَذكر وصفًا أو فعلًا أو حالًا للمستعار منه، وتجعله للمستعار له، نحو قول أبي ذؤيب:

وَإذا المَنِيَّةُ أنشَبَت أظفارَها ألفَيتَ كُلَّ تَميمَةٍ لا تَنفَعُ[3]

أراد تشبيه المنية بسبُع عائث، فاستعار فِعلَه وجارحَتَه.

وعلى ذلك قول لبيد:

إنّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها[4]

قصَد إلى أنّ المَنية كَرامٍ لا يشوي[5].

وله:

وَغداةَ ريْحٍ قدْ وزَعْتُ وَقِرّةٍ إذْ أصبَحَتْ بيَدِ الشّمَالِ زِمَامُهَا[6]

قصَد إلى تشبيه الشمال بقائدٍ، والسحاب ببَعير مَقودٍ.

وقول الحارث بن حلزة:

حتَّى إذا التَفَعَ الظِبَاءُ بأطـ ـرافِ الظِلالِ وقِلنَ في الكُنْس[7]

فجعل الظلال بمنزلة رداءٍ التفعَ به الظباء لما صارت وسطها.

وأما استعارة الفعل للفعل، فنحو: {اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} [مريم: 4]، وذلك للنار.

وقوله تعالى: {وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا} [الفرقان: 23] أي: عَمِدْنا؛ فدلّ على أنه عاملَهم معاملة القادم من سفره المَعنيّ بإصلاح أمره.

---

(1) شطر بيت من البسيط، وهو للخنساء. يُنظر: ديوان الخنساء، (ص383).

(2) شطر بيت من الكامل، وهو من معلّقة لبيد بن ربيعة. يُنظر: ديوان لبيد بن ربيعة، (ص180).

(3) من الكامل، يُنظَر: شرح أشعار الهذليين، (ص8).

(4) شطر بيت من الكامل، وهو من معلّقة لبيد. يُنظر: ديوان لبيد بن ربيعة، (ص171).

(5) هذه الجملة ليست في (م)، ومعنى "لا يشوي" أي: لا يصيب إلا بمقتل، ومنه ما يروى عن عائشة -رضي الله عنها- قولها: "وارم الأشتر بسهمٍ من سهامك لا يشوي". يُنظر: ابن طيفور: بلاغات النساء، (ص13).

(6) يُنظر: السابق، (ص176).

(7) من الكامل، يُنظر: ديوان الحارث بن حلزة، (ص24).

وقوله تعالى: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ} [الرحمن: 31] أي: سنعمِد[1]، فاستعار ذلك لـمّا كان الفارغ للأمر يبالغ فيما يتولاه.

وقد استعيرت أبنية الفعل بعضها لبعض، نحو: {أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ} [الروم: 1] بمعنى أنه يأتي، والعدول إليها تنبيهًا على أنّ ذلك لكونه واقعًا لا محالة في حُكم ما ثبَت؛ وعلى ذلك: "غفر الله لزيد".

واستعارة الفعل للاسم إنما تكون على طريق الحكاية، نحو قولهم: "تأبط شرًّا" و"ذرّى حَبًّا".

وأما استعارة الاسم للفعل، فليس إلا بصياغة بناء الفعل منه، إذ كان للفعل صيغةٌ مخالِفة لصيغة الأسماء في أحكامه، وذلك نحو قولهم: "استحجر الطين" و"استنوق الجمل"، ونحو:

إنّ البُغاثَ بأرضِنا يَستنْسِرُ[2]

وعلى ذلك تكون استعارة الحرف للفعل، نحو: ("لألأ" إذا قال "لا")[3] و"سوّف" في سَوْفَ.

وأما استعارة الحرف للحرف، فنحو قوله سبحانه: {لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} [طه: 71]، فوضع "في" موضع "على" تنبيهًا على اشتمال الشجرة عليه، وكونها كوعاءٍ له[4] تحوطه حياطة المكان الحاوي لما فيه.

واستعارة الحرف للاسم، نحو:

مِـنْ عَـن يَـمـيـنـي مَـرّةً وأمــامـي[5]

أي: من جانب يَميني.

ونحو:

غدَتْ مِن علَيه بعدَ ما تمَّ ظمؤها[6]

أي: من أعلاه.

وأصحابُنا يقولون: إنّ "عن" و"على" في مثله من الأمكنة أسماءٌ، من حيث إن حرف الجر لا يدخل على مثله.

ولمن خالَفهم أن[7] يقول: إنما لا يدخل عليه إذا كان مبقًّى في بابه غير مستعار للاسم، فأما إذا

---

(1) في (م): "سنعمل".

(2) شطر بيت من الكامل، لا يُعرَف قائله، وسارَ مثلًا عند العرب. يُنظَر: أبو عبيد القاسم بن سلام: الأمثال، (ص93).

(3) استدركه الناسخ في حاشية (ف)، وهي ليست في (م).

(4)"كوعاء له" ليست في (م).

(5) شطر بيت من الكامل، لقطري بن الفجاءة. يُنظر: إحسان عباس: شعر الخوارج، (ص112).

(6) شطر بيت من الطويل، لمزاحم العقيلي. يُنظر: الأصمعي: الإبل، (ص98).

(7) في (م): "وإن خالفهم مَن".

استُعمل على سبيل الاستعارة صَحّ إدخالُه عليه.

وقد يُستعار الشيء لغيره، فيُخافُ التباسه بحقيقة المستعار منه، فيعقب (بنفي) المستعار (منه، أو) بصفةٍ تنافي حقيقته، ليتبيّن بذلك أنّ استعماله على طريق الاستعارة لا على الحقيقة، نحو:

وعَبدٌ للصَّحابةِ غَيرُ عَبدِ[1]

ونحو:

قيّدَها الجهدُ ولم تُقيَّدِ[2]

وقول الآخر:

جعلَ الوجَى بكِراع كل نجيبةٍ قيدًا أُمِرَّ بغير كفَّي قاتلِ[3]

ومما يُستحسن من ذلك قول عَدِيّ:

وسْنانُ أقصدَهُ النعاسُ فرنقتْ في عَينهِ سِنةٌ وليس بنائمِ[4]

فهذا أحسن من الأول، فإنه أثبت له الوسن، ونفى عنه النوم، والسِّنة غير النوم في الحقيقة.

وقد تستعار الكلمة لضدّها، وذلك ضربان:

ضربٌ صار استعماله فيه كالحقيقة، نحو: "المفازة" للمهلكة، و"السليم" للديغ. واستعمال ذلك على جهة التفاؤل.

وضربٌ ثانٍ على (جهة) المجاز[5]، وذلك نحو قوله عزّ اسْمه: {فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [الانشقاق: 24]، أي: اجعل أطيبَ خبرٍ تخبرهم به الخبر بعذاب أليم.

وعلى ذلك:

تحيّة بينِهم ضربٌ وجيعُ[6]

وقول الآخر:

نَقْريهمُ لَهْذَمِيّاتٍ نقدّ بها[7]

---

(1) شطر بيت من الوافر، ولم أجد له نسبة، وقد أوردَه الراغب الأصفهاني نفسه في كتابه: محاضرات الأدباء، (751/1) و(19/2) و(647/2)، في ثلاثة مواضع، وفي أحدها إشارة إلى أنّه للمقنّع الكندي، وذلك حين عطف القول على بيتٍ سابقٍ له.

(2) من الرجز، لأبي نخيلة الحمّاني. يُنظَر: أمالي المرتضى، (ص580).

(3) البيت لم أجده في أيٍّ من المصادر التي بين يدي.

(4) من الكامل، يُنظَر: ديوان عدي بن الرقاع، (ص100).

(5) في (م): "وضربٌ نازل على المجاز".

(6) شطر بيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب. يُنظَر: ديوان عمرو بن معديكرب، (ص149).

(7) شطر بيت من البسيط، لعُمَير بن شُيَيم القطامي. يُنظَر: ديوان القطامي، (ص213).

أي: أفضل ما نعطيهم أن نسلط عليهم سيوفًا قواطع.

وقد تُجُوِّزَ -من جملة الأجناس الأربعة، وهي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي- في الخبر، واستُعمل للأمر، في نحو قوله عز وجل: {وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: 228].

وَتُجُوِّزَ بأمر الحاضر، فاستعمل للخبر، في نحو قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم: 38].

ولم يستعمل الخبر في أمر الغائب والنهي والاستخبار، من حيث إن لهذه الأشياء أدوات تفيد هذه المعاني ولا تُعلَم من دونها، ولفظ الخبر لا يُنبئ عن ذلك، وصحّ استعارته لأمر الحاضر من حيث لم يكن بأداة، كما أن الخبر لم يكن خبرًا بأداة، والاستخبار متى استُعمل في الخبر فإن أداته تفيد معنى من تسوية أو تبكيت، ولا يَخْلُص خبرًا محضًا.

والاستعارة القبيحة هي التي تفضي إليها ضرورة، ولم تفد فائدة على ما تفيده الحقيقة من بيان وإيجاز، نحو قول ابن أحمر[1]:

غادرَني سَهْمُهُ أعشًى وغادَرهُ ... سيفُ ابن أحمرَ يشكو الرأسَ والكبدا

أراد: "غادرني سهمه أعور" فلم يمكنه، فقال: أعشى.

وقول الحطيئة:

صفوفٌ وماذيُّ الحديدِ عليهمُ ... وبَيضٌ كأولادِ النَّعام كثيفُ[2]

أراد: بيض النعام، لأن المَغافر[3] بهِ تُشَبَّه، لا بأولادها.

وقول لبيد:

قد أملأُ الجفنة من شحْم القُلَلْ[4]

أراد: السنام؛ ومثل هذا يُسمى المعاظلة.

ومن الاستعارات القبيحة قولُ بعض المولَّدين: "أسفري للعيون يا ضرّة الشمس"[5]، كأنه ظن أن الضرّة لا تكون إلا حسَنة.

---

(1) هو عمرو بن أحمر الباهلي، شاعر نجديّ، من المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (384/8). والبيت من البسيط، يُنظَر: ابن طباطبا: عيار الشعر، (ص164).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان الحطيئة، (ص132).

(3) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى: "البيض" بدل "المغافر".

(4) شطر بيت من الرمل، يُنظر: ديوان لبيد بن ربيعة، (ص177).

(5) يُنظر: ابن رشيق: العمدة، (272/1). وقد نقله عن الرمّاني ناسبًا إياه إلى بعض المولَّدين، وهو عنده بلفظ: "أسفري ليَ النقاب...".

وقد استقبح قول الشاعر:

يا مَن على الخدّين منهُ عقربُ

لا تضْرب الخدّ وقلبي تضربُ[1]

قيل: كيف استجاز أن يعير اسم العقرب للمحبوب، والعقرب مبغّضة يُكره اسمها وطلعتها، وهذا البيت بيت رديء؛ فأما تشبيه الصدغ بالعقرب فكثيرٌ مستحسَن، على ذلك:

عقرب الصدْغ لماذا سالمَته هو وحدَه

تلدغُ الناسَ جميعًا وهي لا تلدغ خدّه[2]

وهو أشبه شيء بها منظرًا، وليس كون العقرب مبغضة مما يقتضي أن لا يُشبّه بها عضو من المحبوب، ألا ترى أنه قد شُبّه العين بسيف العدى، وشُبّه المحبوب بالعِدى، في نحو:

أشبهت أعدائي فصرت أحبّهم[3]

وقال مُزرّد[4]:

وأسْحَمَ ريّانِ القُرُونِ كأنّهُ أسَاوِدُ رَمّانَ السِّبَاطُ الأطَاوِلُ[5]

فشبه الشعر طوله بالحيات، كما شبه المحْدَثون الصدغ بالعقرب.

ومما استُقبح من ذلك قول ابن المعتز:

كلّ يَومٍ يبولُ زبّ السَّحابِ[6]

وقول عبيد الله بن زياد: "افتحوا سيفي"[7]، يعني سلّهُ.

ومن هذا الباب باب **الإرداف**[8]:

---

(1) من الرجز، ولم أجد له نِسبة. يُنظر: ابن هبة الله العلوي: المجموع اللفيف، (ص462)؛ يرويه عن أبي العيناء، عن أبي العالية، أنشدَهم إيّاه ولم يُسَمِّ قائلَه.

(2) البيتان من الرمل، وهما للصنوبري، يُنظَر: ديوان الصنوبري، (ص240).

(3) شطر بيت من الكامل، وهو لأبي الشيص. يُنظَر: الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء، (52/2، 60).

(4) هو أخو الشماخ، واسمه يزيد بن ضرار، شاعر وفارس، وهو من المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام. يُنظر عنه: المرزباني: معجم الشعراء، (ص496).

(5) من الطويل، يُنظر: المفضل الضبي: المفضليات، (ص94).

(6) شطر بيت من الخفيف، ولم أجده في ديوانه على سعته، وقد ذكره الثعالبي في: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (ص343)؛ وابن رشيق في: العمدة، (270/1).

(7) يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص106).

(8) في (م) إضافة طويلة في هذا المَوضِع ليست في (ف)، وهي: "والإرداف أن يروم ذكر معنى من المعاني فيعرض عن اللفظ الخاص إلى لفظ معنى يُجعل تبعًا له، نحو قول امرئ القيس حيث يقول:

=

وهو أن تريد دلالة على معنى فتأتي بلفظٍ لِمعنًى هو ردْفه وتابعه، فيكون في دلالته على المتبوع دلالة على التابع، نحو:

.... فإنّي جبانُ الكلبِ مَهْزولُ الفَصِيلِ[1]

آخَر:

كان الصّراخُ له قَرْعَ الظَّنَابيبِ[2]

وقوله:

ولو أدْرَكَتْـه صَفِـرَ الوطــابُ[3]

آخر:

جَمّ الرّمـادِ إذا مـا أخْمَـدَ البَرمُ[4]

ومن ذلك لام المعاقبة، نحو: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} [القصص: 8].

وبإزاء الإرداف: (**التعقيب**[5]، وهو) ذِكْر ما يتأخر عنه المعنى المقصود، نحو قول الله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ} [البقرة: 197]، أي: يجازيكم به، ولما كان علم الإحسان والإساءة يقتضي مجازاةً، أُطلق عليه اسمه، وعلى ذلك قوله تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} [الزلزلة: 7-8]، وقول الشاعر:

إذَا نَزَلَ السَّمَاءَ بأرْضِ قَوْمٍ (رَعَيْنَاهُ وَإنْ كَانُوا غِضَابَا)[6]

يعني المطر، فسماه سماءً لكونه منها. ومنه تسميتهم الشحم ندًى، والسِّمَة نارًا.

=

ويضحى فتيت المسك فوق فراشها

أراد أن يصفها بطيب الرائحة، والنعمة، وأنّ لها من يكفيها أسباب المهنة. والإرداف...".

ولا أعتقد أنّ هذه الإضافة سقطت من (ف)، لأن تعريف الإرداف الوارد في هذه الإضافة، يفيد المعنى نفسَه الموجود في التعريف الذي يليه، بل إنّ التالي أتمُّ منه، ويَبْعُدُ أن يُكرّر المصنّف ذلك في مَوضع واحد. ويُنظَر ما سيأتي في باب "التتبيع".

(1) من الوافر، ولم أجد له نسبة. وأوّله: "فما يَكُ فيَّ مِن عَيْبٍ"، يُنظَر: الجاحظ: الحيوان، (255/1).

(2) شطر بيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل. يُنظَر: ديوان سلامة بن جندل، (ص123).

(3) شطر بيت من الوافر، وهو لامرئ القيس. يُنظَر: ديوان امرئ القيس، (ص138).

(4) شطر بيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ. يُنظَر: الخطيب التبريزي: شرح ديوان الحماسة، (154/2).

(5) في (م): "التقديم"، وهو المصطلح الذي أشار إليه المصنّف في المقدّمة عند ذِكْر تراجم الأبواب.

(6) من الوافر، وهو لمعوّد الحكماء، معاوية بن مالك. يُنظَر: المفضل الضبي: المفضليات، (ص359)؛ والأصمعي: الأصمعيات، (ص214)؛ وهو عندهما بلفظ "السحاب" بدل "السماء". ويُنظَر: الجاحظ: الحيوان، (227/5)؛ وابن قتيبة: أدب الكاتب، (ص97)؛ وهو عندهما بلفظ "السماء" كما هو هنا، ولكنّه دون نِسْبة.

ومن باب الاستعارة: **إطلاقُ اللفظ على ما يجاوره** أو يقرب منه، نحو قوله تعالى: {أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا} [النمل: 8]، يعني مَن قَرُب منها، لا مَن توَغَّلها.

وقول الشاعر:

إنَّ الذين يَسُوغُ في أعْناقِهِم   زادٌ يُمَنُّ علَيهمُ لَلِئامُ[1]

أراد الحلوق.

ومن بابها: **الكنايات**؛ كقولهم: الغائط والكنيف والجماع والملامَسة. و[كـ][2] قول الله تعالى: {وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ} [المدثر: 4]، وقولهم: "هو عفيف الإزار".

والمستقبح من ذلك قول المتنبي:

إنّي عَلى شَغَفي بِما في خُمرِها   لَأعِفُّ عَمّا في سَراويلاتِها[3]

فذِكر السراويل قبيح، والإزار جميل.

ومن ذلك: **المزاوجة**، وهو أن يُستعار لفظ الجزاء للشرط، والشرط للجزاء؛ نحو قوله [تعالى]: {إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ، اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} [البقرة: 14-15]، ونحو قولهم[4]: "كما تَدين تُدان". والقصد إلى أنّ الجزاء مثل الفعل، لا ناقصٌ عنه ولا زائدٌ عليه[5].

ومن ذلك: **استعمال اللفظ على طريق التهكّم**، نحو:

ألم يَكنْ في وُسُوم قد وُسِمْتَ بها   مَا كان موعظةً يا زُهْرةَ اليَمَنِ[6]

وفي طريقهِ -وإن لم يطلَق عليه اسم التهكّم- قوله [عز وجل]: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} [الدخان: 49].

ومن هذا الباب: **الفحوى**، وهو ذكر لفظٍ يراد به هو وما فوقه، وهو وما دونه، حسب ما يقتضيه الخطاب؛ نحو قوله [تعالى]: {[7][فَـ]لَا تَقُل لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا} [الإسراء: 23]، فهذا نهي

---

(1) من الكامل، وهو لأعرابي من بني تميم. يُنظَر: الجاحظ: البيان والتبيين، (203/3)؛ والمبرد: الكامل، (53/1).

(2) إضافة يقتضيها المقام.

(3) من الكامل، يُنظَر: ديوان المتنبي، (255/1).

(4) في (م): "قوله". وهذا الخبر يُروى مرفوعًا وموقوفًا، وأصحُّ طريقٍ له ما أخرَجَه أحمد بن حنبل في: الزهد، برقم (773)؛ موقوفًا على أبي الدرداء. وربما كانت هذه العبارة من مقتبسات الكتب السماوية السابقة، يُنظَر: ابن أبي عاصم: السنّة، (305/1). وفي العموم هي من الجُمَل المأثورة عن العرب قبل الإسلام، وضمّنوها بعض أشعارهم، وجرَت مجرى المثل. يُنظَر: أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، (168/2).

(5) في (م): "لا ناقصًا عنه ولا زائدًا عليه".

(6) من البسيط، وهو لجرير يرد على هجاء شاعر من أهل اليمن. يُنظَر: ديوان جرير، (ص746).

(7) في الأصل: "ولا".

عن هذه الكلمة وكل ما فوقها من أذية قليلة أو كثيرة. وقولك: "فلان لا يخون في قنطار"، يقتضي أن لا يخون فيه وفيما دونه، إذ كانَ المالُ الكثيرُ أدعى للمرء إلى اكتساب الخيانة، فإذا تجنبها في الكثير ففي القليل أحرى أن يتجنبها.

ومن هذا الباب: **التمثيل؛** وهو أن يقصد معنىً فيضع لفظًا يدل على معنى آخر يكون مثالًا للمعنى المقصود، وعلى ذلك كتاب الأمثال[1]، وفي طريقته قول ابن ميادة:

أبِيني، أفي يُمنَى يَديكِ جعلتِني فأفرحَ؟ أم صيَّرتِني في شمالكِ[2]؟

وقول بعض البلغاء: "أراك تُقدّم رجلًا وتؤخّر أخرى، فاعتمدْ على أيّهما شِئتَ"[3].

ومن هذا الباب: **التضمين؛** وهو أن تذكر لفظًا مُطلقًا وتريد به التقييد، وذلك على ضربين: محمود ومذموم.

فالمحمود أن يكون اللفظ متعارفًا مع إطلاقه فيما يريد به من التقييد، نحو كثير من العموم.

والمذموم منه ذِكْر لفظٍ مطلقٍ والقصد إلى تقييده، واللفظ غير مستصلح له، نحو قول الشاعر:

أعَاذِلُ عَاجِلُ مَا أشْتَهِي أحَبُّ مِنَ الأكْثَرِ الرّائِثِ[4]

أراد: عاجل ما أشتهي مع القلة.

ومن هذا الباب: **المساواة،** وهو أن يكون اللفظ مساويًا للمعنى لا زائد عليه ولا ناقص[5] عنه، كما قال بعضهم في وصفِ بليغ: "كانت ألفاظه قوالب لمعانيها"[6]. ونحو:

ستُبْدي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ويأتيكَ بالأخبارِ من لم تزوّدِ[7]

ونحو:

وأوّلُ راضٍ سُنّةً مَن يَسِيرُها[8]

وكقول زهير:

---

(1) يبدو من السياق أنّ المعنى: وعلى هذا سائر باب الأمثال.

(2) من الطويل، وهو لابن الدمينة لا ابن ميّادة، يُنظَر: ديوان ابن الدمينة، (ص15). ولابن ميّادة ما يشبهه، قال:

ألم تكُ في يُمنى يديكَ جعلتَني * فلا تجعلنّي بعدها في شمالكا

يُنظَر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص59).

(3) من رسالة بعثها الخليفة الوليد بن يزيد إلى مروان بن محمد. رواها الجاحظ في: البيان والتبيين، (249/1).

(4) من المتقارب، وهو لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. يُنظر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص85).

(5) في (م): "ناقصًا".

(6) هو من قول العباس بن الحسن الطالبي يمدح رجلًا. يُنظر: ابن قتيبة: عيون الأخبار، (186/2).

(7) من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، يُنظر: ديوان طرفة بن العبد، (ص41).

(8) شطر بيت من الطويل، وهو لخالد بن زهير. يُنظر: السكّري: شرح أشعار الهذليين، (ص213).

سَئِمتُ تَكاليفَ الحَياةِ وَمَن يَعِشْ ثَمـانـيـنَ عامًا لا أبا لَكَ يَسـأَمِ[1]

فإن العلماء ارتضوه واستحسنوه، إذْ قد ذكر أنه سئم تكاليف الحياة لا الحياة، إذْ كانت الحياة لا تُمَلّ، وفُضِّل على بيت لبيد حيث يقول:

ولقد سئمتُ منَ الحياةِ وطولِها وسؤالِ هذا الناس كيفَ لبيدُ[2]

البَسْط في الكلام:

له مواضعُ يختص بها، وهو أن يكون في موقف يُحتاج فيه إلى تفهيم العامة، (وفيهم)[3] القريب والبعيد، والذكي والبطيء الفهم، أو كان اللفظ مشتركًا بين معنيين حقيقيين، أو حقيقة ومجاز، أو عام وخاص، أو لصدق العناية بمُورد الخبر، فيُحتاج إلى الإشباع.

فمِن البسْط: **التكميلُ**، وهو أن يكمّل المعنى المقصود، حتى لا يبقى فيه اعتراض معترض، كقول كثيّر:

لَوْ أَنَّ عَزَّةَ خَاصَمَتْ شَمْسَ الضُّحَى فِي الحُسْنِ عِنْدَ مُوَفَّقٍ لَقَضَى لَهَا[4]

(فكمُل المعنى بقوله "عند موفق").

وكقول الغَنَوي:

رجالٌ إذا لم يُقبل الحقُّ منهمُ ويعطَوهُ عاذوا بالسيوفِ القواضبِ[5]

فقوله "ويعطَوه" تكميلٌ.

وقول النَّمِر:

لقد أصبَح البيضُ الغوانِي كأنّما يُرَيْنَ إذا ما كنتُ فيهنّ أجْرَبا

وكنـت إذا لاقيـتُـهـنّ ببـلـدةٍ يقلنَ على النَّكْرَاء أهلاً ومرحبا[6]

فقوله "على النكراء" تكميل للمعنى، إذ كانت هذه المقالة لا يُنكر أن يقولها مَن بينه وبينهن معرفة.

---

(1) من الطويل، من معلقته، يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص29). والرواية المعروفة: "ثمانين حَولًا".

(2) من الكامل، من معلقته، يُنظر: ديوان لبيد بن ربيعة، (ص35).

(3) استدركها الناسخ في حاشية (ف)، وليست في (م).

(4) من الكامل، يُنظَر: ديوان كثير عزة، (ص394).

(5) من الطويل، للمخبّل الغنوي، واسمه نافع بن خليفة، من شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي. لم أجد له ترجمة، ولكن يُنظر ما أورده الزجاجي في: أماليه، (ص182)، مِن خبره مع مروان بن الحكم. ويُنظر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص49).

(6) من الطويل، للنّمِر بن تولب، من المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، وله صُحبة، ومن شعره أبيات كثيرة صارت مضرب الأمثال. يُنظر: ابن الأثير: أُسْد الغابة، (581/4). وقدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص50).

والتبليغ، وهو كالتكميل غير أنه خُصّ بما في القافية، نحو قول امرئ القيس:

كأنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خُبَائِنَا   وَأَرْحُلِنَا الجزّعُ الذِي لمْ يُثَقَّبِ[1]

فقوله "لم يثقّب" تكميلُ التشبيهِ.

ونحو قول زهير:

كَأنّ فُتَاتَ العِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ   نَزَلْنَ بهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ[2]

ونحو قول امرئ القيس:

إذا ما جرى شأوين وابتلّ عطفُهُ   يقول هزيز الريح مرّت بأثأبِ[3]

والتذييل، وهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى (الواحد ليتضح) وينكشف، نحو:

قومٌ هم الأنفُ، والأذنابُ غيرهمُ   ومَن يُساوي بأنف الناقة الذنَبا[4]

فالمصراع الثاني تذييلٌ.

ومنه:

فدعَوا نَزالِ فكنتُ أوّل نازلٍ   وعلامَ أركبُه إذا لمْ أنزلِ[5]

وقول المتنبي:

وَما حاجَةُ الأظعانِ حَولَكِ في الدُجى   إلى قَمَرٍ ما واجِدٌ لَكِ عادِمُه[6]

والذي جرى مجرى الأبواب الثلاثة[7] وهو مذموم:

الاستعانة، وهو أن يؤتى بما هو معقول من فحوى الخطاب من غير أن يكون فيه تأكيد يزيل الشبهة، نحو:

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قبلهُ   ولكنّني عن علمِ ما في غدٍ عَمِ[8]

فقوله "قبله" مستغنًى عنه، فمعلوم أن أمس قبل اليوم، ولو قال "اليومِ وأمس (الأدنى)" لم يكن فضلةً، لأن أمس قد يقع مجازًا على كل يومٍ سالِف.

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص53).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص12).

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص49).

(4) من البسيط، وهو للحطيئة. يُنظر: ديوان الحطيئة، (ص17).

(5) من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي. يُنظر: الجاحظ: الحيوان، (546/6).

(6) من الطويل، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص1223).

(7) يعني أبواب البسط المتقدّم ذكرها: (التكميل، والتبليغ، والتذييل).

(8) من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، يُنظر: ديوان زهير، (ص29).

ونحو ذلك:

فعاودني صداعُ الرأس والوصَبُ[1]

فذِكْر الرأس مع الصداع مستغنًى عنه، إذ كان الصداع لا يستعمل إلا في الرأس.

وقول علقمة:

كأنّ تطْيابَها في الأنْفِ مَشْمومُ[2]

فـ"في الأنف" فضْلةٌ.

وقوله:

طحا بك قلبٌ في الحسان طروبُ بُعيدَ الشبابِ عصرَ حان مَشيبُ[3]

فـ"عصرَ حان مَشيبُ" فضلةٌ.

وأما التأكيدات كلها فما يرفع التِباسًا ويزيل إشكالًا يَحسنُ، نحو: "أتاني القوم كلهم أجمعون". وكذلك: "مررت بالرجلين كليهما". فـ"الرجلين" قد يُطلق ويراد به الواحد، وعلى ذلك قوله: {لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ} [النحل: 51] لـمّا كان المثنّى قد يُتجوّزُ به في الواحد، وقد يسمّى الواحد باسْم مثنّى، فصحّ وصفه بـ"اثنين".

ومدار هذا الباب أنّ كل لفظ يقع فيه التِباس على وجهٍ ما، فلك إتباعه بما يزيل عنه اللبس، ولا يكون فضلةً مستغنًى (عنها)، وإذا كان التابع معقولًا من الخِطاب ولا يكون مقيّدًا لتأكيدٍ فذلك مستغنًى عنه.

ومما قيل هو استعانة: قولُ الشاعر:

فإن هُم طاوعوكِ فطاوعيهمْ وإن عاصَوكِ فاعصي مَن عصاكِ[4]

وكان من حق المقابلة أن يقول: "وإن عاصوك فاعصيهم".

---

(1) جزء بيت من الوافر، يشبه بيت أبي العيال الهذليّ:

ذكرْتُ أخي فعاودَني * رداعُ السقم والوصبُ

يُنظر: السكري: شرح أشعار الهذليين، (ص424). وهو بهذا اللفظ لا وجه للاستشهاد به هنا؛ ولذلك أظنّ أنّ الذي أورَدَه المصنِّف هو لشاعرٍ آخَر، لم أجد مَن صَرّح باسمه فيما بين يدي من مصادر، وهو بلفظ:

نأتْ سلمى فعاودني * صداع الرأس والوصبُ

يُنظر: أسامة بن منقذ: البديع في نقد الشعر، (ص143).

(2) شطر بيت من البسيط، لعلقمة الفحل، ابن عبدة التميمي، شاعر جاهلي. يُنظَر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (132/21). وديوان علقمة الفحل، (ص51).

(3) من الطويل، وهو لعلقمة الفحل -أيضًا-؛ يُنظر: المصدر السابق، (ص33).

(4) من الوافر، لخليد مولى العباس بن محمد العباسي. يُنظَر: الخطيب التبريزي: شرح ديوان الحماسة، (145/2).

وقول أبي نواس:

وداوني بالّتي كانتْ هي الداءُ[1]

فـ"كانت" فيه فضْلةٌ.

وقد يتفق في كلامهم الاستعانة التي تجعل للكلام رونقًا، فيسرع القلب إلى قبوله وإن لم يكن في الحقيقة تتعلق به فائدة، نحو قول امرئ القيس:

تصدّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي بناظـرةٍ من وحش وجرة مطفل[2]

وقول عدي بن الرقاع:

وكأنّـها بَين النســاء أعارَها عينيه أحورُ من جآذرِ جاسمِ[3]

و"وجرة" و"جاسم" ليس في ذكرهما إلا استقامة الوزن، ولا اعتبار بما يقوله أصحاب المعاني في تخصيص ظبائهما، فالظباء لا تختلف في حسن مناظرها لشيء يرجع إلى الأمكنة، وإن كان في ذلك كلامٌ لمن يتعصّب لذلك.

وقد قال الطائي:

كالظبْية الأدْماء صافَتْ فارتعتْ زهَرَ العِرار الغَضّ والجثجاثا[4]

وهو به مستقبح، وليس في وصفها برعْي الجثجاثِ فائدةٌ، فإنه إنما توصف الظبية أنها تعطو الشجر وأنها مذعورة، وليس له رونقُ بيت امرئ القيس وعدي بن الرقاع.

ومن البسط المذموم ما لا تتعلق به فائدة، ويتغلق به المعنى، نحو قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملّكٌ أبو أمه حي أبوه يقاربه[5]

أراد أن يدلّ أنّ الممدوح خال المملكِ، فقال أبو أم المملك أبو هذا الممدوح، فدل على أنه خاله بهذا اللفظ، وكان يكفي أن يقول خاله.

ومن باب البسط: **التأكيد** بالاستثناء الذي لا ينافي المستثنى منه، وأكثر ما يكون ذلك في المدح والذم، نحو:

ولا عيــب فيهم غير أن سيــوفهم بهنّ فلـول من قراع الكتــائبِ[6]

---

(1) شطر بيت من البسيط، يُنظَر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص53).

(2) من الطويل، وهو من معلّقته. يُنظَر: ديوان امرئ القيس، (ص16).

(3) من الكامل، يُنظر: ديوان عدي بن الرقاع، (ص99).

(4) من الرمل، يُنظَر: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، (312/1).

(5) من الطّويل، يُنظر: ديوان الفرزدق، (108/1).

(6) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. يُنظَر: ديوان النابغة الذبياني، (ص44).

وقول الآخر:

فتًى كملتْ أخلاقُه غير أنّهُ جوادٌ فما يبقي من المال باقيا[1]

وذلك أن الاستثناء لمّا كان (من شرطه) أن يثبت ما نفاه المستثنى منه، أو ينفي ما أثبته، وكان مورده على سبيل التحقيق، وأنْ ليس في خبرهِ تجوّزٌ: ذكروا حيث قصَدوا أن لا مثنويّة إلا ما ينافي الأول، ليثبتوا أن الممدوح بحيث لو تعمّد متعنّتٌ لم يجد سبيلًا إلى (ما يُستثنى من) جملة ما مدحه[2] إلا ما يكون في الحقيقة مدحًا.

و(من باب البسط): **التكرير**، وهو تكرير الكلمة، ولا يخلو من وجهين؛ أحدهما: أن يكون على وجهٍ (قد) يُستغنى عنه بذكرٍ متقدّمٍ. والثاني: أن لا يُستغنى عنه.

فالأول لا يخلو إما أن يتعلق بإعادة ذكره رفع التباس أو تعظيمٌ من تبجيلٍ[3] أو تحقيرٍ أو ترغيبٍ أو تحذيرٍ فيحسن ذكره وإن استغنى عنه إما بتقدّم ذكرٍ أو بالعدول عن الاسم إلى ضميره، وعلى ذلك ما ورد في القرآن العزيز من نحو قوله تعالى: {فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ} [الرحمن: 13]، ونحو قوله [سبحانه]: {[لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ][4] إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} [الحج: 60-62] فكرر لفظ "الله" في مواضع. وقوله في سورة الروم: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا} [الروم: 21] الآية، فكرَّر الآيات كما ترى.

وإن لم يتعلق به ذلك استُقبِح إعادة ذكره، ولا سيما إذا كان في جملة واحدة، نحو:

لا أرى الموت يسبق الموت شيءٌ[5]

لأن قوله "يسبق الموت شيء" في موضع المفعول الثاني من "لا أرى"، وتكريره لا يتعلق به فائدة.

ومن المستقبح قول الآخر:

فما للنوى جُدَّ النوى قُطِعَ النوى كذاك النوى قطّاعة لوصال[6]

واستُقبح قول ابن الرومي، للتكرير الذي فيه، وإن كان متضمنًا لمعنى شريف، وهو:

---

(1) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي. يُنظَر: ديوان النابغة الجعدي، (ص173).

(2) في (م): "ممادحه".

(3) في (م): "تعظيم وتبجيل".

(4) في (ف) وردت بلفظ: "ولينصرن الله من ينصره"، وهو وهْم، والصواب ما ورد في (م) موافقًا لِنَصّ الآية.

(5) شطر بيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد. يُنظَر: ديوان عدي بن زيد، (ص65).

(6) من الطويل، ولم أجده منسوبًا. يُنظر: الصاحب ابن عباد: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، (ص52).

بجهلٍ كجهل السيف والسيفُ منتضًى وحِلم كحِلم السيف والسيفُ مغمدُ[1]

والثاني من التكريرات: أن يكون على وجهٍ لا يستغنى عن تكريره، فمنه ما هو مستحسنٌ جدًا، من ذلك ما سماه بعض مَن صنّف في ذلك: الترديد، وهو أن يذكر لفظةً يعلّق بها حكمًا[2] ثم يردّدها معَ حكمٍ آخر على وجهٍ آخر، نحو قول زهير:

مَن يلقي ومًا على علّاته هرمًا يلقَ السماحة منه والندى خلُقا[3]

وقول أبي حيّة:

إذا ما تقاضى المرءَ يومٌ وليلةٌ تقاضاه شيءٌ لا يمَل التقاضيا[4]

وقول آخر:

إذا ما أغاروا فاحتووا (مالَ) معشرٍ أغارت عليها فاحتوته الصنائعُ[5]

ومما استقبح تكريره لانعقاد اللفظ واستثقاله، قول الطائي:

المجد لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤمل منك إلا بالرضا[6]

وقول مسْلم:

سلّت وسلّت ثم سلّ سليلها[7]

وكما يستقبح هذا، يُستقبح الجمع بين مضمرات متوالية، لانعقاد اللفظ، نحو قول المتنبي:

سبوحٌ لها منها عليها شواهدُ[8]

فصلٌ:

وقد جوّز كثير من النحويين زيادة الأسماء والحروف من غير أن تتعلق بها فائدة، وأبى ذلك كثير من الناس، محتجّين بأنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الحكيم في إيراده ملغيًا، وهذا هو الصحيح؛

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان ابن الرومي، (377/2).

(2) في (م): "تَعلقَ بها حكمٌ".

(3) من البسيط، يُنظَر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص53). والمقصود: هرم بن سنان، من زعماء العرب، مدحَه زهير وأشاد بدوره في إطفاء حرب داحس والغبراء.

(4) من الطويل، لأبي حية، الهيثم بن الربيع النميري، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (473/16). والجاحظ: البيان والتبيين، (158/2).

(5) من الطويل، لأبي تمام الطائي. يُنظَر: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، (631/3).

(6) من الكامل، يُنظَر: المرجع السابق، (307/2).

(7) شطر بيت من الكامل، لمسلم بن الوليد الأنصاري، من شعراء العصر العباسي، كان يُلقَّب بـ"صريع الغواني". يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (822/2). وديوان مسلم بن الوليد، (ص73).

(8) شطر بيت من الطويل، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص380).

فمما ادُّعيَ فيه الزيادة من الأسماء قولهم "مثل" في نحو:

يا عاذلي دعني من عذلكا   مثليَ لا يَقبل من مثلكا[1]

وأنّ قصْدَه: أنّي لا أقبل منك، فزاد "مثل".

ويقال: "مثل زيدٍ يفعل كذا"، وإنما يرادُ زيدٌ[2] مِن غير (إثبات) مثلٍ له.

وفي طريقتهم ذهب المتنبي حيث يقول:

مثلك يثني الحزن عن صوبهِ   ويستردّ الدمع عن غربهِ

ولم أقل "مثلك" أعني بهِ   سواكِ يا فردًا بلا مشبَّهِ[3]

و"مثل" في هذه الأمكنة تستعمل على أحد وجهين:

إما أن يُذكر خبرٌ ينزَّه المخبَر عنه من أن يتعلق به، فيُعْدَلَ إلى لفظ "مثل"، فيقال: "مثل الأمير إذا مات يكون نائبًا[4]" ويكون ذلك في الظاهر إخبارًا عن مثله، ومعقول من فحواه أنه هو المقصود، أو تُراد المبالغة[5] في ذلك، مثل أن يُقال: "أكرم مثل زيد" والمعنى: اعتبر حاله وكلَّ[6] مَن شاهدتَه في حكمه، وجاريًا مجراه، فأكرمْه؛ ويكون مأمورًا بإكرام مثلِ زيدٍ وإكرام زيدٍ، لأنه إذا كان (مَن)[7] بمثل أوصافه يستحق الإكرام، (فهو مستحق له، ويكون ذلك أبلغ من قولك: "أكرم زيدًا"، فإنه ليس فيه تنبيه على [المعنى المستحق به الإكرام][8]) كما هو في: "مثل زيد أكرم"، ومن ذلك قول الشاعر:

كما شرقت صدر القناة من الدم[9]

وقول الآخر:

الواطئين على صــدور نعالهم[10]

---

(1) من السريع، ولم أجد له نسبة. يُنظَر: ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، (ص157).

(2) في (م): "يريد زيد"، وفي (ط): "زيدَ زَيد".

(3) من السريع، يُنظَر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص190).

(4) في (م): "ثابتًا".

(5) أشار الناسخ في حاشية (ف) إلى ورودها في نسخة أخرى بلفظ: "المقايسة".

(6) في (م): "فكل".

(7) استدركَها الناسخ في حاشية (ف)، وليست في (م).

(8) تتمة استفدتها من (م)، لأنها مبتورة في (ف) لِوقوعها في طرف الورقة.

(9) شطر بيت من الطويل، وهو للأعشى. يُنظَر: ديوان الأعشى، (ص173).

(10) شطر بيت من الكامل، وهو للأعشى -أيضًا-. يُنظَر: السابق، (ص181).

وقول حميد يصف أرضًا:

وقطّعتُـها بيـدي عوهـجٍ تعنَّى المطيُّ بإصْرارها[1]

فالصدر واليد زائدان، فإنه قطّع بالعوهج جملتها، ووطئ بالنعل كلها، فالقول في ذلك أن بعض الجملة إذا عُلّق به حكمٌ، لا يخلو إما أن يكون مختصًا بذلك الحكم -وهذا ظاهر-، أو يكون معظم ما يُتعاطى به ذلك الفعل، فيُخَصُّ لذلك.

وعلى هذا "قطّعتها بيدي عوهج" كقولك: "هذه الدار في يد فلان"، وقولك: "ما ملكت يميني"، فخَصّ اليدَ بالذكر لما كان أكثرَ المتنوالات باليد، ويقول: "حملت الدابة رجلي"، ولم تحمل الرجْل دون سائر الجوارح، لكن خَصّ الرجْل لما كانت هي المتعبة بالمشي.

وأما صدر القناة فعبارة عن العامل أو السنان، وخُصّ بالذكر لمّا كان هو في الحقيقة المقاتل والمحارب، وإن كان غير مستغنٍ[2] في العمل عن سائر أجزائها، ولذلك قال:

وكل أنابيب القنا مدد لها وما تنكث الفرسانَ إلا العواملُ[3]

وعلى ذلك (تقول): "لقيت وجه فلان" لما كان هو المواجه المكشوف في أكثر الأحوال من البدن.

وقوله:

الواطئين على صدور نعالهم

ذكَر الصدور تنبيهًا على أنه لا يكثُر (مشيهم فيها لترَفِهم، وأنهم ينتعلون السباط من النعال لنعمتهم، فلا تأخذ أرجلهم منها) إلا الصدور.

وأما الحروف فقد ادُّعي في "لا" أنها زائدة، في نحو قول الله عز وجل: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1]، فقيل فيه أنَّ "لا" يتأوّل[4] محذوفًا، وهو إنكار[5] ما كان يقوله الكفار، وعلى ذلك: "لا والله لا أفعل" (أي: لا أفعل) واللهِ، فاختُزل الفعل استغناءً عنه، وأُتي بـ"لا" تأكيدًا للنفي.

---

(1) في (م): "يعنى المطي بأكوارها"؛ وفي (ط) ظنّها شرحًا للبيت فأثبتَها أسفل منه، بل توهّم أنه أراد بيت:

بعطفين من عوهجٍ عينها * إلى الفرع والخصلات العلا

فخرّجَهُ على هذا الوهْم؛ ولكن البيت في المصادر وفي الديوان المطبوع على نحو ما أثبتَهُ المصنِّف. وهو من المتقارب، لحميد بن ثور الهلالي، شاعر مخضرم، اشتهر على عهد عمر بن الخطاب، وقيل إنّ له صُحبة. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (500/4). وديوان حميد بن ثور، (489/1).

(2) في (م): "مستغنى".

(3) شطر بيت من الطويل، للمتنبي. يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص924).

(4) في (م): "فقيل إن فيه (لا) تناول".

(5) ليس في (م): "إنكار".

وقد يؤتى به تأكيدًا للنفي، وحذفُه لا يخلّ بالكلام إلا في إزالة التأكيد، نحو: {غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة: 7]، ونحو قولك: "ما رأيت زيدًا ولا عمرًا".

وقيل في قول الشاعر:

فلا ألوم البيض أن لا تسخرا

وقد رأين الشمط القفندرا[1]

معناه "أن تسخر". وقد تأول مَن أبى زيادة الحرف بأن قال: معنى "أن لا تسخر" أي: لا تسخرنّ معي، ولا تتفاكهن لكوني شيخًا.

وقيل في قوله تعالى: {مَا مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ} [الأعراف: 12] معناه "أن تسجد"، بدلالة قوله: {مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ} [ص: 75].

وقال بعض المفسرين: معنى "ما منعك": ما حماك وجعلك في منعة مني في ترك السجود، أي من معاقبة ترك السجود؛ فعلى هذا لا تكون زائدة، وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال: لو كان كذا لم يكن يجيب بأن يقول: {أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ} [الأعراف: 12]، فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه، وإنما هو جواب مَن قيل له: ما منعك أن تسجد. ويمكن أن يقال في جواب ذلك: إن إبليس لما (كان) أُلزم ما لم يجد سبيلًا إلى الجواب عنه، إذ لم يكن له مِن كالئٍ[2] يحرسه ويحميه، عدلَ عما كان جوابًا، كما يفعل المأخوذ بكظمه[3] في المناظرة.

وكثير من حروف العطف ادّعي فيه الزيادة، وقد تُؤوِّل على وجوه تخرجه عن ذلك، كالواو في نحو قوله عز وجل: {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: 73] قيل: إن الواو فيها زائدة، وهو جواب "إذا". وقال أكثر البصريين: إن الجواب محذوف، والواو للعطف.

وقيل في الكاف في نحو:

وصاليات ككما يؤثفين[4]

إنها زائدة، فقيل إنها للتشبيه، والثانية موضوعة موضع "مثل"، فكأنه أراد أن يشبه لمشبَّهٍ بـ"ما يؤثفين"، لا أن يشبّه بـ"ما يؤثفين".

وحروف الجر كثير منها ما ادّعي أنه زائد، وذلك إما أن يكون مع فعلٍ يتعدى بنفسه طورًا، وبالجار والمجرور طورًا، فاعتُقِد فيه أنه زائد، أو يكون توكيدًا لتعْديةٍ، (نحو ما ذُكر في قول

---

(1) من الرجز، لأبي النجم العجلي. يُنظر: ديوان أبي النجم العجلي، (ص121).

(2) في (م): "كان" بدل "كالئ".

(3) في (م): "بلطمة".

(4) من الرجز، لخطام المجاشعي. يُنظر: سيبويه: الكتاب، (32/1، 408)، (279/4).

الشاعر: "لا يقرأن بالسوَر"[1] أي لا يقرأن السوَر)[2]، أو يكون لعموم الجنس كـ"من" في نحو: "ما أتاني من رجل"، أو تأكيدًا لعموم النفي[3]، كـ"مِن" في: "ما أتاني مِن أحد".

وقد ادُّعي في لفظ "ما" الزيادة، وهي في تلك المواضع لا تخلو إما أن تكون مؤكدة لعامل أو ظرف، أو كافة على وجه تفيد فائدةً ما، ويجب أن تتأمل كل كلمة ظاهرُها يقتضي أنها زائدة، فإنك تكشفه عن فائدة لطيفة، وعن نكتة تحته دقيقة.

(1) جزء من بيت من البسيط، وهو للراعي النميري. يُنظَر: ديوان الراعي النميري، (ص122).

(2) استدراك من الناسخ في حاشية (ف)، وليس في (م).

(3) "النفي" ليست في (م)، وفي (ط): "نفي".

[الباب الرابع
في الحذف]

الحذف: على ضَربين؛ حذف بعض الكلمة، وحذف الكلمة (كلها).

فحذف بعض الكلمة منه ما يحسن كالترخيم في النداء وما يخص به بابه، ومنه ما يقبح نحو:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ[1]

يعني "المنازل".

والضرب الثاني: حذف كلمة، وذلك يكون إما حذف [فعل أو اسم][2] أو حرف.

فأما حذف الفعل فمنه ما يجب حذفه نحو "الأسد الأسد" وبابه، ومنه ما أنت مخَيَّر في حذفه وإثباته نحو "الهلالُ، واللهِ" لمن يطلبه. ونحو "إنْ خيرًا فخيرٌ[3]". ومنه ما لا يجوز حذفه نحو أن تقول: "عبدَ الله الكريمَ" أي "كن عبدَ الله" لأنه لا دلالة عليه. وكل ذلك مستقصى في كتب النحو وليس هذا موضعُه.

ومما يُحذَف ويحسن حذفه للإيجاز، ولأن في الكلام دلالة عليه: قول الله عز اسمه: {وَالمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُم} [الرعد: 23-24] أي "يقولون"، ويجب في الجملة التي قدَّر[4] فيها القول أن يكون بمعناه، وإلا لم يصح حذفه، ولهذا قيل في قوله تعالى اسمه: {وَآتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا} [الاسراء: 2] أنه لا يجوز (أن يكون) تقديره "فقلنا لا تتخذوا" لأن {أَلَّا تَتَّخِذُوا} ليس بمعنى القول.

ومن ذلك: حذف الجواب حيث يكون أبلغ من الذكر، نحو قوله عز وجل: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ} [الرعد: 31] وذلك أبلغ من ذكره، لذهاب النفس عند سماعه كل مذهب، ولو ذُكر الجواب لقُصر على الوجه المذكور الذي تضمنه الخطاب.

ومن ذلك حذف ما يُعقل من فحواه، نحو قوله تعالى: {فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [البقرة: 184] أي "فافطر".

---

(1) شطر بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة. يُنظَر: ديوان لبيد، (ص138).

(2) في (ف): "اسم أو فعل". وقدّمتُ عبارة (م) لأن المصنّف ابتدأ في الشرح بَعدَها بتناوُل الفعل قبل الاسم.

(3) في (م): "فخيرا".

(4) في (م): "تقدر"، وفي (ط): "تعذر".

وقول الشاعر:

ومُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لرِجْلِها[1] فخرّت كما تَتّايعُ الريحُ بالقَفْل[2]

تقديره: (قدرتُ فضربتُ)، فحُذفَ، إذْ كان معقولًا أنّ القَدْر لا يتولد منه السقوط.

ومما يستقبح من حذف الفعل: ما لا يكون له دلالة على حذفه، على ذلك قول الطائي:

يدي لمن شاء رهنٌ لم يذُق جرعًا من راحتيك درى ما الصاب والعسلُ[3]

قال بعض الأدباء[4]: تقديره "يدي لمن شاء رهن إن كان لم يذق"، فحذف ما كان عمدة الكلام فاختل بحذفه نظامه.

وقال بعضهم[5]: ليس فيه حذف، لأن قوله "لم يذق جرعًا" في موضع الحال، وكذلك قوله "درى" فكأنه قال "يدي لمن شاء رهن وقد حصل له هاتان الحالتان"، بمعنى أن هاتين الحالتين لا تجتمعان، لأن مَن لم يذق جرعًا من راحتيك، نعمتك ونقمتك، لا يعرف حقيقة الحلاوة والمرارة، ولو ذاقهما لما رأى الصاب مرًّا، والعسل حلوًا. والذي يضعّف هذا الوجه أنه جعَل الفعل الماضي موضوعًا موضع الحال، فإن قال: إن ذلك يصح مع تقدير "قد"، قيل: إنّ "قد" وإنْ صحَّ تقديره مع "درى" لا يصحُّ تقديره مع (قوله) "لم يذق"، على أن ذلك أقرب من الأول، إذْ كانَ حذْفُ الجازم والفعل والاسم الموصول معًا[6] ممتنعًا في كلامهم؛ ووضْع الفعل الماضي من غير تقدير "قد"، سوّغه بعض النحويين -وإن كان ضعيفًا-.

وقال بعضهم[7]: إن فاعل "لم يذق" محذوف وتقديره "لم يذق جرعًا من راحتيكَ أحَدٌ درى ما الصاب والعسل" والمعنى ما تقدّم. وجاز حذف الفاعل وإبقاء الفعل الذي هو صفة، لكونه عامًّا في النفي، وذلك كحذف المبتدأ والإتيان بالفعل حيث قُصِدَ عموم النفي، كقول الشاعر:

---

(1) أشار الناسخ في حاشية (ف) إلى ورودها في نسخة أخرى بلفظ: "الساقها".

(2) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. يُنظَر: السكري: شرح أشعار الهذليين، (ص92).

(3) من البسيط، يُنظَر: ديوان أبي تمام الطائي، (ص202).

(4) لعلّه يشير إلى: القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت 392هـ). يُنظر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص79).

(5) لعله يشير -في هذا القول والذي يليه- إلى: أبي علي المرزوقي الأصفهاني (ت 421هـ)، فقد ردَّ على القاضي الجرجاني وانتصر لأبي تمام. يُنظَر: الخطيب التبريزي: شرح ديوان أبي تمام، (8/2).

(6) في (ف) وردت بالتقديم والتأخير: "معًا الموصول"، فصحّحها الناسخ بوضع رمز "م" فوق كلٍّ منهما.

(7) يُنظَر: الصولي: شرح ديوان أبي تمام، (181/1)؛ وفيه أورَد المحققُ كلامَ عددٍ من النقاد ناقلًا إياه عن حواشي النسخ المخطوطة التي اعتمدها في تحقيقه، كابن دريد، وأبي حامد الخارزنجي.

فما منهما إلا أتاني موقعًا[1]

ويكون "يدي لمن شاء رهنٌ" جاريًا مجرى القسَم المؤكّد للخبر، كأنّه قال: "والله إنّ ما أخبرتُه كما أقول"، ثمّ بَيّن بعدَ ذلك فقال: "لم يذق أحدٌ درى ما الصاب والعسل" على ما تقدم من المعنى.

فأما حذف الاسم فعلى ثلاثة أضرُب:

منها ما لا يصح حذفه، كالفاعل إذا لم يتقدم ذكره ولم يصحب الفعل ما يدل عليه.

والثاني: ما يقبح إثباته، كمفعول أحد الفعلين المجتمعَين إذا اتفق مفعولاهما، نحو قوله تعالى: {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ} [الرعد: 39]، وقوله: {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ} [الأحزاب: 35].

والثالث: ما يجوز إثباته، وحذفه أحسن، متى لم يؤدِّ إلى اشتباهٍ، كحذف المبتدأ تارةً والخبر تارةً، نحو: "الهلالُ، واللهِ"، وقوله تعالى: {بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ} [التوبة: 1]، وقول الشاعر:

إنّ محلًا وإنّ مرتحلًا وإنّ للسفر إذْ مَضوا مهلًا[2]

ومن الحذف: حذفُ أحد الشيئين اللذين لا ينفك أحدهما عن الآخر، نحو قوله تعالى: {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} [النحل: 81] أي: الحر والبرد، فاقتصر على ذكر أحدهما.

ومن ذلك: الكناية عما يُفهَم من جملة الكلام ولم يجرِ له ذِكر، نحو قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا} [يوسف: 110] أي: ظن المرسَل إليهم، ولم يجر لهم ذكر ظاهر، وعلى ذلك قول الشاعر:

فلا أدري إذا يممت أرضًا[3] أريد الخير أيهما يليني

آلخير[4] الذي أنا أبتغيــهِ أم الشرّ الذي هو يبتغيني[5]

وأما الحروف فإنها يَقبُح حذفها ويَمتنِع[6]، ما لم يتقدّم لها ذِكر أو لم يحصل لها عِوَض، إلا في مَوضِع مَخصوص، نحو: {الْجَوَارِ[7]} [التكوير: 16]، [و][8]إذا دخلَت على "أنْ"، نحو: "عجبتُ أنْ تخرج"، ولو قلتَ: "عجبتُ خروجَك" [لم يجُزْ][9]، ونحوه في القسَم في لفظة "اللهِ" وذلك لكثرة

---

(1) شطر بيت من الطويل، لعبيد بن قرط الأسدي. يُنظر: البطليوسي: الاقتضاب، (115/1).

(2) من المنسرح، وهو للأعشى. يُنظر: ديوان الأعشى، (ص283).

(3) في (م) بلفظ: "وجهًا".

(4) في (م) بلفظ: "هل الخير".

(5) من الوافر، وهو للمثقب العبدي. يُنظَر: ديوان المثقب العبدي، (ص213).

(6) في (م): "يقبح أو يمتنع"، وفي (ط): "تقبح أو تمتنع".

(7) وُضِعَتْ على الراء المكسورة شدّةٌ في (ف) و(م)، أما في (ط) فظنَّها نقطةً فرسَمَها على هذا النحو: "الجواز".

(8) زيادة حرف العطف مما يقتضيه المقام.

(9) ليست في (ف)، وأثبتُّها من (م) و(ط)، وهي في سياق جواب "لو".

ما يُستعمَل في القسَم.

ومما يحسن حذفه قولُ الشاعر:

فمن يكُ لم يَغرَضْ فإنّي وناقتي بحجرٍ إلى أهل الحمى غرضَان

تحنّ فتُبدي ما بها من صبابةٍ وأُخفي الذي لولا الأسى لقضاني[1]

أراد: لقضى عليّ.

وكذلك قوله تعالى: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ} [المطففين: 3]، أي: كالوا لهم أو وزنوا لهم، وليس ذلك جائزًا في كل فعل.

---

(1) من الطويل، وهو لعروة بن حزام. يُنظَر: البصري، علي بن أبي الفرج: الحماسة البصرية، (167/2).

[الباب الخامس
في] التجنيس وضروبه

[التجنيس][1] ائتلاف اللفظ مع اختلاف المعنى، وهو على أضرُب:

أحدها: أن تتفق الكلمتان في الحركات والبناء، نحو قول أبي تمام:

ما ماتَ مِنْ كرمِ الزّمانِ فإنّه ... يحْيا لَدى يحْيى بْنِ عَبدِ اللهِ[2]

وقول الآخر:

وَسمَّيْتُه يَحيى ليحيا وَلَم يكُنْ ... إلى رَدِّ أمْرِ اللهِ فيه سَبيلُ[3]

وقال زياد الأعجم:

نُبّئتُهم يَستنصرون بكاهلٍ ... واللؤم فيهم كاهلٌ وسنامُ[4]

ففيه مع التجنيس استعارة.

وقال الآخر:

كم رأسِ رأسٍ بكى من غير مقلتهِ ... دمًا وتحسِبهُ بالقاعِ مُبتسِما[5]

والثاني: أن تختلف الحركات وتأتلف الحروف، نحو:

أبلغْ لديك أبا سعدٍ مغلغلةً ... أنّ الذي بيننا قد ماتَ أو دَنفا

وذلكمْ أنّ ذلَّ الجار حالَفكمْ ... وأنّ أنْفَكمُ لا يعرف الأنَفا[6]

ولا اعتبار بالألفِ واللامِ والإضافةِ وكلّ زيادةٍ لم تُبنَ الكلمةُ عليها ولم تنخرم الكلمة بانحذافها، ومن ذلك:

ارفق به إنّ لوم العاشق اللومُ[7]

---

(1) من (م).

(2) من الكامل، يُنظَر: ديوان أبي تمام الطائي، (ص304).

(3) من الطويل، وهو لمحمد بن كناسة. يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص109).

(4) من الكامل، يُنظر: ديوان زياد الأعجم، (ص96). وفي (ف): "ونبئتهم" بالواو، والوزن يقتضي حذفها.

(5) في (م) بلفظ: "ومات تحسبه". وهو من البسيط، ولم أجد له نسبة. يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص122).

(6) من البسيط، لرجل من عبس. يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص110).

(7) من البسيط، لمسلم بن الوليد. يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص117).

والثالث: أن تكون الكلمتان معناهما واحدًا إلا أنه أضيف أحدهما أو أضيف إليه، فيكون تجنيسًا، وإن كان بانفرادهما لا يكون تجنيسًا، نحو قول البحتري:

أيا قَمَرَ التّمامِ أعَنْتَ ظُلْمًا عَلَيَّ تَطَاوُلَ اللّيْلِ التمَامِ[1]

فجانس بـ"قمر التمام" و"ليل التمام"، ولو انفردا لكان تكريرًا معدودًا مع قول امرئ القيس:

فثوبًا نسيتُ وثوبًا أجُرْ[2]

ومن ذلك قول أبي الفتح ابن العميد[3]:

وإن كان مسخوطًا فقل شعر كاتبٍ وإن كان مرضيًا فقل شعر كاتبِ[4]

والرابع: أن يكون بتغيير حرف من حروف المد واللين، نحو:

تيمّمتُ فيه الفألَ حتّى رُزِئْتهُ ولمْ أدرِ أنّ الفألَ فيهِ يَفيلُ[5]

ونحو:

فاضَ فيضُ الأتى حتّى غدا المَوْ سِمُ مِن فضْل سَيبهِ مَوسوما[6]

والخامس: أن يكون بإبدال حرف صحيح من حرف معتل أو بزيادة ونقصان، نحو قول الأخنس:

وحامي لواءٍ قد قتلْنا وحاملٍ لواءً مَنعْنا والسيوفُ شوارعُ[7]

وقول الطائي:

يَمُدُّونَ مِنْ أيْدٍ عَوَاصٍ عَواصِمٍ تصُولُ بأسْيافٍ قَواضٍ قواضِبِ[8]

ونحو:

ومَا مُنِعَتْ دَارٌ ولاَ عَزّ أهْلُها مِنَ النّاسِ إلاّ بالقَنَا والقَنَابِلِ[9]

والسادس: يسمّى اشتقاقًا، وهو أن يكون بزيادة ونقصان، نحو قول الله عز اسمه: {وَأَسْلَمْتُ

---

(1) من الوافر، يُنظر: ديوان البحتري، (ص2030).

(2) شطر بيت من المتقارب، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص159).

(3) هو ابن أبي الفضل ابن العميد، علي بن محمد بن الحسين، (ت 366هـ)، كان وزير البويهيين بعد أبيه، بالري وأصفهان وتلك الأعمال. يُنظر: ياقوت الحموي: معجم الأدباء، (1886/4).

(4) من الطويل، يُنظر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص44).

(5) من الطويل، وهو لمحمد بن كناسة. يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص109).

(6) من الخفيف، لأبي تمام الطائي. يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص259).

(7) من الطويل، للأخنس بن شهاب التغلبي، شاعرٌ جاهلي. يُنظر: المفضليات بشرح ابن الأنباري، (ص410). والراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء، (332/1).

(8) من الطويل. يُنظر: ديوان أبي تمام الطائي، (ص43).

(9) من الطويل، وهو للطرمّاح. يُنظر: الخطيب التبريزي: شرح ديوان الحماسة، (ص77).

مَعَ سُلَيْمَانَ} [النمل: 44]، وقوله [سبحانه]: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ القَيِّمِ} [الروم: 43]، وقول الطائي:

سعدتْ غُربة النَّوى بسُعادِ[1]

ومن هذا اشتقاق اسم[2] المديح من اسم الممدوح، والهجاء من اسم المهجوّ، نحو قول ابن الرومي:

كأنّ أباهُ حينَ سَمَّاهُ صَاعِدًا دَرَى[3]   كيْفَ يَرْقى فِي المَعالي وَيَصْعَدُ[4]

والمستقبح من ذلك قولُ المتنبي:

فِي رُتْبَةٍ حَجَبَ الوَرَى عَن نَيْلِها   وعَلا، فَسَمَّوهُ عَلِيَّ الحاجِبا[5]

ومع قبح مغزاه حذف التنوين (حيث) لا يسوغ في عامّة كلامهم حذفُه.

ومن مستقبحات التجنيس لظهور التكلف وركوب التعسّف، قول الطائي:

ذهَبَتْ بِمَذْهَبِهِ السَّمَاحَةُ فَالتَوَتْ   فِيهِ الظُنُونُ: أَمَذْهَبٌ أَمْ مُذْهَبٌ[6]

ولغيره:

ولو رأى هَرِمٌ معشار نائِلِهِ   لَقيل في هَرِمٍ قد جُنّ أو هَرِما[7]

---

(1) شطر بيت من الخفيف. يُنظر: ديوان أبي تمام الطائي، (ص70).

(2) "اسم" ليست في (م).

(3) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "رأى".

(4) في (م) بلفظ: "في السماء ويصعد". والبيت من الطويل، يُنظر: ديوان ابن الرومي، (377/1).

(5) من الكامل، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص175).

(6) من الكامل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص40).

(7) من البسيط، يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص123)، وقد نسبه إلى البهروي. وأبو هلال العسكري: الصناعتين، (ص336)، ونسبه إلى المخزومي.

[الباب السادس
في] التصحيف

وهو يقرب من التجنيس، وذلك إذا كان اللفظان في الكتابة شيئين[1] ونقطهما مختلفين، كقول البحتري:

وَلَم يَكُن المُغتَرُّ باللّهِ إذ سَرى لِيُعجِزَ وَالمُعتَزُّ باللّهِ طـالِبُتـه[2]

وكقوله[3]:

ما بِعَيْنَيْ هذا الغَزَالِ الغَرِيرِ مِنْ فُتونٍ، مُستَجلَبٍ من فتورِ[4]

وكقول الصاحب:

غَمائِم هُنَّ فَوقَ أرؤسِنا عَمائِمُ (لَم يُذَلنَ بِالخِرَقِ)[5]

---

(1) في (م): "متشابهين"، مكان "شيئين".

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان البحتري، (ص215).

(3) في (م): "وكقول الآخر"، وفي (ط): "وكقوله الآخر".

(4) من الخفيف، يُنظر: ديوان البحتري، (ص884).

(5) ما بين القوسين استدركه الناسخ في حاشية (ف)، وليس في (م). والبيت من المنسرح، للصاحب بن عبّاد. يُنظر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص46).

والمضارعة[1]

أن يكون لفظ الكلمتين كالتصحيف، وفي أحدهما زيادة، أو تُذكر كلمتان يتقارب مخرجاهما.

فالأول نحو:

رُبّ قومٍ أشقيتهم آخر الدهْـ ـرِ وقومٍ أسـقيتهم بسـجالِ[2]

والثاني نحو: "ما خصصتني ولكن خسستني"[3].

(1) الظاهر أنه باب مستقل، لم يشر إليه المصنّف في المقدّمة عند ذكر تراجم الأبواب.

(2) من الخفيف، وهو للأعشى. يُنظر: ديوان الأعشى، (ص9).

(3) من كلام نوفل بن مساحق يُخاطِب عبدَ الملك بن مروان. يُنظر: الآبي: نثر الدر، (128/2).

[الباب السابع
في] المطابقة

مطابقة اللفظ[1] بما يضاده عند الخليل[2] وابن المعتز[3]، وسمَّى قدامة[4] التجنيسَ مطابقةً.

وهي على ضربين:

أحدهما: أن يطابق بين اسمين أو فعلين.

والثاني: أن يطابق بين اسم وفعل[5].

فالأول -وهو أحسنها- نوعان: نوعٌ لمطابقة اللفظ معنًى ووزنًا، نحو قول النبي -عليه السلام- (للأنصار): "إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع"[6].

ونحو قول جرير:

وباسِطَ خيرٍ فيكُمُ بيمينِهِ وقابِضَ شَرٍّ عنكُمُ بشِمالِيا[7]

آخَر:

فلا الجودُ يفني المالَ والجدُّ مقبلٌ ولا البخلُ يبقي المالَ والجدُّ مدبرُ[8]

---

(1) في (م): "مقابلة اللفظ"، وزاد في (ط): "وهي مقابلة اللفظ".

(2) يُنظَر كتابه: العين، (108/5).

(3) يُنظَر كتابه: البديع، (ص124).

(4) يُنظَر كتابه: نقد الشعر، (ص9).

(5) في (م): "بين اسم وفعل وفعل"، وفي (ط): "بين اسم وفعل وفعل واسم".

(6) خرَّجَه المحقق في (ط) من كتب الأدب التي ذكرَته، ثم أشار في آخر حاشيته إلى أنه في "صحيح البخاري"، دون أن يوثّق ذلك؛ وهو وهْمٌ منه، فالحديث ليس في البخاري، وقد رواه الخطابي في: غريب الحديث، برقم (599)؛ وإسناده ضعيف، فيه الواقدي وابن أبي حبيبة وفيهما كلام، بالإضافة إلى الانقطاع الذي بين الخطابي والواقدي. وقد ذكَرَه المتقي الهندي في: كنز العمال، برقم (37951)؛ عن أنس بن مالك، وعزاه إلى أبي هلال العسكري في "جمهرة الأمثال"، وقد راجعتُ النسخة المطبوعة فلم أجده فيها.

(7) من الطويل، يُنظر: ديوان جرير، (ص605).

(8) من الطويل، يُنظَر: ابن قتيبة: عيون الأخبار، (201/3)؛ ونسَبَه إلى بعض المحدَثين. والعباسي: معاهد التنصيص، (207/2)؛ ونسَبَه إلى المتنبي، ولم أجده في ديوانه.

والنوع الآخر: أن يتطابق المعنيان وإن اختلف اللفظان[1]، نحو قول أبي نواس:

إنّ بذْلي لها لَبذْلُ جَوادٍ وَاقتنائي لها اقتناءُ شَحيح[2]

ثم قد يتفق أن تكون اللفظتان المطابَق بهما يرجعان إلى ذاتٍ واحدة كما تقدم، وأن يرجعا إلى ذاتين نحو قول دعبل:

لا تَعجَبي يا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المَشيبُ برأسهِ فبكَى[3]

وقول أبي تمام:

وتَنَظّرِي خَبَبَ الركاب يَنُصُّهَا مُحْيي القريض إلى مُميتِ المَالِ[4]

وأما المطابقة بين اسم وفعل، فنحو قول طفيل:

بساهِمِ الوَجـهِ لم تُقطعَ أَبَاجِلُـهُ يُصَانُ وهـو لِيَوْمِ الرَّوعِ مَبذولُ[5]

وقد يعد من المطابقة ما يكون بالإثبات والنفي، كقول البحتري:

يُقيّضُ لي مِن حيثُ لا أعلَمُ النّوَى ويسْرِي إليَّ الشّوقُ مِن حيثُ أعلَمُ[6]

لمّا كان "لا أعلم" كقولك "أجهل".

وقد عُدَّ من هذا الباب قول الطائي:

مَها الوحش إلا أنّ هاتا أوانِسٌ قَنا الخطِّ إلا أنّ تلْك ذَوابِلُ[7]

فطابق بـ"هاتا" و"تلك"، وأحدهما للحاضر والآخر للغائب.

---

(1) في (م): "الوزنان".

(2) من الخفيف، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص82).

(3) من الكامل، لدعبل بن علي الخزاعي، (ت 246هـ)، من شعراء العصر العباسي، وكان هجّاءً مقذعًا، وكان ذا دعابة. يُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، (360/9). وديوان دعبل، (ص205).

(4) من الكامل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص219).

(5) من البسيط، طفيل بن عوف الغنوي، شاعر جاهلي، وهو أوصف العرب للخيل، وكان يسمى المحبّر لتحسينه شعره. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (232/15). وابن المعتز: البديع، (ص129).

(6) من الطويل، يُنظر: ديوان البحتري، (ص1928).

(7) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص228).

[الباب الثامن
في] المقابلة

هو أن تضع معانيَ فتوفّق بين المتّفق منها والمختلف، فتقابل كلًّا بمثله، نحو:

فيَا عجبًا كيفَ اتّفقنا فناصِحٌ   وفيٌّ ومَطويٌّ على الغِلّ غادِرُ[1]

(فجعل بإزاء "ناصح": "مطوي على الغل"، وبإزاء و"فيّ": "غادر").

(1) من الطويل، ولم أجد له نسبة. يُنظَر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص47).

[الباب التاسع
في] التدارك

إثباتُ ما نُفي أو نَفي ما أُثبت، وذلك ضربان:

أحدهما: أن يكون تداركًا لكلامٍ متقدِّم من غير إبطاله، كتخصيص عموم، أو استثناء من جملة، ونحوهما، وذلك شائع[1] مجيئه في كل كلام، وهو في الحقيقة ليس بتدارك.

والثاني: أن يقدِّم المُخبر خبرًا على غير تحقيق، فيَقع بعلمٍ أو ظنٍّ خلافَه، فيَتدارك ويَتلافى تفريطَه، فيُبطل الأوّل ويُثبت الثاني.

وهذا إنما يقع في [كلام][2] مَن يجوز عليه الغلط، نحو أن يتراءى له (عينٌ)[3] من بعيد، فخالها إبلاً، فقال إنها لأبل، ثم وقع له أنها غنم، فقال: [بل][4] غنمٌ.

ومن هذا الباب قول زهير:

قِف بِالدِيارِ الَّتي لَم يَعفُها القِدَمُ   بَلى وَغَيَّرَها الأَرواحُ وَالدِيَمُ[5]

فقال بعض أصحاب المعاني[6]: إنه لما وقف على الديار تسلط عليه كآبة أذهلته، فأخبر بما لم يتحققه، فقال: "لم يعفها القدم"، ثم ثاب إليه عقله فتدارك كلامه الفارط، فقال: "بلى وغيّرها الأرواح والديم".

وعلى ذلك:

أليسَ قليلًا نَظْرَةٌ إن نَظَرْتُهَا   إليكِ؟ وكلّا ليسَ مِنكِ قليلُ[7]

ونحو:

---

(1) في (م): "سائغ".

(2) في (ف): "الكلام" ولا تستقيم في السياق، والذي أثبتُّه هو مُثبَتٌ في (م).

(3) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت هكذا في نسخة أخرى، وقد كان كتبها في المتن بلفظ: "غنمٌ".

(4) زيادة من (م).

(5) من البسيط، يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص145).

(6) ذكَر ابن الأنباري عدة أقوال في تأويل هذا البيت، ومنها ما يحمل معنى هذا القول. يُنظر: ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، (ص26).

(7) من الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية. يُنظر: شعر يزيد بن الطثرية، (ص97).

أفٍّ لهذا الدهر بل لأهلهِ[1]

وقد يكون التدارُك على أن يقدِّم إثبات خبَر ثم يبيّن أنّ ذلك في حكْم ما لمْ يَحصل في الحقيقة، نحو:

وَنَجا ابنُ خائِنَةِ البُعُولَةِ لَوْ نَجا   بمُهَفْهَفِ الكَشْحَيْن والآطَالِ[2]

(1) في (م) بلفظ: "فأف لهذا الدهر لا بل لأهله"، وفي (ط): "عليه" بدل "لأهله".

وشطرُ البيت على ما هو مُثبَتٌ أعلاه مِن الرَجَز، وعلى ما وردَ في (م) من الطويل، ولم أجد له نسبة، كما لم أجده إلّا في الكتب التي اعتمدت على كتاب الخطيب القزويني "الإيضاح في علوم البلاغة" والذي أوردَه فيه (ص364)، وغالب الظن أنه استفاد ذلك من الراغب الأصفهاني في كتابه هذا "أفانين البلاغة".

(2) من الكامل، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص234).

[الباب العاشر
في] الجمع بين نقيضين

إذا ذُكر شيءٌ ثم عُقّب بما هو كالإبطال له، فلا يخلو إما أن يكون في مقامين وكلامين منفصل أحدهما عن الآخر، أو في كلامٍ متصل بعضه ببعض.

فالأول: ليس بمذموم لأمر يرجع إلى البلاغة، فللشاعر أن يذكر شيئًا ويمدحه ثم يجعل تلك الممادح مقابح ويكون ذلك أبلغ في إبانة قدرته على الكلام متى لم تتقاعد به عبارته، ألا ترى أنه سُئل بعضهم عن البلاغة فقال: "هو أن تصور الحق بصورة الباطل"[1]، وهذا إنما يُستقبح من الحكيم الذي يَقبُح منه الكذب، وإذا كان كذلك فلا معنى لاعْتذار مَن يعتذر عن امرئ القيس حيث قال:

فَلو أنَّ ما أسعى لِأدنى مَعيشَةٍ ... كَفاني وَلَم أطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ
وَلَكِنّما أسعى لِمَجدٍ مُؤَثّلٍ ... وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثّلَ أمثالي[2]

مع قوله:

فتملأ بيتنا أقطًا وسَمنًا ... وحسْبك مِن غِنًى شِبَعٌ وريُّ[3]

فإن ذلك وإن كان بينهما مناقضة ومنافاة في أنه ادَّعى في أحد البيتين من سموّ الهمة، وفي التأبي عن الرضا[4] بأدنى معيشة، وفي الثاني ادعى القناعة والرضا بالقليل؛ فأكثر ما في ذلك أنه كاذب في أحد القولين ومحسن في القريض. وقد قال بعض البلغاء: "أحسن الشعر أكذبه"[5].

---

(1) يُنسَب إلى ابن المقفع؛ يُنظَر: أبو هلال العسكري: الصناعتين، (ص53). كما يُنسَب -ضمن كلامٍ طويلٍ عن الشعراء- إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ يُنظَر: حازم القرطاجني: منهاج البلغاء، (ص144).

وللفائدة: قال أبو هلال العسكري في: جمهرة الأمثال، (14/1): "وَقد أجمَع أهلُ البَلاغة على أن تَصْوِير الحقّ فِي صُورَة البَاطِل، وَالبَاطِلِ فِي صُورَة الحقّ، من أرْفع دَرَجَات البَلاغة".

(2) من الطويل، يُنظَر: ديوان امرئ القيس، (ص39).

(3) من الوافر، يُنظَر: ديوان امرئ القيس، (ص137).

(4) في (م): "والتأبي من الرضا".

(5) يُحكى أنه مِن قول حجر بن عمرو الكندي يخاطبُ ابنَه الشاعرَ امرأَ القيس. يُنظَر: الثعالبي: الإعجاز والإيجاز، (ص71).

والثاني: وهو أن يكون في كلام متصل بعضه ببعض، فمتى جمع فيه بين متناقضين فلا يخلو إما أن يكون في نفي أو إثبات؛ فإن كان في النفي ونفيت صفتين يصح خلو الموصوف منهما في حالة واحدة، فذلك لا شك في جوازه، نحو: "هذا ليس بحلو ولا حامض ولا طويل ولا قصير"، تعني أنه مُزٌّ وأنه رَبْعة[1]. فأما في الإثبات فإنك متى أثبتَّ في اللفظ وصفين متنافيين فلا يخلو إما أن تقصد بذلك حالة تتوسطهما أو تقرب منهما، نحو: "هذا حلو حامض"، بمعنى أنه مُزٌّ، أو تريد إثبات الوصفين في حالتين أو في شيئين، نحو:

فِي كَفّهِ مُعطِيةٌ مَنوعُ[2]

ونحو:

فدقتْ وجلتْ واسبكرّتْ وأكملتْ   فلو جُنّ إنسان مِن الحُسن جُنّتِ[3]

أو تريد بأحدهما حقيقة وبالآخر استعارة وتشبيهًا، نحو قول بعضهم للنظّام: "ما الأمور الصامتة الناطقة؟"، فقال: "الدلائل المخبرة والعبر [الواعظة][4]"[5]، فكل ذلك سائغ في جميع الكلام.

أو تريد إثباتهما حقيقةً[6] في حالةٍ واحدة، وذلك مُحال، نحو ما أنشده قدامة بن جعفر[7] لأبي نواس:

وليّ عهدٍ ما له قرينُ   ولا له شِبه ولا خدينُ

أستغفرُ الله بلا هارونُ   يا خير من كان ومن يكونُ

إلا النّبي الطّاهِر المَيمونُ[8]

---

(1) في (م): "ربع وربعة".

(2) الشطر الثاني استدركَه الناسخ في حاشية (ف)، فقال: "تمامه: لا كزة السهم ولا قلوعُ". كما أنّه فسَّر كلمة "القلوع"، ولكنّ عبارتَه مبتورة لِكونها في طرَف الورقة، فقال: "القلوع التي إذا..."، ولعله يريد ما ذكَرَه الأزهري في: تهذيب اللغة، (166/1)، عن ابن الأعرابي قال: "القلوع: القوس التي إذا نزع فيها انقلبت". والبيت من الرجز، نسَبَه الجاحظ إلى العكلي، وتمامه عنده: "موثقة صابرة جَزوعُ". يُنظَر: الجاحظ: البيان والتبيين، (139/1).

(3) من الطويل، وهو للشنفرى. يُنظَر: المفضل الضبي: المفضليات، (ص109).

(4) في (ف): "الواضحة"، وما أثبتُّه موجود في (م)، وقد رجّحتُه لأنه لم يردْ في المراجع إلا بلفظ "الواعظة"، ولا سيما أن المصنِّف نفسه أورَدَه بهذا اللفظ في كتابه الآخر: المفردات في غريب القرآن، (ص811).

(5) يُنظَر: عبد الرحمن بن عيسى: كتاب الألفاظ، (ص171).

(6) في (م): "أو يريد حقيقة إثباتهما".

(7) قدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص83).

(8) من الرجز، يُنظَر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص356).

فصيّر هارون شبيهًا بوليّ العهد، ثم قال إنه خير الناس ولم يستثنِ هارون، فكأنه جعله مثله وخيرًا منه في حالة واحدة.

وأنشد[1] في ذلك قول أبي نواس في صفة حباب الخمر:

كأنّ بَقايا ما عَفا مِن أدِيمِها (تفاريقُ) شَيبٍ في سَوادِ عَذارِ

فشبه حباب الكأس بالشيب، ثم قال:

تردَّى به ثمّ انفرَى عَن أدِيمِها تفرِّيَ ليلٍ في بياض نهار[2]

فالحباب الذي جعله في البيت الثاني أسود كالليل هو الذي جعله في الأول أبيض كالشيب، والخمر [التي][3] جعلها في الثاني كبياض النهار هي التي جعلها في الأول كسواد العذار وذلك متناف. [4]فإن قيل: إن قوله "تفري ليل عن بياض نهار" قصد إلى انحسار الشيء عن غيره لا إلى البياض والسواد، قيل: ذلك باطل من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه قال "بياض نهار" فصرّح بأنه لم يرد غير اللون، والثاني: أن الليل والنهار ليسا إلا الظلمة[5] والضياء، والثالث: أن الحباب لا يشبه الشيب إلا في البياض.

وأنشد[6] في ذلك قول ابن هرمة في وصف كلبه:

تراهُ إذا ما أبصرَ الضيفَ مقبلًا يكلّمهُ مِن حُبّه وهو أعجَمُ[7]

فقيل إنه أثبتَ للكلب الكلامَ ثم نفاه عنه بقوله "وهو أعجم" من غير أن زاد في الكلام ما دل به على أن الكلام أجراه على طريق الاستعارة. وفضّل عليه قول عنترة:

فازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ القَنا بِلِبانِهِ وشَكَا إليَّ بعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُمِ[8]

من حيث إنه لم يُخرج الفرس عمّا له من التحمحم إلى الكلام.

---

(1) يعني قدامة بن جعفر، يُنظر كتابه: نقد الشعر، (ص80).

(2) في (م) بلفظ:

تردَّت به ثم انفرت عن أديمها تفرِّيَ ليلٍ عن بياض نهارِ

والبيتان من الطويل، يُنظَر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص280).

(3) في (ف): "الذي"، وقدمتُ لفظ (م) لتوافقه مع ضمائر السياق.

(4) زاد في (م): "قال"، ويعني قدامة ابن جعفر، فما زال الكلام له.

(5) في (ط): "للظلمة".

(6) يعني قدامة بن جعفر، يُنظر كتابه: نقد الشعر، (ص82).

(7) من الطويل، لإبراهيم بن علي ابن هرمة، قيل إنه آخر الشعراء الذين يُحتَجّ بشعرهم، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (508/4). والجاحظ: البيان والتبيين، (141/3).

(8) من الكامل، وهو من معلقته. يُنظر: ديوان عنترة، (ص217).

والذي ذكرَه[1] ليس يقدح في قول ابن هرمة، وذلك أنّ استعارة الكلام للبهائم سائغ، بدلالة قول الشاعر:

لو أنني أوتيتُ علم الحُكْلِ   علْمَ سليمان كلامَ النمْلِ[2]

ولمّا استعار الكلام عقبه بما يضادّه، ليبيّن أنّ استعماله الكلام على طريق الاستعارة، لا على الحقيقة، كما أن قول الآخر:

وعبدٌ للصحابةِ غيرُ عبدِ[3]

لمّا استَعمل لفظة العبد لنفسه لكثرة خدمته لأصحابه، عقبه بقوله "غير عبد" ليبيّن أنه مستعمِل لهذه العبارة على سبيل الاستعارة[4]، هذا إذا سُلّم أنّ الرواية "تراه"، فكيف والرواية:

"يكادُ" إذا ما أبصرَ الضيفَ مقبلًا   . . . .

---

(1) يعني قدامة بن جعفر.

(2) من الرجز، لرؤبة بن العجاج. يُنظر: ديوان رؤبة، (ص131). وفي حاشية (ف) علّق الناسخ: "الحُكلة غِلَظٌ في اللسان وعُجمة فيه، [جعَلَهُ] رؤبةٌ نفسَ اللسان".

(3) تقدّمَ تخريجه.

(4) في (م): "الرواية".

التصدير[1]

ردُّ أعجاز الكلام إلى صدره[2]، وذلك على ثلاثة أضرب:

ردّ آخر البيت إلى أوله، نحو:

سَرِيعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَشْتِمُ عِرْضَهُ وَلَيْسَ إلى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ[3]

وقال البحتري:

كالهَيكَلِ المَبنيِّ إلّا أنّهُ في الحُسْنِ جاءَ كصورةٍ في هَيْكَلِ[4]

وردّ الضرب إلى القافية، نحو:

يُلفَى إذا ما الأمرُ كان عَرَمْرَمًا في جيش عزمٍ لا يُفلّ عَرَمْرَمِ[5]

وردّ القافية إلى بعض ما جرى في أثناء البيت، نحو:

مسلَّمةٌ أعجازُ خَيليَ في الوغَى وتندقُّ قدمًا في الصُّدورِ صُدورُها[6]

---

(1) هذا الباب لعله باب مستقل، لم يُشِرِ إليه المصنّف في المقدِّمة عند ذكر تراجم الأبواب.

(2) في (م): "صدورها".

(3) من الطويل، وهو للأقيشر الأسدي. يُنظَر: ديوان الأقيشر الأسدي، (ص73).

(4) من الكامل، يُنظَر: ديوان البحتري، (ص1744).

(5) من الكامل، ولم أجد له نسبة. يُنظر: ابن المعتز: البديع، (ص140).

(6) من الطويل، وقد جمع المصنّف فيه بين بيتَين:

حرامٌ على أرماحِنا طعنُ مدبرٍ * وتندقُّ قدماً في الصُّدورِ صدورُها

مسلّمةٌ أعجازُ خيليَ في الوغَى * ومكلومةٌ لبَّاتُها ونحورُهَا

وهما لأبي تمام. يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص426).

(التتبيع)[1]

نحو قول عُمر بن أبي ربيعة:

بعيدةُ مَهوَى القُرطِ إمَّا لنوفلٍ   أبوها وإمَّا عبدُ شمسٍ وهاشمُ[2]

فإنما ذهب إلى وصف طوق الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به بل أتى بمعنى دل على الجيد وهو قوله "بعيدة مهوى القرط".

وأبدع ما قيل فيه قول امرئ القيس:

وَتُضْحِي فَتِيْتُ المِسْكِ فَوْقَ فِراشِهَا[3]

أراد أن يذكر ترفُّه هذه المرأة، وأنّ لها من يكفيها؛ فأتى باللفظ التابع لذلك).

---

(1) لم يُشر إليه المصنِّف في المقدِّمة عند ذكْر تراجم الأبواب، وهو مما استدركه الناسخ في حاشية (ف). وليس في نسخة (م)، لكنه كان قد ذكَرَ فيها تعريفًا في موضوع "الإرداف" يبدو أنه يناسب هذا المَوضِع، بدلالة استشهاده ببيت امرئ القيس نفسه؛ ولا سيما أنَّ كثيرًا من البلاغيين يجعلون "الإرداف" و"التتبيع" بابًا واحدًا. قال في تعريفه: "أنْ يَروم ذكْر معنًى من المعاني، فيُعرِض عن اللفظ الخاص إلى لفظِ معنًى يُجعل تبعًا له".

(2) من، يُنظَر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، (ص200).

(3) شطر بيت من الطويل، وهو من معلَّقته. يُنظَر: ديوان امرئ القيس، (ص17).

[الباب الحادي عشر
في] التبيين

هو تفصيل المجمل، نحو:

فوا حزنًا حتى متى القلبُ موجعٌ بفَـقْـدِ حَبيـبٍ أو تعذّر أفضالِ

ثم بيَّن فقال:

فراقُ حبيبٍ مثله يورث الأسى وخلّة خِلٍّ لا يقومُ بهِ[1] مَالي[2]

(1) في (م): "له".

(2) البيتان من الطويل، لسهل بن هارون. يُنظَر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر، (ص49).

[الباب الثاني عشر
في] التقسيم

وهو تفصيل جملة مبتدأ بها على وجه لا يخل بجانب منها، نحو قول الكُميت:

فقالَ فريقُ القوم: لا، وفريقُهم: نعم، وفريقٌ قالَ: ويحك ما ندرِي[1]

فلم يُبق في الإجابة عن المسؤول عنه قِسمًا إلا ذكَره.

وقول الشمّاخ:

مَتى ما تقعْ أرْساغُهُ مُطْمَئِنَّةً على حَجَرٍ يَرْفَضُ أو يَتَدَحْرجِ[2]

فليس في الوطء الشديد سواهما.

وقول الأشعر[3] الجعفي:

أمّــا إذا استقبلتُه فكأنّهُ بازٌ يكفكفُ أن يطيرَ وقد رأى

أمّــا إذا استدبرتُه فيسوقهُ ساقٌ قموصُ الوقع عارية النسا

أمّــا إذا استعرضتُه متمطرًا فيقول هذا مثل سرحان الغضا[4]

فلم يدعْ قِسمًا لم يذكره، وليس لقائل أن يقول: إن الشيء يكون له ست جهات وهو لم يستوفها؛ فإن ذلك لم يقصده الشاعر، وإنما ذكَر الأحوال التي يشاهَد عليها الفرَس، وهي لا تعدو الثلاث المذكورة.

وقال طريح[5]:

إنْ يَعْلَمُوا الخَيْرَ يُخْفُوهُ وَإنْ عَلِمُوا شَرًّا أذاعوا وَإنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَبُوا[6]

---

(1) من الطويل، وهو لنصيب وليس للكميت. يُنظر: ديوان نصيب، (ص94).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان الشماخ، (ص92).

(3) في (ط): "الأسعر". وهو لقب له، روي بالإعجام والإهمال، واسمه مرثد بن أبي حمران، وهو شاعر جاهلي. يُنظر: الآمدي: المؤتلف والمختلف، (ص57).

(4) في (م) تقديم وتأخير في البيتين الأخيرَين. والأبيات من الكامل، يُنظر: الأصمعي: الأصمعيات، (ص141).

(5) هو ابن إسماعيل الثقفي، كان مغنّيًا شاعرًا، وهو من خاصة جلساء الوليد بن عبد الملك. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (463/4).

(6) من البسيط، يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (668/2).

[الباب الثالث عشر
في] الإيغال

وهو تجاوز الحد في الوصف[1] حتى يفضي إلى الإحالة أو ما هو كالإحالة، وقد اختلف أهل الصنعة فيه، فمن مستحسنٍ قابل ومستقبحٍ دافع، وله حدٌّ تخطيه يفضي إلى الإحالة ويذهبُ برونق المقالة، ومتى كان الكلام فيه غلو ولم يكن لفظه مستكرهًا وكان المعنى مما يمكن تصوُّره (فذلك مستحسَن، [وما][2] كان من ذلك لا يمكن تصوره) ولا يتأتَّى تقديره، فذلك خارج بالإفراط إلى النقص؛ فالأول ما كان من نحو:

أَلاَ إنَّمـا غـادَرْتِ يا أُمَّ مـالِـكٍ صَدَى أَيْنَما تَذْهَبْ به الرِّيحُ يَذْهَبِ[3]

وفي معناه قول ابن العميد:

فلوَ انَّ ما أبقيتِ من جَسَدي قذًى في العَين لمْ يَمنعْ مِن الإغْفاءِ[4]

ومما أحال قائله من هذا المعنى قولُ بعض المحْدَثين:

ولولا أنّني أذكَى البَـرايـا لكُنتُ خَفيتُ عنّي لا أراني[5]

فإنه لا يمكن تصوّر حالةٍ يَخفى الإنسانُ على نفسِه من نحافته مع ثبات عقله.

ومن ذلك قول [عمر بن لجأ][6]:

فَعْـنَـبٌ يا ابْنَ لا شَيءٍ هَتَـفـتَ بِـهِ[7]

وقول الطائي:

وأنتَ أنزرُ مِن لا شَيءَ في العَدَدِ[8]

---

(1) في (م): "الوصف في الحد".

(2) في (ف): "ومن"، وقد أثبتُّ لفظ (م).

(3) من الطويل، وهو لقيس بن معاذ، مجنون بني عامر. يُنظَر: المبرد: الكامل، (233/1).

(4) من الكامل، يُنظَر: الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء، (100/2).

(5) من الوافر، وهو لمحمد بن أحمد المغربي، راوية المتنبي. يُنظَر: ياقوت: معجم الأدباء، (2301/5).

(6) في (ف): "عمرو بن لجاء". وفي أغلب المصادر يَرِد باسْم عُمر بن لجَأ، وهو من بني تيم، من شعراء العصر الأموي، اشتهر بما كان بينه وبين جرير من هجاء، يُنظَر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (669/2).

(7) من البسيط، يُنظَر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص424).

(8) شطر بيت من البسيط، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص443).

فجعل لا شيءَ شيئاً، وبهما اقتدى المتنبي في قوله:

وَضاقتِ الأرْضُ حتى كانَ هارِبُهمْ   إذا رَأى غَيرَ شيءٍ ظَنّهُ رَجُلا[1]

ومما هو مستقبح للإحالة وإن كان ظاهره رائقًا، قول المتنبي:

أعْدَى الزّمانَ سَخـاؤهُ فَسَخا بهِ   ولَقَدْ يكـونُ بـهِ الزّمـانُ بَخيـلا[2]

فذكر أن الممدوح أعدى الزمانَ سخاؤه حتى سخا الزمانُ به، فجعَل السبب في وجود هذا الرجل إعداؤه الزمانَ سخاؤه، وكيف يُعدي الزمانَ سخاؤه وهو غير موجود؟ فجعَل وجود كل واحد منهما سببًا في وجود الآخر، فصار كقول القائل: "لا أدخل حتى يدخل زيد، ولا يدخل زيد حتى أدخل".

ومن الإيغال المستقبح لِلَفظه المستكرَه، قولُ الطائي:

مَا زَالَ يَهْذِي بِالمَكَارِمِ وَالعُلا   حَتَّى ظَنـنَّا أَنَّـهُ مَـحْمُـومُ[3]

فجعل الممدوح هاذيًا محمومًا، وهما لفظان مستكرَهان.

وقد أحسن عبيد بن أيوب حيث يقول:

ما إنْ يَجودُ بمثلِهِ في مثلِهِ   إلا كريمُ الخِيمِ أو مَجنونُ[4]

وكذلك البحتري لم يبعد حيث يقول:

إذا مَعشَرٌ صَانُوا التِّلادَ تَعَسَّفَتْ   بـهِ همّـةٌ مَـجْنُونَـةٌ في ابْـتذالهِ[5]

وإن كان لفظ مجنونة مكروهًا، غير أنه أحسن من قول أبي نواس:

جادَ بالأمْوالِ حتّى قيلَ ما هذا صَحيحُ[6]

---

(1) من البسيط، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص931).

(2) من الكامل، يُنظَر: السابق، (ص940).

(3) من الكامل، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص267).

(4) من الكامل، لعبيد بن أيوب العنبري، من صعاليك العصر الأموي. يُنظر: البكري: سمط اللآلي، (384/1). والقاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص254).

(5) من الطويل، يُنظر: ديوان البحتري، (ص1624).

(6) من مجزوء الرمل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص260).

[الباب الرابع عشر
في] الالتفات

الجمعُ بين الإخبار (عن شيءٍ) والخطاب[1]، وذلك يكون خطابًا[2] بعد خبر، وخبرًا[3] بعد خطاب، وقد يكون في جملة واحدة وفي جملتين، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يخبر عن شيء، ثم تخاطبه داعيًا له أو عليه أو مستغيثًا[4] به أو نحو ذلك، ويُسمى هذا الجنس: الالتفات، نحو قول جرير:

مَتى كَانَ الخَيَامُ بذي طُلُوحٍ   سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُهَا الخِيَامُ[5]

وقول الآخر[6]:

أتنسَى حين تَصقُل عارضَيها   بفرع بَشامةٍ، سُقيَ البَشامُ

وقول الآخر:

ومَوقعُ ينطقُ غيرَ السّدادِ   فلا جيدَ جزعكَ يا مَوقعُ[7]

وقول الطائي:

وأنجدتمُ من بعدِ اتهامِ داركمُ   فيا دمعُ أنجدني على ساكني نجدِ[8]

ومن هذا الباب قول الله عز وجل -وإن لم تُطْلَق عليه لفظةُ الالتفات من حيث إنه لا يُستعمل في الله تعالى-: {إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ} [الأحزاب: 50].

وقد يُجمع بين خطابٍ وخبرٍ لا على سبيل الالتفات، وذلك يكون في جملة واحدة وفي جملتين، نحو قول الله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ} [يونس: 22].

---

(1) في (م): "الإخبار والخطاب عن شيء".

(2) في (م): "خطاب".

(3) في (م): "وخبر".

(4) في (م): "مستعينًا".

(5) من الوافر، يُنظر: ديوان جرير، (ص416).

(6) بل هو من قول جرير نفسه، من القصيدة نفسها، يُنظر: ديوان جرير، (ص417).

(7) من المتقارب، وهو لرويشد بن كثير الطائي. يُنظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، (ص1027).

(8) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص113).

وقول الشاعر:

ألا إنّ نجواكَ في ثادقٍ[1] سواءٌ عليَّ وإعلانُها[2]

وقول الآخر:

شطّتْ مَزارُ العاشقينَ فأصبَحَتْ عَسِرًا عليَّ طلابكِ ابنة مَخْرَمِ[3]

(1) في (م): "ماذق". وفي حاشية (ف) نبَّهَ الناسخُ عند هذا اللفظ بعبارةٍ مفادُها أنه هكذا ورد في المتن "بنقط ثلاث" وأنه "اسم فرس"، والحاشية لم تتضح لي جيدًا كلها، لأن عليها بعض آثار الرطوبة.

(2) من المتقارب، وهو لحاجب بن حبيب الأسدي. يُنظر: المفضل الضبي: المفضليات، (ص368).

(3) من الكامل، وهو لعنترة من معلقته. يُنظر: ديوان عنترة، (ص109).

[الباب الخامس عشر
في] الترصيع

وهو أن تكون مقاطع الأجزاء متعادلة في الوزن متزاوجة، والقصد في ذلك إلى المقاربة بين الكلام واستواء أجزائه في النظام، فربما عدلوا عما يقتضي قياس كلامهم إيثارًا للترصيع، نحو قولهم: "إني لآتيه بالغدايا والعشايا"، فجمع غداة على غدايا وإن لم يكن ذلك بالقياس، ليعادل وزن العشايا، وما حُكي في الخبر من قوله -عليه السلام-: "أعيذه من الهامة والسامة ومن كل عين لامة"[1] وأراد ملمة، وقوله: "خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة"[2] والقياس مؤمرة.

والترصيع على ضربين:

ضربٌ يكون فيه مع تزاوج اللفظِ السجعُ[3]، (نحو: "حتى إذا عاد تعريضك تصريحًا وتمريضك تصحيحًا"[4]. وأحسن ما يكون من ذلك إذا كان المعنى غير مختلّ، وتقابَل حشواهما كتقابُل منتهاهما)[5]، نحو قول الخنساء في صخر[6]:

آبي الهَضيمة، حمّالُ العظيمةِ متـ ـلافُ الكريمةِ، لا سِقْطٌ ولا وانِ
حامِي الحَقيقةِ سيّالُ[7] الوديقةِ مِعْـ ـتاقُ الوسيقةِ، جَلْدٌ غيرُ ثُنْيان[8]

---

(1) رواه البخاري، برقم (3371)، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، بلفظ: "كان النبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يعوّذُ الحسنَ والحسينَ، ويقولُ: (إنَّ أباكما كان يعوذُ بها إسماعيلَ وإسحاقَ: أعوذُ بكلماتِ اللهِ التامةِ، من كلِّ شيطانٍ وهامَّةٍ، ومن كلِّ عينٍ لامَّةٍ)".

(2) رواه أحمد بن حنبل في: المسند، برقم (15845).

(3) في (م): "ضرب يكون مع تزاوج اللفظ المسجع".

(4) هو من قول أبي علي البصير، يُنظَر: أبو هلال العسكري: الصناعتين، (ص263).

(5) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنه ورد في نسخةٍ أخرى على هذا النحو: "وأحسن ما يكون من ذلك إذا كان المعنى غير مختل، وتَقابل حشواهما كتقابل منتهاهما، (حتى إذا عاد تعريضك تصريحًا وتمريضك تصحيحًا)".

(6) في (م): "نحو قول الشاعر".

(7) أشار الناسخ في (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "نسّال".

(8) البيتان من البسيط، يُنظر: ديوان الخنساء، (ص413). ويُنسبان أيضًا إلى أبي المثلم الهذلي، يُنظَر: شرح أشعار الهذليين، (ص274). ولعل الراجح أنه من شعر أبي المثلم الهذلي، وإنما تسلَّل الوهم إلى البعض أنه للخنساء لأجل أنّ القصيدة فيها رثاء صخرٍ، فظنوه أخو الخنساء، وإنما هو صخر الغي بن عبد الله الهذلي.

والثاني: أن يكون اللفظان غير مسجَّعين، نحو:

ألصّ الضروس حنيّ الضلوع[1]

وأحسن ما يكون ذلك إذا تقاربَ مخرجا اللفظين.

وقال بعض البلغاء: "إن اتّفق أنْ لا يكون اللفظان متوازيين، والجزآن متكافئين، فليكن الجزء الأخير أطول"[2].

---

(1) شطر بيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس. يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص161).

(2) وجدتُ معنى هذا القول عند أبي هلال العسكري في: الصناعتين، (ص263)، ولم أعرف عمّن لخّصَه.

[الباب السادس عشر

في] التصريع

هو جعْل العَروض مقفى تقفية الضرْب، وذلك مما استحسنوه، حتى إنّ أكثر الشعر صُرِّع البيت الأول منه، ومتى خالف العَروضُ الضربَ فإنه يجوز أن يُجعل الضربُ كالعروض في الوزن إذا كان البيت مصرَّعًا، نحو:

ألا انعَم صباحًا أيّها الطللُ البالي   وهل يَنعمَنْ مَن كانَ في العُصُر الخالي(1)

فأتى في العروض بـ"مفاعيلن" وذلك مما لا يصح إذا لم يكن البيت مصرَّعًا، ولذلك خُطّئ المتنبي في قوله:

تَذكّـرُهُ(2) عِلـمٌ ومَنـطِـقُهُ حُكمٌ   وباطِنهُ دينٌ وظاهرُهُ ظرفُ(3)

وخُطّئ الذي يقول:

فالوَجْهُ مِثْلُ الصُبْحِ مُبْيَضٌ   والشَّعْرُ مِثْلُ الليلِ مُسْوَدُ(4)

ولا يصح التصريع إلا في الضرب؛ وقد خُطّئ أبو تمام في قوله حيث صرع غير المصراع:

يَقولُ فَيُسمِعُ ويَمشي فَيُسرِعُ   ويَضرِبُ في ذاتِ الإلهِ فَيوجِعُ(5)

---

(1) من الطويل، وهو لامرئ القيس. يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص27).

(2) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "تفكره"، وكذلك هي في (م).

(3) من الطويل، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص784).

(4) من الكامل، وهو لأبي الشيص. يُنظر: ديوان أبي الشيص، (ص136).

(5) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص169).

[الباب السابع عشر
في] الاستطراد

الأخْذ في معنى يتوصّل به إلى معنى آخر متّصل به، مِن ذلك المخلص من النسيب إلى المدح، كقول البحتري:

شقائقُ يحملْنَ الندَى فكأنّهُ   دموعُ التصابي في خُدودِ الخَرائدِ
كأنّ يَد الفتْح بْن خاقانَ[1] أقبلَتْ   تلِيها بتلكَ البارقاتِ الرَّواعدِ[2]

وكقول الطائي:

صُبَّ الفراق علينا صُبَّ من كثبٍ   عليه إسحاقُ[3] يومَ الرَّوع مُنتقِما[4]

وقلّما يوجَد ذلك في أشعار القدماء، لأن مذهب الأوائل في ذلك أنهم يصِفون الإبل بأنها تحمّلتْ المشقة وقطعتْ الفلاة إلى أن وصلتْ إلى الممدوح، نحو قول الأعشى:

إلى هَوذة الوهّابِ أزجي مَطيَّتي[5]

أو يستأنفون الكلام بعد انقضاء ما كانوا بصدده من نسيب أو ذكر فلاة، نحو قول زهير:

وأبيَضَ فيّاضٍ يَداهُ غَمَامَةٌ   على مُعتَفِيهِ، ما تُغِبُّ نَوافِلُهْ[6]

ومن ذلك الاستطراد إلى الهجاء، نحو:

إذا ما اتّقى اللهَ الفتى وأطاعَهُ   فليس بهِ بأسٌ وإنْ كان منْ جَرْمِ[7]

آخر:

إن كنتِ كاذبة الذي حدّثتِني   فنجوتِ مَنجَى الحارثِ بنِ هشامِ

---

(1) وزير الخليفة المتوكل العباسي، وكان محبًّا للعلم، وله تآليف. يُنظر: ياقوت: معجم الأدباء، (2157/5).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان البحتري، (ص623-624).

(3) هو ابن إبراهيم المصعبي، والي بغداد في خلافة المأمون. يُنظر: الصفدي: الوافي بالوفيات، (258/8).

(4) من البسيط، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص268).

(5) هو شطر بيت من الطويل، يُنظر: ديوان الأعشى، (ص139).

(6) في (م): "فضائله". والبيت من الطويل، يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص139).

(7) من الطويل، ويُنسَب إلى زياد الأعجم، يُنظر: أبو هلال العسكري: ديوان المعاني، (180/1)؛ وينسب أيضًا إلى يزيد بن طلحة الطلحات، يُنظر: الزمخشري: ربيع الأبرار، (280/4).

تركَ الأحبّة أنْ يُقاتِلَ دونَهمْ ونجَا برأسِ طِمَرَّةٍ ولِجامِ[1]

إبراهيم الموصلي:

فما ذرَّ قرْنُ الشمس حتَّى كأنّنا من العِيِّ نحكي أحمدَ بنَ هشامِ[2]

فصلٌ:

وقد ذُكر في صنعة الشعر أشياء هي وإن كانت تجب مراعاتها فليست تختص بالبلاغة، بل العقل يقتضي مراعاة ما استحسن منه ومجانبة ما استقبح، وذلك كحسن مطالع الكلام ومقاطعه وقبحهما، فمما استقبح من ذلك قول أبي مقاتل الضرير:

لا تقلْ بُشرى ولكن بُشرَيانْ غُرّةُ الداعي ويومُ المَهرجان[3]

يقال إنه لما أنشده تطير منه فقال: "أعمى يبدأ بهذا يوم المهرجان".

وقول أبي نواس:

أربع البلى أنّ الخشوع لبادِ عليكَ وإنّي لم أخُنكَ ودادي

فيقال إنه تطيّر منه الفضلُ بن يحيى[4] لما أنشده؛ فلما بلغ قوله:

سلامٌ على الدنيا إذا ما فُقِدتمُ بني برمكٍ من رائحين وغادِ[5]

حققَ التفاؤل.

وقول المتنبي:

---

(1) من الكامل، لحسان بن ثابت في هجاء الحارث بن هشام أخي أبي جهل، وكان من الشعراء، نجا مِن القتل بإجارة أم هانئ لهُ يومَ فتح مكة، ثم أسلم وحسُن إسلامه. يُنظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى، (3/6). وديوان حسان، (ص214).

(2) من الطويل، وهو لإسحاق بن إبراهيم الموصلي، وليس لأبيه. والبيت ذكَرَه المبرّد في: الكامل، (40/3)، في قصّةٍ مع أحمد بن هشام المروزي، مِن قُوّاد الخليفة المأمون، وكان شاعرًا. يُنظَر: ابن العديم الحلبي: بغية الطلب في تاريخ حلب، (1215/3).

(3) من الرمل، لنصر بن نصير الحلواني الديلمي، أحد شعراء الجبال في العصر العباسي، وهو شاعر مغمور اختُلِف في اسمه واشتهر بكنيته. قاله في مدح محمد بن زيد الداعي، أخو الحسن بن زيد الداعي الكبير، الذي ثار في طبرستان وأسس له دولة، وخلفه أخوه محمد بعد وفاته عام (270هـ). يُنظَر: المسعودي: مروج الذهب، (250/4 - 251) و(68/8).

(4) في (م): "الفضل بن الربيع" وهو خطأ. والفضل بن يحيى البرمكي، كان وزيرًا لهارون الرشيد، ثم حبسه الرشيد حتى مات في الحبس عام (192هـ). يُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، (292/14).

(5) البيتان من الطويل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص263، 266).

كفَى بكَ داءً أن تَرى الموتَ شافِيا[1]

وقوله:

أوْهِ بَدِيلٌ مِنْ قَوْلَتي وَاهًا[2]

ومن ذلك تجنُّب مخاطبة الملوك بما يخاطَب به السوَقة، وذلك نحو قول كثيّر:

وإنّ أميــر المؤمنيــن بلطفهِ[3] غزا كامنات الود مني فنالها[4]

وقوله في عبد الملك[5]:

وما زالت رُقاك تسلّ ضغني ونُخرجُ من مكامنها ضبابي[6]

ومن ذلك ما يتعلق به وضع من قومه وغض منهم أو من نفسه، كقول جرير:

وإن تميمًا كلها غير سَعْدها زعانف لولا عزّ سعد لذلّتِ[7]

فوضع من قومه وهجاهم.

ومن ذلك: الغزلُ الذي قد (خرج)[8] عن اللطافة، وسلك مسلك الجفاوة، نحو قول كثيّر:

ألا ليتنا يا عَزّ من غير ريبةٍ بعيران نرعى في الخلاء ونعزبُ

كلانا به عُرّ فمن يرنا يقلْ على حسنها جرباء تعدي وأجربُ

إذا ما وردنا منهلا صاح أهلهُ إلينا فلا ننفك نرمى ونضربُ[9]

فقالت عَزّة: "لقد أردتَ بنا الشقاء الطويل، ومن المنية ما هو أوطأ من هذه الحالة"[10].

---

(1) شطر بيت من الطويل، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص1605).

(2) شطر بيت من البسيط، يُنظر: السابق، (ص1587).

(3) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "برفقه"، وكذلك هي في (م).

(4) من الطويل، يُنظر: ديوان كثير عزة، (ص87).

(5) يعني عبد الملك بن مروان بن الحكم، الخليفة الأموي.

(6) من الوافر، يُنظر: السابق، (ص280).

(7) والبيت من الطويل، وهو منسوب إلى الفرزدق عند الراغب الأصفهاني نفسه في: محاضرات الأدباء، (407/1)؛ وابن طباطبا: عيار الشعر، (ص155)؛ والمرزباني: الموشح، (ص156). ومع ذلك زعم في (ط) أنه في ديوان جرير، ولم يُحِلْ إلى رقم الصفحة، وقد بحثتُ عنه فلم أجده فيه، كما لم أجده في ديوان الفرزدق.

(8) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "عُدِل به"، وكذلك هي في (م).

(9) من الطويل، يُنظر: ديوان كثير، (ص161-162). وأشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "صاح أهلها علينا".

(10) عَزّة بنت جميل الكنانية، (ت 104هـ)، محبوبة كثيّر، وإليها يُنسَب. تُنظر بعض أخبارها عند: زينب فواز: الدر المنثور في طبقات ربّات الخدور، (ص343). ويُنظَر الخبر عند ابن طباطبا: عيار الشعر، (ص152).

وأما ما يسْتحسِنه أبو بكر ابن داوود في كتاب "الزهرة"[1] من الغزل ويستقبحه، فليس ذلك لأمر يرجع إلى البلاغة بل بحكم العشق.

(1) كتاب "الزهرة" لمحمد بن داوود بن علي الظاهري (ت 297هـ)، الشاعر الأديب، والفقيه المحدِّث؛ وهذا الكتاب هو أشهر كتبه، حتى إذا ذُكِرَ قيل: "صاحب كتاب الزهرة"، قال عنه مؤلِّفه: "بدأتُ بعمل كتاب الزَّهرة وأنا في الكتّاب، ونظَر أبي في أكثره"؛ وأبوه إمامٌ من أئمة الفقه والعلم. يُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، (158/3 - 163). وقد طُبع كتابُ "الزهرة" بتحقيق إبراهيم السامرائي.

[الباب الثامن عشر

في] النظم

تأليفُ الكلام على وجه دون وجه، فمنه ما يجوز فيه التقديم والتأخير كتقديم المفعول على الفاعل حيث يكون أهم والحاجة إليه أشد، نحو قوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} [البقرة: 124]؛ ومنه ما يقبح، وهو الذي يؤدي إليه تطلب وزن، نحو قول الأعشى:

وكمْ من رَدٍ أهلَه لم يَرِمْ(1)

ونحو:

مَضى غيرَ منكوبٍ ومِنصلَه انتضَى(2)

وعلى ذلك يجري تقديم الخبر على المبتدأ، وكل ذلك يجوز حيث لا يشتبه، ومنه ما لا يصح بوجه، كتقديم الخبر والمفعول حيث يشتبه، وتقديم الصلة على الموصول والمضاف إليه على المضاف وتوابع الأسماء، وتقديم الضمير على مُظهَره، وغير ذلك مما يطول تعداده وتنبئ كتب النحو عنه.

ومما يقبح:

الفصل بين الصفة والموصوف حيث يشتبه، نحو قول النابغة:

يصاحبنهم حتى يغرن مغارهم　　　من الضاريات بالدماء الدواربِ(3)

يعني من الضاريات الدوارب بالدماء، ولو قال: بالدم، أو نكّر الدماء لم يشتبه، وكان غير مستقبح، وعلى ذلك قوله:

يثرن الثرى حتى يباشرن بردهُ　　　إذا الشمس مجت ريقها بالكلاكلِ(4)

تقديره: يباشرن برده بالكلاكل.

ومن ذلك:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وإن كان جائزًا، نحو:

---

(1) شطر بيت من المتقارب، يُنظر: ديوان الأعشى، (ص41).

(2) شطر بيت من الطويل، للراعي النميري. يُنظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، (ص1051).

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني، (ص43).

(4) من الطويل، يُنظر: السابق، (ص142).

للهِ درّ اليوم من لامها[1]

والفصل بين الكلامين بما ليس منه، وليس فيه تسديد، نحو: "كانت زيدا الحمى تأخذ".

ومن الفصل المستحسن ما يسمى: الاعتراض، وذلك أن تفصل بين الكلامين المتصل بعضهما ببعض، بما فيه تسديد للجملة أو إبطال، أو تنزيه للمخاطب عن مثل ذلك، نحو قوله تعالى: {وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ} [آل عمران: 73].

وكقول النابغة:

ألا زعمت بنو عبس بأني ألا كذبوا كبير السن فان[2]

وكقول عدي:

ولو كنت الأسير ولا تكنهُ إذن علمتْ معدٌّ ما أقولُ[3]

وكقول عوف بن محلم:

إنّ الثمانين وبُلّغتُها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان[4]

وكقول المتنبي:

يرى كلَّ ما فيها وحاشاكَ فانيا[5]

---

(1) شطر بيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة. يُنظر: ديوان عمرو بن قميئة، (ص182).

(2) من الوافر، يُنظَر: ديوان النابغة الجعدي، (ص126). وينسبه بعضهم إلى النابغة الذبياني، قال ابن رشيق في: العمدة، (45/2): "وهو أشبه بالجعدي، لأنه أعلى سنًا منه". ويُروى: "بنو سعد" و"بنو كعب" و"بنو عبس". ويُنظر -إضافة إلى ما سبق-: ابن المعتز: البديع، (ص154).

(3) من الوافر، لعدي بن زيد التميمي، من شعراء العصر الجاهلي، نصرانيٌّ من الحيرة، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (393/2). وديوان عدي بن زيد، (ص34).

(4) من الكامل، لأبي المنهال الخزاعي عوف بن محلم، كان راوية شاعرًا أديبًا، نديمًا لطاهر بن الحسين أحد ساسة العصر العباسي. يُنظر: ابن المعتز: طبقات الشعراء، (ص185-187).

(5) شطر بيت من الطويل، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص1606).

[الباب التاسع عشر
في] الوزن

هو التعديل بين الكلامين وذلك على ضربين: مساواة من طريق عدد الحروف والحركة والسكون، (ومساواة من طريق الخفة والثقل.

فأما المساواة من طريق عدد الحروف والحركة والسكون) ، فذلك في أبيات[1] القصيدة، فإنها تتوازن، (إلا) بالزحاف، وذلك غير معتدّ به ما لم ينكسر اللسان بإنشاده.

وأما المساواة من طريق الخِفّة والثّقل على اللسان، فالسبب فيما يثقل وتتنافر[2] في التأليف:

أنّ من الحروف ما يتقارب مخرجاهما جدًا، فيصير الجمع بينهما كالتكرير، فيُستقبَح؛ كما يجمع بين متقاربين إذا كان فيهما استثقال، نحو: الهاء والحاء، ولذلك قلّما تجد كلمة مؤتلفة من حرف واحد مكرر، ولا مؤتلفة من حرفين متلاصقي المخرجين، ولذلك سُلّط على المتماثلين وكثير من المتقاربين الإدغام، لتصير صورتاهما صورة الحرف الواحد.

ومنه ما يتباعدان تباعدًا شديدًا، فيثقل؛ وكثير من المهملات تُرك لاستقباح[3] امتزاج حروفه لأحد هذين الوجهين، وتفصيل ذلك تتضمنه كتب النحو.

ومما يستقبح لاستثقال اللفظ حتى نُسب إلى الجن فقيل إنه من قريضها، قول الشاعر:

وقبرُ حَربٍ بمكانٍ قفرِ ... وليسَ قُربَ قبرِ حَربٍ قبرُ[4]

وقول الآخر:

لا أُديل الآمال بعدك إني ... بعدها بالآمال حق بخيلِ

كم لها وقفة بباب صديقٍ ... رجعت من نداه بالتعطيلِ

لم يضرْها والحمد لله شيئًا ... وانثنت نحو عسفِ نفسٍ ذهولِ[5]

ففي المصراع الأخير تصعّبٌ شديد وتكرّهٌ عظيم.

---

(1) في (م): "وذلك في إثبات".

(2) تقديرُه: "فيما يَثقل نُطقُه، وتَتنافر حُروفُه".

(3) في (م): "الاستقباح"، وسقطت من (ط).

(4) من الرجز، يُنظَر: الجاحظ: البيان والتبيين، (74/1).

(5) من الخفيف، لمحمد بن يسير الرياشي. يُنظر: الجاحظ: البيان والتبيين، (74/1).

وروي أن أبا الفضل بن العميد استرذل قول الطائي:

كريم متى أمدحْه أمدحْه والورى   معي ومتى ما لمته لمته وحدي[1]

من أجل تكرير "أمدحه" مع كون الهاء والحاء متقاربي المخرجين.

وقد قال الشاعر فيما يجري (مجرى) هذه الأبيات:

وبعض قريض المرء أولاد علةٍ   يكدّ لسان الناطق المتحفّظِ[2]

وأما ما يخف وزنه ويطيب سماعه فوجوده سهل ومعرفته قريبة.

واعلم أنّ مِن حقّ الشعر أن يكون على عروض خفيفة، كي يستلذه الطبع، ولا ينبو عنه سماعه، فللموزون من الكلام قبل تفهُّم المعنى وقبل عرفان المغزى، إيقاعٌ يُطرب النفس، وينبّه الحس، بالغناء[3] المطرب الذي يهتزّ سامعه لطيب لَحنه، وإن لم يكن عارفًا بما في ضِمنه، وكثير من العروض لا يلائمه الطبع، ولا يتأتى عليه الشعر العذب.

وذكَر الصاحب: "أني كنت أقرأ على أبي الفضل بن العميد شعر ابن المعتز، فابتدأت بقصيدة على المديد الأول، فرسمَ تجاوزَها، فسألته عنها فقال: هذا الوزن لا يقع عليه لمحدَث شعرٌ جيد، قال: فتتبعت عدة قصائد على هذا الضرب، فوجدتها في نهاية الضعف"[4].

ويجب أن يختار له أحسن العبارات، فكم من حسناء يزري بها عدم الكسوة، فيفوقها مَن دونها عند الجلوة[5]، وكثير من الأبيات تراه رائقًا إذا قرع السمع، فإذا وزنته بالمعيار لم يكن من المختار، ورُب بيت تستهين به في أول وهلة، فإذا تدبرته كشفتَ عن معنًى بديعٍ وجوهرٍ ثمينٍ وأجودِ مقالةٍ، نحو:

لها النظرة الأولى إليها وبسطةٌ   وإن كرّت الأبصار كان لها العقبُ[6]

وتكون ألفاظها متكافئة غير متجافية ومبانيها ملائمة لمعانيها، كما قال:

تزين معــانيــهِ ألفـاظهُ   وألفاظهُ زائنات المعاني[7]

وسُئل مخنثٌ عن أحسن الكلام، فقال: "ما لانت أعطافه، وانكسرت أطرافه، وكان لفظه حُلّة،

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام الطائي، (ص115).

(2) من الطويل، رواه الجاحظ من إنشاد خلف الأحمر، فلعله من نظمه. يُنظَر: الجاحظ: البيان والتبيين، (75/1).

(3) في (م): "كالغناء".

(4) يُنَظر: الصاحب بن عباد: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، (ص35) -بنحوه-.

(5) في (م): "الخلوة".

(6) من الطويل، وهو لجميل بثينة. يُنظر: ديوان جميل بثينة، (ص16).

(7) من المتقارب، وهو من شعر عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني؛ يُنظَر كتابه: الألفاظ، (ص163).

ومعانيه حِلية"[1]، فأوردَ وصف البراعة عما كان يتعاطاه من الصناعة (فلم يُبعد).

ويجب أن تكون الأبياتُ غير متنافرة، وألفاظُها غير متباينة، ولا يكون كما قيل:

وشعرٌ كبعر الكبش فرّق بينهُ لسان دعيٍّ في القريض دخيلِ[2]

فمما نُسب إلى المتنافر قول طرَفة:

ولست بحلال التلاع مخافةً ولكن متى يسترفد القوم أرفدِ[3]

فالمصراع الثاني ليس بملائم للأول.

وقول الأعشى:

وإن امرأً أسرى إليك ودونهُ سهوبٌ وموماةٌ وبيداءُ سملقُ

لَمحقوقةٌ أن تستجيب لصوتهِ وأن تعلمي أن المُعان موفقُ[4]

فقوله "وأن تعلمي أن المعان موفق" ليس بلِفْقٍ لِما تقدَّمه.

والمستحسَن من ذلك تجده كثيرًا.

ويجب في القصة المقصودة[5] أن تكون تشتمل على المقصود من غير زيادةٍ تُفسده ولا حذفٍ يُنقصه، نحو قول دريد:

نصحتُ لعارضٍ وأصحابِ عارضٍ[6]

..الأبيات.

وقول الأعشى فيما قص من خبر السموأل في قوله:

كن كالسموأل إذ طاف الهمام بهِ في جحفل كزهاء الليل جرارِ[7]

..الأبيات.

---

(1) لم أجد فيما بين يدي من المصادر مَن سبَق الراغب إلى رواية هذا القول، ووجدته عند أبي إسحاق الحصري في كتابَيه: زهر الآداب، (158/1)؛ وجمع الجواهر، (ص156)؛ حيث حكاه مع جملة أقوال أصحاب الحِرَف والصناعات، وقد عبّر كل واحد منهم عن "أحسن الكلام" عنده.

(2) من الطويل، رواه الجاحظ من إنشاد الرياحي، فلعله من نظمه. يُنظر: الجاحظ: البيان والتبيين، (75/1).

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان طرفة بن العبد، (ص29).

(4) من الطويل، يُنظر: ديوان الأعشى، (ص223).

(5) أشار الناسخ في حاشية (ف) أنها وردت في نسخة أخرى بلفظ: "المردودة"، وهي في (م) بلفظ: "المَسرودة".

(6) من الطويل، لدريد بن الصِّمَّة، الشاعر الجاهلي، من داليّته في رثاء أخيه. يُنظر: القرشي: جمهرة أشعار العرب، (ص467)، وديوان دريد بن الصمة، (ص59).

(7) من الطويل، للأعشى يمدح السموأل بن عاديا، الشاعر اليهودي الجاهلي، كان يُضرب به المثل في الوفاء. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (350/22). وديوان الأعشى، (ص179).

وأما القوافي فأحسنها ما ينساق إليه المعنى، حتى لو سكتَّ عنه تدارَكه المخاطَب بفهْمه، فلم يجِد عن إدراكه سابقُ وهْمه، وإن اتفق مع ذلك أن يكون الحرف (الأصلي) جُعل وُصْلة وخروجًا[1]، فقد تكامل حُسنها، نحو قول زهير:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبلهُ ولكنني عن علم ما في غدٍ عمِ[2]

وقوله:

وأراك تفري ما خلقت وبعْـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري[3]

وقوله:

وقد كنتُ من ليلى سنينَ ثمانيًا على صِيرِ أمرٍ ما يُمِرُّ و[ما] يحلُو[4]

وقول الأعشى:

وما عنده رزقي علمت ولا لهُ من الريح حَظٌّ لا الجنوب ولا الصبا[5]

وما تجب مراعاته في ذلك: أن يكون البيت مجنبًا عنه اللحن، والضرورات المستقبحة.

ويجب أن تكون الأوصاف صادقة جارية على وجهها[6]، فكثير من أبيات المتقدمين والمتأخرين قد عيب قائلوها لأوصاف لم يصيبوا فيها، نحو قول امرئ القيس:

فللساق ألهوبٌ وللسوط درّة[7]

فقيل: إن فرسًا يحتاج إلى أن يُستعان بهذه الأشياء عليه، لَغير جواد.

وقيل في قول الشماخ:

رحى حيزومها كرحَى الطحين[8]

إنّ النجائب توصف بصغر الكركرة[9].

ووجوه اللحن والضرورات وخطأ الأوصاف ليس هذا موضعها فيُستوفى الكلام فيها.

---

(1) في (م): "أو خروجًا".

(2) من الطويل، وهو من معلّقته. يُنظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، (ص110).

(3) من الوافر، يُنظر: السابق، (ص56).

(4) هذا البيت من الطويل، يُنظَر: السابق، (ص83). وما بين المعكوفين ليس في (ف)، وهو مُثْبَت في (م).

(5) من الطويل، يُنظَر: ديوان الأعشى، (ص115). وفي حاشية (ف) أشار الناسخ إلى وروده في نسخة أخرى بلفظ: "من الريح فضْلٌ".

(6) من عند "المستقبحة" إلى "وجهها" سقط من (م).

(7) شطر بيت من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص51).

(8) شطر بيت من الوافر، يُنظر: ديوان الشماخ، (ص324).

(9) يعني: دوران الرَّحَى، يُنظَر: الأزهري: تهذيب اللغة، (328/9)، باب الكاف والراء.

[الباب العشرون]
(في نقد الشعر والاختلاف فيه)

الناس مختلفون في نقد الشعر، فمنهم مَن يميل إلى ما يسهل لفظه ويسلم من اللحن والخطأ، فمتى وجده لم يعرّج على غيره في اختياره؛ ومنهم مَن يميل إلى ما انغلق معناه وصعب استنباطه، ككثير من شعر ابن أحمر وابن مقبل[1] ومَن حذا حذوهما؛ ومنهم مَن يميل إلى ما حُشي تجنيسًا وترصيعًا ومطابقةً وبديعًا، ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب[2] (واضطراب النظم) وسوء التأليف وهلهلة النسج.

والمحمود في ذلك طريقة أبي تمام وأضرابه. والجاحظ وكثير من الكُتّاب على أن المحمود المختار ما يَجمع السهولة والسلامة والرصانة[3]، وتعرَّى من اللحن، والخطأ، واختلال النظم[4].

وذكر بعض البلغاء[5] أنّ مِن الكلام ما تراه منمّقًا موشّحًا، وتشاهده مزوّقًا منقحًا، ثم تجد ما دونه في الصنعة ونظام أسباب الاختيار يكون أحظى في الحلاوة[6] وأدنى إلى القبول وأعلق بالنفوس، ولا تجد سببًا لذلك غير أن موقعه من القلب ألطف، وهو بالطبع أليق. وإنما الكلام أصواتٌ محلها من الأسماع محلّ الصور من الأبصار، وقد تستوفي الصورة شرائط الحسن وتقف من التمام بكل طريق، ثم تجد أخرى دونها تكون أقرب إلى القبول وأخلب للقلوب، ولو سئلت عن السبب الذي صار به أرشق وأحلى وأرفع وأحظى، لكان أقصى ما في وسعك أن تقول: إن موقعه من القلب ألطف، وهو بالطبع أليق، ولو قيل لك: أي وجه عدل بك عنه ولم يجتمع فيه ما اجتمع في هذا؟ لم تجد ما تحيله عليه ظاهرًا.

---

(1) وهو تميم بن مقبل، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. يُنظر: ابن حجر: الإصابة، (496/1).

(2) في (م): "باختلاف اللفظ والترتيب".

(3) في (م): "السهولة والسلاسة واللطافة".

(4) حول ما ذكره المصنّفُ عن الجاحظ وكثير من الكُتّاب، يُنظر -على سبيل المثال لا الحصر-:
الجاحظ: البيان والتبيين، (110/1)؛ وثعلب: قواعد الشعر، (ص56-66)؛ وابن طباطبا العلوي: عيار الشعر، (ص12-13)؛ وقدامة بن جعفر: نقد الشعر، (الفصل الثاني كلّه حول ذلك)؛ والقاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص412-413)؛ وأبو هلال العسكري: الصناعتين، (ص161)؛ وأبو حيان التوحيدي: البصائر والذخائر، (37/6).

(5) يقصد القاضي أبا علي الجرجاني؛ يُنظر كتابه: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص412)

(6) في (م) بدل "يكون أحظى في الحلاوة" قال: "وهو بالطبع بالحلاوة"، وفي (ط): "وهو بالطبع وبالحلاوة"

[الباب الحادي والعشرون]
في السرقات (وأنواعها)

باب السرقاتِ والتواردِ يقتضي فضلَ نظَر، وزيادةَ تدبُّر، فإنّ المعاني التي صارت فَوضى[1] بين الشعراء، مِن تشبيه الحسن بالشمس والبدر، والسخي بالغيث والبحر، والشجاع بالسيف والنار، والبليد والجاهل بالحمار، ووصف المراحل والمفاوز والمحال والمنازل، وغير ذلك مما يكثر تعداده؛ فليس من باب السرقات، فإنّ ما تداولته الألسن لا يتعرَّى من أمرين: إما صنف مقرر في النفس بين العقلاء، أو صنف سبق إليه متقدِّم فاز به ثم تداولته الألسن فصار مثله في الاشتهار، وذلك كقولهم: "حبذا الشباب" و"لا مرحبا بالشيب" و"فاضت عيني صبابة"، إلى غير ذلك مما يكثر حصره؛ بل قد يختص أحدهم إما بمعنى زائد، أو لفظ رائق، فيكون في ذلك المشترَك كالمبتدع المخترع، ثم يكون مَن بعدَه في تناوله واستعماله عيالاً له، نحو قول لبيد:

وجلا السيول عن الطلول كأنها زبــر تجِـدّ متـونها أقـلامهـا[2]

فإنه إذا تتبع أمثاله مع كثرتها وجد جلها قاصرًا عنه.

ونحو قول أبي سعيد المخزومي[3]:

والورد فيه كأنّما أوراقهُ نُزعتْ وردّ مكانهنّ خدودُ[4]

فهذا معنى متداول، لكن أخرجه في معرض صار منفردًا به، وكـ[ـثير][5] ممن طمح به الهوى وانحرف عن الحق أو سها فضَلّ عن الطرُق، حكَم [في][6] هذا [الباب][7] بما إذا تؤمِّل عُرف عن

(1) أشار الناسخ في حاشية (ف) إلى ورودها أيضًا بلفظ: "فضى"، وفي (م) جاءت هكذا: "فضا". والمقصود أنها صارت مستفيضة، كما عبّر بذلك القاضي الجرجاني. يُنظَر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص184).

(2) من الكامل، يُنظَر: ديوان لبيد، (ص299).

(3) هو عيسى بن خالد بن الوليد من ولد الحارث بن هشام بن المغيرة، شاعر بغدادي من أقران البحتري، كان كثير الشعر جيّده. يُنظَر: البكري: سمط اللآلي، (578/1).

(4) من الكامل، لعيسى بن خالد بن الوليد من ولد الحارث بن هشام بن المغيرة، شاعر بغدادي من أقران البحتري، كان كثير الشعر جيّده. يُنظَر: البكري: سمط اللآلي، (578/1). والقاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص188)

(5) مطموسة في (ف)، وأكملتها من (م).

(6) مطموسة في (ف)، واستدركتها من (م).

(7) في (ف): "الكتاب"، والذي اثبتُّه موجودٌ في (م)، وهو الأنسب لسياق الكلام عن "باب السرقات".

كثُب حيفُهم ولم يخفَ على سامعٍ حكمُهم وجورُهم، وذلك نحو ما قال بعضهم في قول أبي نواس:

إليك أبا العباس من بين من مشى   عليها امتطينا الحضرمي الملسنا[1]

مأخوذ من قول كثير:

لهم أزر حمر الحواشي يطونها   بأقدامهم في الحضرمي الملسّن[2]

وليس بين البيتين إلا الاشتراك في الحضرمي الملسن، وذلك متداوَل بين كل من تكلم بالعربية.

وقال في قوله:

أتت دونه الأيام حتى كأنه[3]   تساقط نور من فتوق سماء[4]

إنه من قول جرير:

تجري السواك على أغر كأنه   برد تحدر من متون[5] غمام[6]

والتباين بينهما ظاهر.

والسرقات على أضرُب:

الانتحال، والإغارة، والإلمام، والافتنان في المعنى الواحد، والنقل، والقلب، والتبديل وهو أخذ الطريقة، وتناول اللفظ[7] [دون المعنى، والاختصار، والبسط.

فالانتحال: أن يأخذ أحدهم بيت غيره بعينه فيدعيه، أو يغير قافيته فيضمنه قصيدته، أو يأخذ مصراعا فيكمله، نحو قول الفرزدق وقد سمع جميلاً ينشد:

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا   وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا[8]

فقال: "أنا أحق بذلك منك"؛ نزل عنه فاغتصبه.

ونحو:

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص364).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان كثير عزة، (ص252).

(3) أشار الناسخ في (ف) إلى ورودها في نسخة أخرى بلفظ: "دونها" و"كأنها".

(4) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص248).

(5) في (م): "فتوق".

(6) من الكامل، يُنظَر: ديوان جرير، (ص452).

(7) إلى هنا ينتهي النص المتوفر من (ف)، وما يأتي بَعْدُ إلى آخر الكتاب مُستَدرَك مِن (م).

(8) البيت من الطويل، يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (434/1)؛ وديوان جميل بن معمر، (ص132)؛ وديوان الفرزدق، (32/2).

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخنا أصبتَ حليمًا أو أصابك جاهلُ

روي في قصيدتي [أوس][1] وزهير.

وعلى هذا قول النابغة:

لو أنها عرضتْ لأشمطَ راهبٍ عبدَ الإلهِ صرورةٍ متعبّدِ[2]

كذلك إذا تناول مصراعًا، نحو قول امرئ القيس:

كأني لم أركب جوادًا للذةٍ ولم أتبطن كاعبًا ذات خلخالِ

ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل لخيلي كري كرة بعد أجفالِ[3]

وقول عبد يغوث:

كأني لم أركب جوادا ولم أقل لخيلي كري نفسي عن رجاليا[4]

والإغارة: أن يأخذ المعنى بألفاظه أو ببعض ألفاظه، فيغيّر الترتيب، نحو قول أبي تمام:

متوطئو عقيبيك في طلب العلا والمجد ثمت تستوي الأقدامُ[5]

أخذه البحتري فقال:

حزت العلا سبقًا وصلّي ثانيًا ثم استوت من بعده الأقدام[6]

وعلى ذلك قول الطائي:

مقيم الظن عندك والأماني وإن قلقت ركاب في البلادِ

وما سافرت في الآفاق إلا ومن جدواك راحلتي وزادي[7]

أخذه المتنبي فقال:

---

(1) من (ط)، وفي (م): "أبي نواس"، لعله خطأ من الناسخ. والبيت مروي في قصيدة أوس بن حجر التميمي، وهو من كبار شعراء تميم في الجاهلية، وكان زوج أمّ زهير بن أبي سلمى. يُنظَر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (47/11). والقاضي الجرجاني: الوساطة، (ص194). والبيت من الطويل، يُنظر: ديوان أوس بن جحر، (ص99)؛ وديوان زهير بن أبي سلمى، (ص300).

(2) من الكامل، يُنظَر: ديوان النابغة الذبياني، (ص95)؛ أخذه منه ربيعة بن مقروم الضبّي، يُنظَر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (161/1).

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان امرئ القيس، (ص35).

(4) من الطويل، لعبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة، شاعر جاهلي يماني. يُنظَر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (487/16). والمفضل الضبي: المفضليات، (ص158).

(5) من الرمل، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص250).

(6) من الكامل، يُنظَر: ديوان البحتري، (ص1952)؛ والآمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، (367/1).

(7) من الوافر، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص73).

وإني عنك بعد غدٍ لغادٍ وقلبي عن فنائك غير غادِ
محبك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلادِ[1]

فتبعه في معناه وقافيته ووزنه، وقد يسمى هذا الجنس من السرقات: السلخ.

الإلمام: أخذ المعنى مع تغيير اللفظ، نحو:

فنفسك أكرمها فإنك إن تهن عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما[2]

أخذه الآخر فقال:

وما المرء إلا حيث يجعل نفسهُ ففي صالح الأخلاق نفسك فاجعلِ[3]

الافتنان في المعنى الواحد: هو أن يكون المعنى ممثلا بشيء فيؤخَذ المعنى ويُمثّل بغيره، نحو قول أوس:

إذا مُقْرَمٌ مِنَّا ذرا حَدُّ نابه تَخَمَّـطَ فِينا نابُ آخَرَ مُقْرَمُ[4]

وقال أبو تمام:

رأيتهم ريش الجناح إذا مضتْ قـوادمُ منها أيّدت بقـــوادمِ[5]

آخر:

نُجُومُ سَمَاءٍ كُلّمَا غاب كَوْكَبٌ (بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ[6]

النقل: أن ينقل المعنى من باب إلى باب، نحو قول كثيّر:

أُرِيدُ لأنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَـا)[7] تمثّـلُ لي ليلـى بكلّ سـبيلِ[8]

نقله أبو نواس إلى المدح فقال:

ملك تصور في القلوب مثالهُ فكأنــهُ لمْ يخـلُ منه مكــانُ[9]

---

(1) من الوافر، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص392).

(2) من الطويل، وهو لحاتم الطائي. يُنظر: الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء، (368/1).

(3) من الطويل، نسبه الجاحظ إلى منقر بن فروة المنقري. يُنظر: الجاحظ: البيان والتبيين، (155/3).

(4) من الطويل، يُنظر: ديوان أوس بن حجر، (ص122).

(5) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص346).

(6) من الطويل، وهو للقيط بن زرارة. يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (700/2-701)؛ وفيه يقول: "وبعض الرّواة ينحل هذا الشعر أبا الطمحان القينيّ، وليس كذلك، إنّما هو للقيط".

(7) ما بين القوسين سقط من (ط).

(8) من الطويل، يُنظر: ديوان كثير عزة، (ص108).

(9) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص352).

وقول جرير:

بعثن الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأسْهُم أعداءٍ وهنّ صديقُ[1]

نقله أبو نواس فقال:

إذا امتحن الدنيا لبيب تكشفت لهُ عن عدوٍّ في ثياب صديق[2]

وكقول علي بن محمد بن نصر[3]:

لا أظلم الليل ولا أدعي أن نجوم الليل ليست تغورْ

ليلي كما شاءت فإن لم تزرْ طالتْ وإن زارتْ فليلي قصيرْ[4]

أخذه من قول رجل سأله معاوية -رضي الله عنه-: كيف الزمان عليك؟ فقال: "يا أمير المؤمنين، أنت الزمان؛ إذا صلحت صلح، وإذا فسدت فسد"[5].

وكقول الطائي:

تعوّدَ بسطَ الكفِّ حتّى لوَ انَّهُ ثناها لقبضٍ لم تجبْهُ أناملِهْ[6]

نقله المتنبي فقال:

وفي الحرْب حتّى لو أراد تأخُّرًا لأخّره الطبعُ الكريم إلى القدَمْ[7]

القلب: أن يقلب المعنى إلى ضده، نحو قول الآخر:

أجد المَلامة في هواك لذيذةً حُبًّا لِذكْركَ فلْيلُمْني اللوَّمُ[8]

قلبه أبو الطيب:

أأحبه وأحب فيه ملامة إن المَلامة فيه من أعدائهِ[9]

أبو تمام:

---

(1) من الطويل، يُنظر: ديوان جرير، (ص372).

(2) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي نواس برواية الصولي، (ص714).

(3) هو ابن بسام البغدادي (ت 302هـ)، كاتبٌ وأديب وشاعر. يُنظر: ياقوت: معجم الأدباء، (1859/4).

(4) من السريع، يُنظر: ديوان ابن بسام البغدادي، (ص42).

(5) لم أعثر لهذا الأثر على إسناد فيما بين يدي من المصادر. ويُنظر: ابن طباطبا العلوي: عيار الشعر، (ص135).

(6) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص206).

(7) من الوافر، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص1241).

(8) من الكامل، وهو لأبي الشيص. يُنظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، (832/2).

(9) من الوافر، يُنظر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص117).

كريم متى أمدحْه أمدحْه والورى   معي ومتى ما لمته لمته وحدي[1]

قلَبه ابن [أبي][2] طاهر فقال:

يشترك العالم في ذمّهِ   لكنني أمدحه وحدي[3]

التبديل: تغييرٌ يجمع الافتنان والقلب، وهو أن يأخذ أسلوبًا ويغيّر معناه، نحو قول الطائي:

فهو غض الإباء والرأي غض الـ   حزم غض النوال غض الشباب[4]

تبعه أبو الطيب فقال:

حديـد اللسان حديـد الجنانِ   حديـد الحسام حديـد السنانِ[5]

وأما تناول اللفظ، فنحو قول امرئ القيس:

بمنجردٍ قيد الأوابد هيكلِ[6]

أخذ قولَه "قيد الأوابد" الطائيُّ فنقله إلى الغزل فقال:

لها منظرٌ قيدُ النّواظرِ لمْ يزلْ   يروحُ ويغدو في خُفارته الحُبُّ[7]

واللفظ لفظ الأول، ومعناه بخلافه؛ فإن قيد الطرْف: أن لا ترمق أحدًا سواه، إشارة إلى نحو قوله:

تحترف[8] الطـرف وهي لاهِيـة[9]

وقيد الأوابد: أن لا ينجو منها إذا طلَبها. ونقل ذلك إلى العين على وجهٍ آخر، فقال:

وقد تألفُ العينُ الدجَى وهو قيدُها[10]

ومن ذلك قول الحسين بن مطير:

---

(1) تقدم تخريجه.

(2) سقطت من (م)، واستدْرَكتُها من المرجع الذي اعتمده الراغب الأصفهاني، يُنظَر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص207). وابن أبي طاهر هذا، هو أحمد بن طيفور (ت 280هـ)، وهو أحد الشعراء الرواة، والكُتّاب العلماء؛ يُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، (345/5).

(3) من السريع، يُنظَر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، (ص208).

(4) من الخفيف، وهو بنحوه في: ديوان أبي تمام، (ص316).

(5) من المتقارب، يُنظَر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص1489)، وهو فيه بلفظ:

حَدِيْدُ اللّحَاظِ حَدِيْدُ الحِفَاظِ * حَدِيْدُ الحُسَامِ حَدِيْدُ الجَنانِ

(6) تقدم تخريجه.

(7) من الطويل، يُنظر: ديوان أبي تمام، (ص33).

(8) هكذا قرأتُها، وفي (ط): "كحرف"، وفي المصدر الآتي بلفظ: "تغترق" وهو بالمعنى أشبه.

(9) شطر بيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم؛ يُنظر: الأصمعي: الأصمعيات، (ص197).

(10) من الطويل، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص230).

كـل يـوم بأقـحـوان جديـدٍ تضحك الأرض من بكاء السماءِ[1]

أخذ لفظه دعبل، فنقل فقال:

لا تعجبي يا سلْم من رجلٍ ضحك المشيب برأسه فبكى[2]

الاختصار: وهو استيفاء ما ذكره الشاعر بألفاظ كثيرة بألفاظ وجيزة، نحو قول النابغة الشاعر حيث قال:

أبى غفلتي أني إذا ما ذكرتهُ تقطع حزن في حشى الجوف داخلُ

وأن تلادي أن ذكرت وشكتي ومهري وما ضمت عليه الأناملُ

حباؤك والعيش العتاق كأنها هجان المها تحدى عليها الرحائلُ[3]

أخذه الجمحي[4] فقال:

وكَيْفَ أنْساكَ، لا نُعْماكَ واحِدَةٌ نـدِي ولا بـالذي أَسْدَيْتَ مِن قِدَمِ[5]

جمعَ الأبيات الثلاثة في قوله "لا نعماك واحدة" وزاد عليه باقي البيت فتمّم وكمّل. وقد قال النابغة أيضًا:

وما أغفلت شكرك فانتصحني وكيف ومن عطائك جل مالي[6]

فزاد بقوله "جل مالي" على قوله "لا نعماك واحدة"، إذا[7] كانت النعمى الكثيرة قد تقصر عن أن تكون جل مال المرء. ونحوه قول البحتري:

من غادةٍ مُنعت وتَمنع نيلَها فلو انّها بُذلت لنا لم تَبذُلِ[8]

جمعَه ابن الرومي في حرفين، فقال:

ومِن البـلـيّـــةِ أنّني أحببتُ ممنوعًا منوعًا[9]

---

(1) من الخفيف، للحسين بن مطير الأسدي، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. يُنظر: أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، (280/16). وابن طباطبا: عيار الشعر، (ص124).

(2) تقدم تخريجه.

(3) من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني، (ص82).

(4) هو أبو دَهْبَل، وهب بن زمعة، من شعراء العصر الأموي. يُنظر: الأصفهاني: الأغاني، (85/7).

(5) من البسيط، يُنظر: ديوان أبي دهبل الجمحي، (ص102).

(6) من الوافر، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني، (ص151).

(7) في (ط): "إذ".

(8) من الكامل، يُنظر ديوان البحتري، (ص1742).

(9) من الكامل، يُنظر: ديوان ابن الرومي، (329/2).

ومن هذا الباب أن يشير إلى معنى مبسوط، ويكون المبسوط غير ناقص الحسن، نحو قوله:

وما في الأرض أشقى من محبٍّ

..الأبيات[1]، يتضمن قول المتنبي مع الأبيات:

وَبينَ الرّضَى وَالسُخطِ وَالقُرْبِ وَالنّـ   نَوَى مَجَالٌ لِدَمْعِ المُقْلَةِ المُتَرَقرِق[2]

البسط: وهو على عكس ما تقدَّم، نحو قوله:

ونائـل ذا، إذا صحـا وإذا سكـرْ[3]

أخذه عنترة فقال:

فإذا انتشيتُ فإنني مستهلكٌ   مالي، وعرضي وافرٌ لم يكلَمِ

وإذا صحوتُ فما أقصر عن ندى   وكما علمت شمائلي وتكرّمي[4]

وقولنا في البيتين إن أحدهما مأخوذ من الآخر فليس على البتِّ، فإن ذلك لا يمتنع أن يكون تواردًا؛ فكثيرًا ما يخطر لأحد الشاعرين ما خطر للآخر، وتأتي للثاني مثل ما تأتي للأول، وقد قال أحمد بن أبي طاهر، حيث ادعى عليه البحتري سرقة أشعاره:

والشعر ظهر طريقٍ أنت راكبهُ   فمنه منـشعبٌ أو غيـر منشعـبِ

وربما ضم بين الركب منهجهُ   وألصق الطنب العالي إلى الطنبِ[5]

وسُئل أبو عمرو بن العلاء عن الشاعرَين كيف يتفقان في معنى واحد مع تباعدهما وجهْل أحدهما بكلام الآخر؟ فقال: "عقول رجال توافت على ألسنتها"[6].

---

(1) تتمة الأبيات: (من الوافر)

وما في الأرض أشقى من محبٍ   وإن وجد الهوى حلو المذاق

تراه باكيًا في كل حينٍ   مخافة فرقة أو لاشتياق

فيبكي إن نأوا شوقًا إليهمْ   ويبكي إن دنوا خوف الفراق

فتسخـن عينه عند التنائي   وتسخـن عينه عند التلاقي

ذكَرها أبو القاسم الفارسي في: شرح حماسة أبي تمام، (117/3، ضمن شروح ديوان الحماسة)، وصدَّرَها بقوله: "وقال آخر من عكل، إسلاميّ". وتُنسب أيضًا إلى ابن دريد، يُنظر: البكري: سمط اللآلي، (98/2).

(2) البيت من الطويل، يُنظَر: البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، (ص803).

(3) شطر بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس. يُنظَر: ديوان امرئ القيس، (ص113).

(4) من الكامل، وهما من معلقته. يُنظر: ديوان عنترة، (ص206-207).

(5) من البسيط، يُنظر: القاضي الجرجاني: الوساطة، (ص215)؛ والراغب: محاضرات الأدباء، (114/1).

(6) رواه الحاتمي عن أبي عمر غلام ثعلب عن ثعلب عن الأصمعي أنه سأل أبا عمرو بن العلاء؛ ورواه من طريق آخر عن أبي محمد الإيجي عن ابن دريد عن الأصمعي به. يُنظر: الحاتمي: حلية المحاضرة، (45/2، 46).

وسرقات الشعر منها ما لا يستحق سارقه التعزير، فلا يستوجب بتناوله التعيير، وهو أن يأخذ [مثاله][1]، كما قال بعضُهم وقد عُيِّر بتناول معنى من غيره، فقال: "إني لآخذ عباءة فأصيرها ديباجة"[2]. وعلى ذلك ما يؤخذ على غير مثاله، وينسج بغير منواله، فتقع الشبهة ويبعد الشبه، فلا يفطن له إلا الأعيان الأدباء إذ أجهدوا الخواطر.

ومنها ما يستحق سارقه أن يؤنَّب ويؤدَّب، وهو ما يأخذه عفوًا صفوًا، ينقله ببعض عبارته ويستعمله في بابه.

ومما يقرب من باب التوارد: أن يقع للشاعر معنى بديع، فيكرّره في شعره على عبارات مختلفة، أو ينقله من باب إلى باب، ويُستحسَن من ذلك ما لا يخرج قائله عن حد الإصابة، وذلك كقول الطائي:

أعطيت ما لم تعطه ولو انقضى   حسن اللقاء حرمت ما لم تحرم[3]

وقوله:

إذا آمل ساماه قرطس في المنى   مواهبه حتى يؤمل آملهْ[4]

وقوله:

وإني لأرجو عاجلًا أن تردني   مواهبه بحرًا ترجى مواهبي[5]

وكقول سعيد بن سَلْم[6]:

ألا قلْ لسارٍ في الليل لا تخشَ ضلةً   سعيد بن سَلْمٍ ضوء كل بلادِ[7]

فلما رثاه قال:

يا ساريًا حيّره ضلالهُ   ضوء البلاد قد خبا ذبالهُ[8]

---

(1) زيادةٌ ربما يكتمل بها المعنى، وقد استفدتها من الجملة التي تليها، حين قال: "وعلى ذلك ما يؤخذ على غير مثاله".

(2) لم أعثر على قائلها؛ وقد ذكرَ عبد القاهر الجرجاني نحو هذه العبارة عن بعضهم، قالوا: "يأخذُ المعنى خرْزَةً فيردُّه جوهرةً، وعباءةً فيجعلُه ديباجة، ويأخذُه عاطِلاً فيردُّهُ حاليًا". يُنظَر: دلائل الإعجاز، (ص482).

(3) من الكامل، يُنظَر: ديوان أبي تمام، (ص279).

(4) من الطويل، يُنظَر: السابق، (ص206).

(5) من الطويل، يُنظَر: السابق، (ص44).

(6) سعيد بن سَلْم هو ابن قتيبة الباهلي، من علماء العربية والحديث، وكان من ولاة العباسيين. يُنظَر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، (105/10).

(7) من الطويل، يَحكيه سعيدٌ عمّن مدَحَهُ به، وهو عبد الصمد بن المعذل، وقيل هو أبو هشام الباهلي. يُنظَر: المرزباني: معجم الشعراء، (ص216)؛ والمبرد: الكامل، (6/3)؛ وابن طباطبا: عيار الشعر، (ص133).

(8) من الرجز، يُنظَر: ابن طباطبا: عيار الشعر، (ص134).

وكقول علي بن الجهم:

قالوا حبست فقلت ليس بضائري   حبسي وأي مهند لا يُغمَدُ
أوما رأيت الليث يألف غيلهُ   كبرًا وأوباش السباع تردد[1]

فلما نُصب بالشاذياخ[2] قال:

نصبوا بحمد الله ملء عيونهم   حسنا وملء صدورهم تبجيلا
ما عابه أن بُزّ عنه ثيابهُ   فالسيف أهول ما يرى مسلولا[3]

فشبّه نفسه في حال حبسه بالسيف مغمدًا، وفي حال إبزازه به منتضًى][4].

---

(1) من الكامل، لعلي بن الجهم، من شعراء العصر العباسي، وهو شاعر مطبوع. يُنظر: المرزباني: معجم الشعراء، (ص286). وديوان علي بن الجهم، (ص41-42).

(2) هو اسم من أسماء مدينة نيسابور، يُنظر: ياقوت: معجم البلدان، (305/3).

(3) من الكامل، يُنظر: ديوان علي بن الجهم، (ص171-172).

(4) إلى هنا تنتهي النسخة المنحولة المسماة بـ"المعيار"، وعليه فهذا آخر كتاب "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني. وقال ناسخ المعيار: "تم كتاب المعيار والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين".

الخاتمة

لقد تناولتْ هذه الدراسةُ كتابَ "أفانين البلاغة" للراغب الأصفهاني، دراسةً لمضمونه ولمؤلفه، وتحقيقًا لمخطوطته، وبذلك تكون قد كشفَتْ عن أهمية هذا الكتاب المستمَدَّة من علوّ مكانة المؤلّف في هذا الباب، كما استمدّت تلك الأهمية من واقع الكتاب نفسه، الذي اشتمل على خلاصة فنون البلاغة في تلك الحقبة، مع سهولة العرض وقوّة الطرح، من خلال الأمثلة والتعليق عليها. وكما كان المؤلّف حريصًا على عرض تلك الخلاصة فإنه حرص أيضًا على ألّا يُخلي كتابه من ترجيحاته واختياراته في المسائل التي تتعدد فيها الرؤى والاجتهادات.

وتلخّصتْ مقاصد هذه الدراسة في إخراج هذا الكتاب محقَّقًا بالصورة التي تليق به، بعد أن كان في عداد المفقود أو المختلط بغيره من الكتب؛ فحسمَتْ هويّته، وأوضَحَتْ اختلافَه عن كتاب "مجمع البلاغة" للمؤلف نفسه؛ ثمّ كشَفَتْ عن حقيقة كتاب "المعيار في نقد الأشعار" المنسوب إلى جمال الدين محمد بن أحمد الأندلسي، والصادر قبل ثلاثة عقدود بتحقيق عبد الله هنداوي، الذي اعتمدَ مخطوطةً منحولةً تحتوي كتاب الراغب الأصفهاني، وهو الأمر الذي أدى إلى صرف نظر كثير من الناس عنه، لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن هذا الخطأ في نسبة الكتاب إلى مؤلّفٍ آخر، كما حققتْ عنوانه الصحيح، وتعيد قراءته بشكل جديد يراعي معايير التحقيق العلمي للمخطوطات، بخلاف ما وقع فيه محقق "المعيار" من تحريف النَّص والتصرُّف فيه، ومن قراءةٍ مَنقوصة أو مَغلوطة لكثير من نصوصه.

وفي القسم الأوّل أبانت الدراسة عن ضياع ترجمة الراغب، وأنّ الذي وصلَ إلينا لا يكفي لإنشاء ترجمة له، وإنما هي إضاءات يمكن أن يُتَشَف منها بعض الأمور عن حياته.

وقد توصّلَت الدراسةُ إلى أنّ القول الراجح في شأن عصر الراغب الأصفهاني أنه من أهل القرن الرابع الهجري، وأنّ وفاته كانت في أوائل المئة الخامسة، وتمّ التعامل معه وفق هذا الترجيح الذي تم تحقيقه من خلال عدة أدلة وقرائن تناولها الفصلُ الأول. كما تناولَ معها بيان شخصية الراغب الأصفهاني، وكانت خلاصة القول فيه أنّه قارئ نهم، وعالم مليء، وذو عقل راجح، وصاحب مكارم خُلقية دفعته إلى أن يكون متواضعًا، أمينًا، زاهدًا، حسَن المحاورة، لطيف العبارة حتى مع خصومه وهو يدفع عن نفسه إساءتهم إليه.

ثم كشفَ الفصل الأول -أيضًا- عن عظيم مكانته في أعين العلماء عبر التاريخ.

بعد ذلك تم تتبُّع ما له من آثار وجهود باقية أو مفقودة، مع تحقيق القول في بعضها مما لم يحرَّر القولُ فيه من قبل.

ثم تناولَ الفصلُ الثاني دراسة كتاب "أفانين البلاغة"، مبتدئًا بنبذة تمهيدية لبيان أطوار التأليف

في البلاغة العربية، حتى وصلت إلى عصر الراغب الأصفهاني، فتمت دراسة منهجه وأسلوبه وميزات كتابه بالمقارنة مع كتاب معاصره أبي هلال العسكري.

كما تناولَ الفصلُ الثاني -نفسُه- الكلامَ عن موضوعات الكتاب، وهي موضوعات تشتمل على مسائل في المعاني والبيان والبديع والنقد، قد وزَّعَها المؤلفُ على أبواب كتابه التي جاوزت الواحد وعشرين بابًا.

كما كشفت الدراسة عن موارد ومصادر الراغب الأصفهاني، وقد تنوّعت إلى ثلاثة أنواع، من حيث طريقة الاعتماد، فمنها ما صرَّح به، ومنها ما أشار إليه إشارةً، ومنها ما يُتوَصَّل إلى معرفته من خلال التتبّع والتخريج.

ثمّ بعد ذلك تاولَ القسمُ الثاني من الدراسة تحقيقَ نَصّ الكتاب، مقدّمًا بين يديه توصيفًا للنسَخ المعتمدة، وتوصيفًا لعمل المحقق فيه.

وفي الجملة فقد كشفت هذه الدراسة عن كتابٍ من كتب البلاغة في عصر الروّاد، هو جدير بعناية الدارسين، فإن مجال الدراسة فيه واسعة، لا يُتصوَّر أن تقف على هذه الدراسة الموجزة التي رافقت تحقيق الكتاب؛ فمن الأمور التي يوصي الباحثُ بداستها على السبيل المثال:

- موقف الراغب الأصفهاني من شعر المتنبي.
- موقف الراغب الأصفهاني من قضية السرقات الشعرية.
- البلاغة عند الراغب الأصفهاني، بين الصنعة والتصنّع.
- نقد الشعر عند الراغب الأصفهاني، بين التأثير النفسي وقواعد الصنعة.

هذه هي خلاصة الدراسة، وأهم نتائجها، وما انبثق عنها من توصيات. والحمد لله رب العالمين، وسلام على عباده المرسَلين، وعلى مَن اتّبَعَهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

المصادر والمراجع

1. الآبي، منصور بن الحسين (2004): نثر الدر. تحقيق خالد عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. الآمدي، أبو الحسن (1994): الموازنة بين الطائيين. تحقيق السيد أحمد صقر وعبد الله المحارب، ط4، دار المعارف، مصر.
3. الآمدي، أبو القاسم (1991): المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء. تحقيق ف. كرنكو، ط1، دار الجيل، بيروت.
4. أحمد بن حنبل (2001): المسند. تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. الأزهري، أبو منصور (2001): تهذيب اللغة. تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
6. أبو إسحاق الحصري (1953): جمع الجواهر. تحقيق علي البجاوي، ط3، دار الجيل، بيروت.
7. أبو إسحاق الحصري (1972): زهر الآداب. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار الجيل، بيروت.
8. أبو الأسود الدؤلي (1998): ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن ياسين، ط2، دار الهلال، بيروت.
9. الأصمعي، عبد الملك بن قريب (2003): الإبل. تحقيق حاتم الضامن، ط1، دار البشائر، دمشق.
10. الأصمعي (1993): الأصمعيات. تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط7، دار المعارف، مصر.
11. ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم (1968): عيون الأنباء في طبقات الأطباء. تحقيق نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت.
12. الأعشى، ميمون بن قيس (1950): ديوان الأعشى الكبير. تحقيق محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر.
13. الأفوه الأودي (1998): ديوان الأفوه الأودي، تحقيق محمد التونجي، ط1، دار صادر، بيروت.
14. الأقيشر الأسدي (1997): ديوان الأقيشر الأسدي. تحقيق محمد علي دقة، ط1، دار صادر، بيروت.
15. امرئ القيس (1958): ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
16. ابن الأنباري، أبو بكر (د.ت): شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. تحقيق عبد السلام هارون، ط5، دار المعار، مصر.
17. الأندلسي، جمال الدين محمد بن أحمد (1987): المعيار في نقد الشعار. تحقيق عبد الله هنداوي، ط1، مطبعة الأمانة، مصر.
18. أنستاس الكرملي (1912): مطبوعات ومخطوطات. مجلة المقتبس، العدد (80)، دمشق - سوريا.
19. الأنيس، عبد الحكيم (2015): أين تراجم هؤلاء؟. مقالة منشورة في شبكة الألوكة، على الإنترنت: http://www.alukah.net/culture/0/94891
20. أوس بن جحر (1979): ديوان أوس بن جحر. تحقيق محمد يوسف نجم، ط3، دار صادر، بيروت.
21. البحتري (د.ت): ديوان البحتري. تحقيق حسن الصيرفي، دار المعارف، مصر.
22. البخاري، محمد بن إسماعيل (2001): صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، بيروت.
23. البرقوقي، عبد الرحمن (2014): شرح ديوان المتنبي. مؤسسة هنداوي، القاهرة.
24. بروكلمان، كارل (1977): تاريخ الأدب العربي. تحقيق رمضان عبد التواب وآخرون، ط5، دار المعارف،

مصر.

25. ابن بسام البغدادي (1999): ديوان ابن بسام البغدادي. تحقيق مزهر السوداني، مؤسسة المواهب، بيروت.
26. بشار بن برد (1950): ديوان بشار بن برد. تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
27. البصري، علي بن أبي الفرج (د.ت): الحماسة البصرية. تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيرروت.
28. البطليوسي، محمد بن السيد (1996): الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة.
29. البكري، أبو عبيد (د.ت): سمط اللآلي في شرح أمالي القالي. تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.
30. البيهقي، ظهير الدين علي بن أبي القاسم (1946): تاريخ حكماء الإسلام. تحقيق محمد كرد علي، المجمع العلمي العربي، دمشق.
31. أبو تمام، والخطيب التبريزي (1994): شرح ديوان أبي تمام. تحقيق راجي الأسمر، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.
32. أبو تمام، والصولي (1978): شرح الصولي لديوان أبي تمام. تحقيق خلف رشيد نعمان، ط1، وزارة الإعلام، العراق.
33. الثعالبي، أبو منصور (د.ت): الإعجاز والإيجاز. مكتبة القرآن، القاهرة.
34. الثعالبي، أبو منصور (د.ت): ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. دار المعارف، القاهرة.
35. ثعلب، أبو العباس (1995): قواعد الشعر. تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
36. الجاحظ، عمرو بن بحر (1998): البيان والتبين. تحقيق عبد السلام هارون، ط7، مكتبة الخانجي، مصر.
37. الجاحظ، أبو عثمان (2003): الحيوان. دار الكتب العلمية، بيروت.
38. الجرجاني، عبد القاهر (1992): دلائل الإعجاز. تحقيق محمود شاكر، ط3، دار المدني، السعودية.
39. الجرجاني، القاضي أبو الحسن علي (د.ت): الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
40. جرير الخطفي (1982): ديوان جرير. دار بيروت، لبنان.
41. جميل بن معمر (د.ت): ديوان جميل بثينة. دار صادر، بيروت.
42. الجوهرجي، محمد عدنان (1986): رأي في تحديد عصر الراغب. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الملجد الحادي والستون، العدد الأول.
43. الجوهري، أبو نصر (1987): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.
44. الحاتمي، أبو علي بن المظفر (1979): حلية المحاضرة. تحقيق جعفر الكتاني، دار الرشيد، العراق.
45. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد.
46. الحارث بن حلزة (1991): ديوان الحارث بن حلزة. تحقيق إميل يعقوب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
47. ابن حجر العسقلاني (1985): الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

48. ابن حجر العسقلاني (1989): نزهة الألباب في الألقاب. تحقيق عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
49. حسان بن ثابت (2006): ديوان حسان. تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
50. الحطيئة، وابن السكيت (1993): ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق مفيد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
51. حمزة الأصفهاني (1992): التنبيه على حدوث التصحيف، (ص101). تحقيق محمد أحمد أسعد طلس، ط2، دار صادر، بيروت.
52. الحموي، ياقوت (1993): معجم الأدباء. تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، لبنان.
53. حميد بن ثور (2002): ديوان حميد بن ثور. تحقيق محمد شفيق البيطار، ط1، السلسلة التراثية، الكويت.
54. أبو حيان التوحيدي (1988): البصائر والذخائر. تحقيق وداد القاضي، ط1، دار صادر، بيروت.
55. الخطابي، أبو سليمان (1982): غريب الحديث. تحقيق عبد الكريم الغرباوي، دار الفكر، دمشق.
56. الخطيب الإسكافي (2001): درة التنزيل وغرة التأويل. تحقيق محمد مصطفى آيدن، جامعة أم القرى، مكة.
57. الخطيب البغدادي (2002): تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
58. الخطيب التبريزي (د.ت): شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. دار القلم، بيروت.
59. الخطيب القزويني (د.ت): الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق محمد خفاجي، ط3، دار الجيل، لبنان.
60. الخفاجي، ابن سنان (1982): سر الفصاحة. ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
61. الخنساء (د.ت): ديوان الخنساء. المكتبة الثقافية، بيروت.
62. الخوانساري، محمد باقر (1971): روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. تحقيق أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، قُم.
63. الداوودي، شمس الدين محمد بن علي (1983): طبقات المفسرين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
64. دريد بن الصمة (1980): ديوان دريد بن الصمة. تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر.
65. دعبل الخزاعي (1972): ديوان دعبل. تحقيق عبد الصاحب الدجيلي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
66. ابن الدمينة (1960): ديوان ابن الدمينة. تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار العروبة، القاهرة.
67. أبو دهبل الجمحي (1972): ديوان أبي دهبل الجمحي. تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، ط1، مطبعة القضاء، النجف.
68. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (2006): سير أعلام النبلاء. تحقيق محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة.
69. الرازي، فخر الدين (1995): أساس التقديس. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.
70. الرازي، فخر الدين (1997): المحصول. تحقيق طه جابر العلواني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
71. الرازي، فخر الدين (1999): مفاتيح الغيب. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3.
72. الراغب الأصفهاني (2013): أدب الاختلاط بالناس ورسائل أخرى. تحقيق عمر الساريسي، دار أروقة، عمّان.
73. الراغب الأصفهاني (1999): تفسير الراغب الأصفهاني (المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة). تحقيق محمد بسيوني، ط1، جامعة طنطا، مصر.
74. الراغب الأصفهاني (2003): تفسير الراغب الأصفهاني (من أول آل عمران إلى آية 113 من النساء).

تحقيق عادل الشدي، ط1، مدار الوطن، السعودية.

75. الراغب الأصفهاني (2001): تفسير الراغب الأصفهاني (من آية 114 من النساء غلى آخر المائدة). تحقيق هند سردار، ط1، جامعة أم القرى، مكة.

76. الراغب الأصفهاني (1901): تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين. تحقيق طاهر الجزائري، (د.ن)، بيروت.

77. الراغب الأصفهاني (2007): الذريعة إلى مكارم الشريعة. تحقيق أبو اليزيد العجمي، دار السلام، القاهرة.

78. الراغب الصفهاني (1987): مجمع البلاغة. تحقيق عمر الساريسي، مكتبة الأقصى، عمّان.

79. الراغب الأصفهاني (1999): محاضرات الأدباء. تحقيق عمر الطباع، ط1، دار القلم، بيروت.

80. الراغب الأصفهاني (1982): مفردات غريب القرآن. تحقيق صفوان عدنان، ط1، دار القلم، بيروت.

81. الراعي النميري (1980): ديوان الراعي النميري. تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة، بيروت.

82. الرافعي، مصطفى صادق (2005): إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. ط8، دار الكتاب العربي، بيروت.

83. الرماني، علي بن عيسى (1976): النكت في إعجاز القرآن. ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول، ط3، دار المعارف، مصر.

84. ابن الرومي (2002): ديوان ابن الرومي. تحقيق أحمد حسن بسج، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

85. الزجّاجي، أبو القاسم (1987): أمالي الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون، ط2، دار الجيل، بيرروت.

86. الزركشي، بدر الدين محمد (1957): البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

87. الزركلي، خير الدين بن محمود (2002): الأعلام. ط15، دار العلم للملايين، بيروت.

88. الزمخشري، جار الله (1992): ربيع الأبرار ونصوص الأخيار. مؤسسة الأعلمي، بيروت.

89. زهير بن أبي سلمى (1988): ديوان زهير بن أبي سلمى. تحقيق علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

90. زياد الأعجم (1983): شعر زياد الأعجم. تحقيق يوسف بكار، ط1، دار المسيرة، دمشق.

91. زينب فواز (1895): الدر المنثور في طبقات ربّات الخدور. المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.

92. الساريسي، عمر (1981): رأي في تحديد عصر الراغب الأصفهاني. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العددان (11، 12).

93. الساريسي، عمر (1987): الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب. مكتبة الأقصى، الأردن.

94. ابن سعد، محمد بن سعد البصري (1968): الطبقات الكبرى. تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

95. السكاكي، يوسف (1987): مفتاح العلوم. ط2، دار الكتب العلمية، لبنان.

96. السكري أبو سعيد (د.ت): شرح أشعار الهذليين. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة.

97. سليماني، فضيلة (2016): الأجناس البلاغية في كتاب المعيار في نقد الأشعار. مذكرة تخرّج لنيل درجة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

98. سيبويه (1988): الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

99. السيوطي، جلال الدين (1964): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،

المكتبة العصرية، لبنان.

100. الشريف المرتضى (1954): أمالي المرتضى. تحقيق محمد أبو الفض إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

101. الشماخ بن ضرار (د.ت): ديوان الشماخ. تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف مصر.

102. شوقي، أحمد (د.ت): الشوقيات. تحقيق عمر الطباع، دار الرقم، بيروت.

103. شيخ زاده، محمد بن أحمد الأدنَوي (1997): طبقات المفسرين. تحقيق سليمان الخزي، ط1، دار العلوم والحكم، السعودية.

104. أبو الشيص الخزاعي (1984): ديوان أبي الشيص. تحقيق عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت.

105. الصاحب بن عباد (1965): الكشف عن مساوئ شعر المتنبي. تحقيق محمد حسن ياسين، ط1، مكتبة النهضة، بغداد.

106. الصفدي، صلاح الدين بن أيبك (2000): الوافي بالوفيات. تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت.

107. الصنوبري (1970): ديوان الصنوبري. تحقيق إحسان عباس، دلر الثقافة، بيروت.

108. الصولي، أبو بكر (1980): أخبار أبي تمام. تحقيق خليل عساكر وآخرين، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

109. ضيف، شوقي (د.ت): البلاغة تطور وتاريخ. ط9، دار المعارف، مصر.

110. طاشكبرى زاده (1985): مفتاح السعادة ومصباح السيادة. دار الكتب العلمية، لبنان.

111. ابن طباطبا، أبو الحسن (1985): عيار الشعر. تحقيق عبد العزيز المانع، دار العلوم، السعودية.

112. طرفة بن العبد (2002): ديوان طرفة. تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

113. عباس، إحسان (1974): شعر الخوارج. ط3، دار الثقافة، بيروت.

114. العباسي، عبد الرحيم (د.ت): معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

115. أبو عبيد، القاسم بن سلام (1980): الأمثال. تحقيق عبد المجيد قطامش، ط1، دار المأمون، عمان.

116. أبو العتاهية (1980): ديوان أبي العتاهية. دار صادر، بيروت.

117. العجاج، عبد الله بن رؤبة (د.ت): ديوان العجاج. تحقيق عزة حسن، دار الشرق، بيروت.

118. عدي بن الرقاع العاملي (1990): ديوان عدي بن الرقاع. تحقيق حسن محمد نور الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

119. عدي بن زيد العبادي (1965): ديوان عدي بن زيد. تحقيق محمد جبار، وزارة الثقافة، العراق.

120. ابن العديم الحلبي، كمال الدين (د.ت): بغية الطلب في تاريخ حلب. تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

121. العسكري، أبو أحمد (1984): المصون في الأدب. تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مطبعة حكومة الكويت.

122. العسكري، أبو هلال (د.ت): جمهرة الأمثال. دار الفكر، بيروت.

123. العسكري، أبو هلال (د.ت): ديوان المعاني. دار الجيل، بيروت.

124. العسكري، أبو هلال (1419هـ): الصناعتين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة

العصرية، لبنان.

125. عمر بن أبي ربيعة (1966): ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار صادر، بيروت.

126. عمرو بن قميئة (1972): ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الجمهورية، بغداد.

127. عمرو بن معديكرب (1985): شعر عمرو بن معديكرب. تحقيق مطاع الطرابيشي، ط2، مجمع اللغة العربية، دمشق

128. عنترة بن شداد (1970): ديوان عنترة. تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بيروت.

129. علي بن الجهم (د.ت): ديوان علي بن الجهم. وزارة المعارف، السعودية.

130. علقمة الفحل، والأعلم الشنتمري (1969): ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري. تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب.

131. ابن فارس، أحمد القزويني (1997): الصاحبي في فقه اللغة. دار الكتب العلمية، بيروت.

132. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت): العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت.

133. الفرزدق (1987): ديوان الفرزدق. تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

134. فهرس المكتبة التيمورية. دار الكتب المصرية، القاهرة.

135. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (2000): البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ط1، دار سعد الدين، دمشق.

136. ابن قتيبة، الدينوري (2002): الشعر والشعراء. دار الحديث، القاهرة.

137. ابن قتيبة، الدينوري (1994): المَعاني الكبير. تحقيق سالم الكرنكوي وعبد الرحمن اليماني، دائر المعارف العثمانية، الهند.

138. ابن قتيبة، الدينوري (د.ت): أدب الكاتب. محمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

139. ابن قتيبة، الدينوري (1998): عيون الأخبار. دار الكتب العلمية، بيروت.

140. قدامة بن جعفر، أبو الفرج (1885): نقد الشعر. ط1، مطبعة الجوائب، القسطنطينية.

141. القرشي، أبو زيد (1981): جمهرة أشعار العرب. تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر.

142. القطامي، عمير بن شميم (2001): ديوان القطام. تحقيق محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب.

143. القيرواني، ابن رشيق (1981): العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، لبنان.

144. كثيّر الخزاعي (1971): ديوان كثير عزة. تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

145. كي، إلكسندر (2012): الإطار اللغوي للعقل، الراغب الأصفهاني وماذا يعني أن يكون غامضًا. أطروحة دكتوراة، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. [باللغة الإنجليزية]

146. كي، إلكسندر (2011): اللغة والأدب عند الراغب الأصفهاني. كامبريدج للنشر الأكاديمي، بريطانيا. [باللغة الإنجليزية]

147. لبيد بن ربيعة العامري (د.ت): ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.

148. المبرد، أبو العباس (1997): الكامل في اللغة والأدب. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة.

149. المتقي الهندي (1981): كنز العمال. صفوة السقا وبكري حياني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.

150. المتلمس الضبعي (1970): ديوان المتلمس الضبعي. تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

151. المثقب العبدي (1956): ديوان المثقب العبدي. تحقيق محمد حسن ياسين، مطبعة المعارف، بغداد.

152. المرزباني، محمد بن عمران (1982): معجم الشعراء. تحقيق ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت.

153. مروان ابن أبي حفصة (1982): شعر مروان ابن أبي حفصة. تحقيق حسين عطوان، ط3، دار المعارف، القاهرة.

154. المسعودي، أبو الحسن (1989): مروج الذهب. تحقيق أسعد داغر، دار الهجرة، قُم.

155. مسلم بن الوليد (د.ت): ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد. تحقيق حسن البنا، مكتبة العلامية، مصر.

156. مطلوب، أحمد (2007): معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. مكتبة لبنان، بيروت.

157. ابن المعتز، عبد الله بن محمد العباسي (1990): البديع. تحقيق محمد خفاجي، ط1، دار الجيل، بيروت.

158. ابن المعتز (د.ت): طبقات الشعراء. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط3، دار المعارف، القاهرة.

159. المفضل الضبي، وابن الأنباري (1920): المفضليات مع شرح ابن الأنباري. تحقيق كارلس يعقوب، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.

160. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2006): موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين. ط1، دار الجيل، بيروت.

161. الميداني، أحمد بن محمد (د.ت): مجمع الأمثال. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت.

162. النابغة الجعدي (1998): ديوان النابغة الجعدي. تحقيق واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت.

163. النابغة الذبياني (د.ت): ديوان النابغة الذبياني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.

164. أبو النجم العجلي (2006): ديوان أبي النجم العجلي. تحقيق محمد أديب، مجمع اللغة العربية، دمشق.

165. نصيب بن رباح (1967): شعر نصيب بن رباح. تحقيق داوود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد.

166. أبو نواس، الحسن بن هانئ (2010): ديوان أبي نواس برواية الصولي. تحقيق بهجت الحديثي، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي.

167. ابن هبة الله العلوي (2004): المجموع اللفيف. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

168. الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسى (د.ت): كتاب الألفاظ. تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، مصر.

169. يزيد بن الطثرية (د.ت): شعر يزيد بن الطثرية. تحقيق حاتم الضامن، دار التربية، بغداد.

170. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (2001): البلدان. ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.

Abstract

Book “Afaneen Al-Balaghah” By Al-Ragheb Al-Asfahani
-Studying and Verifying-

Prepared by Omar Majid Abdulhadi Alsenawi

Under the Supervision of the Professor Dr. Mohammed Obaidullah

This study is based on “Afaneen Al-Balaghah” book By Al-Ragheb Al-Asfahani and according to the studying of manuscripts followed by the pioneers of the scientific method, this study sheds light on the contents of the book, the author, and its manuscript.

The value of the book comes from the author’s superiority in Rhetoric. The book is considered as one of the important Arabic rhetorical references, as it included the collection of rhetorical arts in that period which were easily expressed through the examples and remarks. In this book, the author mentioned his suggestions and preferences on several debated subjects.

The aims of this study are: studying and verifying “Afaneen Al-Balaghah” book after being lost or mixed with other books; defining the identity of the book; differentiating between two books: “Afaneen Al-Balaghah” and “Majma’ Al-Balaghah” belonging to the same author; and Revealing the truth about “Al-M’ayar Fi Naqd Alash’ar” by Jamaludin Al-Andalusi and issued by Abdullah Hindawi in 1987. Hindawi applied a plagiarized manuscript containing Al-Asfhani’s book. Thus, many people turned a blind eye to the original copy.

The study uncovers the plagiarist’s faults, it verifies the original title of the book and resumes a new reading according to the scientific criteria of studying of manuscripts. Also, the study avoids making the same mistakes of “Al-M’ayar Fi Naqd Alash’ar” book which distorted and paraphrased the original texts in addition with the false or incomplete readings on the most of those texts.